

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

التخصص: مالية

الرقم التسلسلي: ...

الموضوع:

دور المصرفية الإسلامية في الحد من خطر عولمة النشاط المصرفي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

المشرف:

الدكتور الطيب

إعداد الطالبة:

أمينة غراف

لحيلح

لجنة المناقشة:

أ. عمار قريش أستاذ مساعد-أ- جامعة أم البواقي رئيسا

د. الطيب لحيلح أستاذ محاضر-أ- جامعة أم البواقي مشرفا

أ. محي الدين شبيرة أستاذ مساعد -أ- جامعة أم البواقي مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وجل التقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "الطيب لحيح" على ما قدمه لي من توجيهات التي ذلت لي الصعاب ودفعني قدما لإتمام هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم مناقشة هذا البحث وإثراءه بالملاحظات القيمة والنصائح والتوجيهات

كما لا أنسى أن أشكر كافة الأساتذة الأفاضل الذين نلت شرف الدراسة عندهم بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، كما أشكر كافة من ساعدني وأمد لي يد العون من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى الوالدين الكرميين.....من كانا خير عون لي في الحياة ففضلهما أكبر من أن يكتب على ورق

إلى أخي العزيز توأميزين الدين

إلى أخواتي الغاليات.....نور الهدى، خديجة شيماء، ندى الخنساء

إلى كافة أفراد العائلة.....كل باسمه

إلى صديقتي ورفيقة دربيحليمة

إلى كافة صديقاتي.....كل باسمها

أهدي هذا العمل المتواضع

المقدمة

مقدمة:

احتل القطاع المصرفي أهمية بالغة لفترات طويلة، وهذا في مختلف الأنظمة الاقتصادية، وأصبحت أهميته تزايد يوماً بعد يوم نتيجة التطورات التي حدثت وما زالت تحدث على صعيد الساحة الاقتصادية بصفة عامة، والساحة المصرفية والمالية بصفة خاصة. كانت بدايتها بسيادة نظام القطب الواحد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ليكون النظام الرأسمالي رقم واحد على الصعيد العالمي بمختلف أفكاره و مبادئه التي تتجلى في مختلف التطورات والمتغيرات الاقتصادية و المالية، ولعل أهم هذه التطورات هي تنامي ظاهرة العولمة المالية بمختلف أبعادها ووحداتها.

فقد أدت العولمة المالية و عولمة النشاط المصرفي كإحدى وحدات العولمة المالية إلى خروج القطاع المصرفي من إطار المحلية إلى إطار العالمية و أدجت الأسواق المصرفية مع بعضها البعض و أدت إلى انتقال التكنولوجيا فيما بينها وأصبح العالم باتساعه قرية مصرفية تربطها المصارف و تحكم تدفقات أموالها. و بغض النظر عن الإيجابيات التي جاءت بها العولمة المصرفية، فإنه في المقابل كانت هناك سلبيات لهذه الأخيرة لعل أهمها حدوث الأزمات المصرفية و المالية و سرعة انتقالها بين الدول. فأصبحت هذه الأزمات الهاجس الأكبر لكثير من الدول و خاصة المسؤولين و القائمين على إدارة المصارف التي تعتبر بؤرة الأزمات في ظل العولمة المصرفية، ففي إحدى الدراسات التي أجريت عن تاريخ حدوث الأزمات لم تكن هاته الأخيرة تحدث بشكل كبير في الفترة التي لم يعرف فيها النشاط المصرفي هذا التطور وبالتحديد فترة الستينيات وما قبلها مقارنة بالفترة الحالية، ولقد جرت الكثير من الحلول ووضعت العديد من الإجراءات والقوانين والنظم من أجل التوصل إلى وضع حد لهذه الأزمات أو على الأقل التقليل من حدتها، فلا تكاد تنقضي أزمة حتى تليها أزمة أخرى، وكان آخرها أزمة الاتحاد الأوروبي أو أزمة الديون السيادية كما يسميها البعض والتي اتبعت فيها حلول لا تختلف كثيراً عن الحلول التي اتبعت في حل أزمة الرهن العقاري لعام 2008، فكل الحلول تدخل في إطار تجريب المحرب كما يقال.

وفي أزمة الرهن العقاري اقترح العديد من الاقتصاديين والباحثين في بعض الدول عن ضرورة التخلي عن المبادئ التي جاءت بها العولمة المالية والمصرفية أو على الأقل تقييدها، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية دافعت عن مبادئ العولمة، ورأت أن الحل ليس بتقييد أو الحد من مبادئ العولمة المالية والمصرفية، ولعل ما جاءت به الولايات المتحدة فيه جانب من الحقيقة لأن حل الأزمات المصرفية والمالية لا يكمن في عدم التعموم، ولكن الحل هو التوصل إلى نظام مصرفي قادر على مواجهة خطر العولمة، ولعل هذا النظام هو النظام المصرفي الإسلامي الذي برز إلى الواجهة مع أزمة الرهن العقاري وأثبت قدرته على الصمود في وجه الأزمة التي عصفت بأكبر المصارف العالمية، وذلك بإقرار من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والكثير من الاقتصاديين الغربيين.

أولاً: طرح الإشكالية

بناءً على ما سبق، ونظراً للأهمية البالغة التي أصبحت تلقاها المصارف الإسلامية من خلال الأزمات المالية العالمية وبالأخص أزمة الرهن العقاري التي أظهرتها إلى الواجهة، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم الصيرفة الإسلامية في الحد من خطر عولمة النشاط المصرفي والمتمثل أساساً في حدوث الأزمات المصرفية والمالية وسرعة إنتقالها؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة لا بد أولاً من الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي إفرزات التطورات الاقتصادية والمالية وتأثيراتها على القطاع المصرفي والمالي؟
- هل تحول دور المصارف من وظيفة الوساطة المالية والتمويل إلى إحداث الأزمات في إطار العولمة المصرفية؟
- ماهي الخصائص والمميزات التي تقوم عليها المصارف الإسلامية التي تجعلها البديل الأمثل للمصارف التقليدية في ظل الأزمات المصرفية والمالية؟

ثانياً: فرضيات البحث

- تستطيع الصيرفة الإسلامية أن تساهم في الحد من الأزمات المصرفية والمالية إذا احترمت وطبقت كافة المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي جاءت بها الشريعة؛
- لقد أفرزت المتغيرات والتطورات التي حدثت على صعيد الساحة الاقتصادية والمالية بروز اتجاهات حديثة في مجال العمل المصرفي أبرزها الاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية؛
- لقد أدت العولمة المصرفية والمالية إلى تحول دور المصارف من دور الوساطة المالية إلى إحداث أزمات مصرفية محلية وعالمية؛
- من أبرز خصائص الصيرفة الإسلامية التي تجعلها تكون البديل الأمثل للمصارف التقليدية في ظل الأزمات المصرفية والمالية هو استبعاد معدل الفائدة.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية، فالأسباب الموضوعية تمثلت في حداثة موضوع الصيرفة الإسلامية، والتي برزت مع موجة التطورات الحاصلة على الساحة المالية والمصرفية، وكثرة حدوث الأزمات المالية العالمية، إضافة إلى أهمية النظام المصرفي الإسلامي الذي أصبح من الضروري الاهتمام به وإعطاء أهمية أكبر له خاصة من قبل الدول الإسلامية والعربية، فالدول الغربية أصبحت مهتمة بشكل كبير بالمصارف الإسلامية

خاصة بعد أزمة الرهن العقاري لعام 2008، ومن الأسباب أيضا التأكد من قدرة النظام المصرفي الإسلامي مع ما يمتاز به من خصائص ومزايا على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتطوير الأنظمة المصرفية وتحسين أداءها خاصة في الدول العربية والإسلامية والتي هي في معظمها دول نامية تعاني من هشاشة أنظمتها المصرفية. أما الأسباب الذاتية فتتلخص في الرغبة في دراسة هذا الموضوع الذي كثر الحديث عنه، وتوافق هذه الرغبة مع المحصلة الدراسية والمعلومات المتوفرة.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث وهو عبارة عن دراسة نظرية، في البداية إلى إبراز ما وصلت إليه الصناعة المصرفية من تطورات، وإبراز الانعكاسات والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في ظل هذه التطورات أبرزها ما جاءت به العولمة المصرفية والمالية، وكذلك تسليط الضوء على أسباب الأزمات المصرفية وسرعة انتقالها والتي تدخل في إطار العولمة المصرفية والمالية كما يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع الصيرفة الإسلامية وكيف يمكنها أن تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، من خلال التقليل أو الحد من الأزمات المصرفية والمالية وانتقالها.

خامساً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من خلال توجه الأنظار نحو الصيرفة الإسلامية وما قد تصنعه أمام تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية كخطر يهدد أكبر الاقتصاديات العالمية، وكذلك مدى نجاح الصيرفة الإسلامية في فرض نفسها أمام المصارف التقليدية باستغلال قدرتها على مواجهة الأزمات المصرفية والمالية لامتلاكها خصائص ومميزات تجعلها بديلاً للمصارف التقليدية في ظل هذه الأزمات، وكذلك أهمية وجود نظام مصرفي قائم على مبادئ وقواعد متينة خاصة وأن التطور والنمو الاقتصادي صار يربط بتطور القطاع المصرفي ومدى قدرته على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وهذا ما يحققه النظام المصرفي الإسلامي.

سادساً: حدود البحث

تركز البحث حول أزمة الرهن العقاري 2008، وأزمة الاتحاد الأوروبي 2011، وهي الفترة التي ظهرت فيها الصيرفة الإسلامية إلى الواجهة، وذلك من أجل مقارنة أسباب الأزمات، والحلول التي اتخذتها الدول المتضررة مع آلية عمل المصارف الإسلامية.

سابعاً: منهج وأدوات البحث

للوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية المطروحة، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي تم اعتماده كإطار عام للوصف والتحليل في مناقشة فصول هذا البحث بغية الإلمام بالمفاهيم

والعناصر الرئيسية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والعملة المصرفية والتطورات الاقتصادية والمالية التي كان لها تأثير كبير على القطاع المصرفي.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المكتبية باللغة العربية، وبعض المراجع باللغة الأجنبية، وكذلك الاستعانة ببعض من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع البحث، إضافة إلى استخدام مجموعة من المقالات والبحوث في المجالات في الملتقيات الدولية والوطنية. كما تم الاعتماد على شبكة الأنترنت بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بأزمة الاتحاد الأوروبي.

ثامنا: هيكل الدراسة

استنادا إلى ما تم ذكره جاء البحث في مقدمة وثلاثة فصول، إضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها، فبالنسبة إلى **الفصل الأول** تم التطرق فيه إلى أهم التطورات الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي والمالي من خلال أربعة مباحث، وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى التكتلات الاقتصادية كأحد التطورات الاقتصادية التي حصلت وكان لها تأثير على القطاع المصرفي والمالي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه قيام منظمة التجارة العالمية وكيف ساهمت في تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من خلال اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى العملة المالية مفهومها والعوامل التي أدت إلى تطورها ووحدتها وآخر مبحث في هذا الفصل وهو المبحث الرابع فقد ضم أهم الاتجاهات الحديثة في مجال العمل المصرفي كنتيجة للتطورات التي مر بها القطاع المصرفي كان أهمها هو الاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية.

أما بالنسبة إلى **الفصل الثاني** فقد اشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه العملة المصرفية مفهومها ومتطلباتها ومبرراتها، إضافة إلى التحديات التي تواجهها المصارف وأبرزها حدوث الأزمات المصرفية والمالية وسرعة إنتقالها، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى أنواع المخاطر المصرفية وأسباب حدوث الأزمات المصرفية المحلية وأسباب تفشي الأزمات لتصبح أزمات عالمية. أما المبحث الثالث فقد تحدثنا فيه عن آخر أزميتين مالييتين وهما أزمة الرهن العقاري 2008، وأزمة الديون الأوروبية.

والفصل الثالث تم تخصيصه للصيرفة الإسلامية وكيف تحد من خطر عمولة النشاط المصرفي، وضم ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية حول المصارف الإسلامية، والمبحث الثاني تناولنا فيه خصائص ومميزات المصارف الإسلامية مع إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إضافة الأدوار التي يحققها النظام المصرفي الإسلامي في ظل الخصائص التي تميزه عن المصارف التقليدية أهمها هو دور تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار المصرفي، وأخيرا المبحث الثالث وفيه تناولنا محطات التشبه بالنظام المصرفي الإسلامي من خلال إجراء مقارنة بين المحاور الرئيسية لأسباب حدوث الأزميتين مع ما يتعارض مع

مبادئ المصارف الإسلامية، والحلول المتبعة للحد من الأزمات مع ما يتوافق مع مبادئ عمل المصارف الإسلامية إضافة إلى التطرق لتأثير المصارف الإسلامية بأزمة الرهن العقاري، وكذلك تقييم أداء هاته الأخيرة أثناء الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

وفي الختام تم استخلاص بعض النتائج التي خرجنا بها من هذا البحث، وكذلك تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير النظام المصرفي الإسلامي ليكون نموذجاً كاملاً قادراً على منافسة المصارف التقليدية. إضافة إلى طرح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون مواضيع بحوث أخرى متممة لهذا البحث.

تاسعا: صعوبات البحث

كغيره من البحوث، يجب أن تكون هناك صعوبات تحول دون التوصل إلى كامل المعلومات التي يحتاجها البحث، ويمكن القول أن أهم صعوبة هي ضيق الوقت لإنجاز هذا البحث والتوصل إلى المعلومات الكافية وتحليلها للوصول إلى ما كان يريده الباحث، إضافة إلى قلة المراجع التي يحتاجها البحث خاصة ما يتعلق بجانب أزمة الإتحاد الأوروبي التي تعد أزمة حديثة ولم يتم تناولها بعد، ما عدا في الأنترنت وبعض المقالات في الجرائد.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي والمالي

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي والمالي

تمهيد

إن ما يميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أو بالأصح أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن إلى يومنا هذا هي تلك التغيرات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية التي حدثت ومازالت تصنع الحدث على الساحة المالية والمصرفية، بالنظر إلى الآثار والمخلفات التي تركتها هذه الأخيرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والقطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة. فقد شهدت الساحة المالية والمصرفية موجات تحرير كانت بدايتها بين الدول المشكلة للتكتلات الاقتصادية الكبرى، لتليها قيام المنظمة العالمية للتجارة و وضع خارطة طريق من أجل الوصول إلى تحرير الخدمات المالية والمصرفية، وتحقيق الاقتصاد المتبادل وتكامل الأسواق النقدية والمالية الدولية، هذا الذي ساهم بشكل كبير في اتساع ظاهرة العولمة وبالأخص العولمة المالية بمختلف أبعادها. كل هذا كان له الأثر الكبير على قطاع الخدمات المالية والمصرفية خاصة. فقد شهدت هذه الأخيرة العديد من المستجدات المتلاحقة، والابتكارات المتتالية في المجال المالي وفي أساليب التمويل والخدمات المصرفية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث يتناول كل مبحث أهم هذه التطورات، والجزء الأخير نتطرق فيه إلى الاتجاهات الحديثة التي عرفها القطاع المصرفي كانعكاسات لتلك التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي، وتمثل هذه المباحث في ما يلي:

1. التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.
2. قيام منظمة التجارة العالمية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.
3. تنامي ظاهرة العولمة المالية بمختلف أبعادها.
4. الاتجاهات الحديثة في مجال العمل المصرفي .

1 - التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

يعد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية من أهم الظواهر التي تشكل النظام الاقتصادي العالمي اليوم بالرغم من أن فكرة تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية ليست بال حديثة، ولكن الشيء الجديد هو زيادة هذه الظاهرة خاصة في القرن العشرين. حيث سبقت معظم هذه التكتلات العديد من المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية، أهمها سقوط الاتحاد السوفيتي و التوجه نحو اقتصاد السوق، هذا الأمر الذي سرع باستكمال تكتلات قديمة أو استحداث تكتلات جديدة.

1-1 ماهية التكتل الاقتصادي ومراحله

قبل التطرق إلى موضوع التكتل الاقتصادي لابد أولاً من معرفة ماهية هذا المصطلح والمراحل التي يمر بها هذا الأخير من أجل الوصول إلى مفهوم التكتل الاقتصادي الكامل.

1-1-1 ماهية التكتل الاقتصادي

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه "درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".¹

و يعرف التكتل الاقتصادي أيضاً أنه "مجموعة الترتيبات التي تهدف لتعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي بفرض تعريفه موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار".²

وهنا يجب توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي والذي ورد له عدة تعاريف نوجزها في هذا التعريف: التكامل الاقتصادي هو تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضاً على المستوى الإقليمي.³

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 13.

² - فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، من الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art، تم تصفحه يوم: 2012/02/13.

³ - سفيان علامة حوجة، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد المغربي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011، ص 61.

وتنتشر التكتلات الاقتصادية لتشمل 80% من سكان العالم وبالتالي سيطرتها على 90% من حجم التجارة العالمية ويصل الناتج المحلي الإجمالي لثلاث تجمعات الكبرى المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA، ومجموعة الآسيان ASIAN إلى 81% من الناتج العالمي، بما يعني في المحصلة النهائية أن 19% من العمليات الاقتصادية خارج التجمعات.¹

1-1-2 مراحل التكتل الاقتصادي

يمر التكتل الاقتصادي من خلال خمسة مراحل تتمثل في:

1-1-2-1 منطقة التجارة الحرة

ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضوا بتعريفاتها الجمركية تجاه بقية دول العالم.²

1-1-2-2 الاتحاد الجمركي

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية، وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

ويتميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين جدار جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير، كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المبرمة دون موافقة الدول الأعضاء.³

1-1-2-3 السوق المشتركة:

ترتبط السوق المشتركة بعاملين أساسيين أولهما هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية. أما العامل الثاني فيتمثل في كشف الوسائل الخاصة بمبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء و هذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء، بما يكفل

¹ - عبد الرزاق رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 23.

² - حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 35.

³ - سفيان علامة خوجة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

إمكانية زيادة إنتاجها ، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود، وبالتالي انتقال رؤوس الأموال بشكل واسع.¹

1-1-2-4 اتحاد اقتصادي

تتميز هذه المرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي بإلغاء كافة القيود عن حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فان هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية و المالية والنقدية وكذلك السياسات الاجتماعية و الضريبية.²

1-1-2-5 اندماج اقتصادي

وهذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكتل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة على ما ذكر في المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة من الدول الأعضاء على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.³

1-2 مقومات وأهداف إنشاء تكتل اقتصادي

إن قيام أي تكتل اقتصادي يكون من أجل تحقيق أهداف معينة تكون في أغلبها أهداف اقتصادية، ولتحقيقها لا بد أولا من توفر مجموعة من الشروط والمقومات.

1-2-1 مقومات إنشاء تكتل اقتصادي

يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تعززه وتضمن استمراره، ومن الناحية السياسية فأن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية كان هو العائق الأهم في وجه معظم تجارب التكتل في الدول النامية وبخاصة في العالم العربي. كما شكل ضعف التقارب الاجتماعي والثقافي سببا في إعاقة تجارب أخرى ، ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل، إلا أنها ليست كافية لوحدها، حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي، وخير مثال هي تجربة الاتحاد

¹ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2001، ص:234.

² - عبد القادر بربش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص:8.

³ - حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص:36.

الأوروبي ، فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق والى مراحل متقدمة من التكتل الاقتصادي رغم الحروب والفوارق الاجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها.¹

يمكن إيجاز أهم المقومات الاقتصادية بما يأتي:²

- توفر عناصر الإنتاج: و هذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية سواء تعلق الأمر برأس المال أو العمل أو العوامل التقنية و التنظيمية الأخرى أو الموارد الطبيعية. فكل هذه العوامل مسؤولة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، و بالتالي فالتكتل يوفر فرصة و إمكانيات أكبر لتوفير هذه العناصر للدول المتكتلة.

- التخصص وتقسيم العمل: و هما عاملان أساسيان في بلورة التكتل الاقتصادي باعتبارهما العاملين الذي يتحقق بهما وفورات الإنتاج و الحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة و بما يضمن استفادة جميع هذه الدول.

1-2-2 أهداف التكتل الاقتصادي

تهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة، ليست بالضرورة كلها اقتصادية، بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف فيما يلي:³

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛

2- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع: حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛

3- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض والإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛

4 - كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية؛

1 - فلاح خلف الربيعي، مرجع سبق ذكره.

2 - عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره. ص 6 .

3 - التكتلات الاقتصادية الدولية ومكانتها في النظام العالمي الجديد، من الموقع: www.boxiz.com/blogs/4005، تصفح يوم: 2012/01/13.

5 - رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفي تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى؛

6 - التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة.

1-3 أهم التكتلات الاقتصادية

لقد برز على الساحة الاقتصادية العديد من التكتلات الاقتصادية منها ما وصل إلى أقصى درجات التكتل ومنها ما يزال مصيره مجهول. ونذكر من أهم هذه التكتلات الاقتصادية: تكتل الاتحاد الأوروبي أو السوق الأوروبية المشتركة أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية والواقع أن هذه التسميات هي عبارة عن المراحل التي مر بها هذا التكتل والذي وصل إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي بعد أن تجسدت الوحدة النقدية الأوروبية بإصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو. وهناك تكتل آخر هو تكتل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمكسيك ولقد أدى هذا التكتل إلى إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين دول التكتل، بالإضافة إلى تكتل دول جنوب شرقي آسيا أو ASEAN وكذلك تكتل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي أو APEC وهو من أكبر التكتلات الاقتصادية حجماً، أما في المنطقة العربية فنجد تكتل مجلس التعاون الخليجي، ومن المشاريع المعطلة لإنشاء تكتل في المنطقة العربية هو تكتل دول الاتحاد المغاربي هذا الأخير الذي لم يكتب له النجاح ولا التحسيد على أرض الواقع لحد الساعة.

والأهم أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتلات تتراوح بين حرية انتقال السلع والخدمات بدون قيود تعريفية أو قيود غير تعريفية وإقامة بعض المشروعات المشتركة وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر فيما عدا الاتحاد الأوروبي الذي خطا خطوات أوسع وأكبر من ذلك وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى.¹

1-4 أثر التكتلات الاقتصادية

لقد أدت هذه التكتلات إلى تأسيس أسواق إقليمية، وهي من بين العوامل المحفزة على توسع المبادلات التجارية من جهة، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال فيما بين أعضاء التكتل، كما أن لتطور سوق العملة الأوروبية

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 51.

الدور الكبير في نشر ثقافة الانفتاح المالي، وفي وضع الأسس والركائز لإقامة سوق موحد للنقد ليس فقط على مستوى المجموعة الأوروبية، ولكن سوق نقدية كلية على المستوى العالمي، وهي تساعد في تأهيل كل من الأسواق والدول وكذلك المتعاملين الماليين على اتخاذ البعد الدولي في النشاط.¹

كما أدت التكتلات الاقتصادية إلى ظهور وحدات مصرفية عملاقة، لا تستطيع البنوك المحلية في كثير من الدول منافستها.²

ومما سبق يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية التي شكلت ملامح النظام الاقتصاد العالمي الجديد ساهمت في وضع نظام مالي ومصرفي جديد يتلخص في ظهور وحدات مصرفية عملاقة بين الدول المشكلة للتكتلات، ففي الاتحاد الأوروبي مثلا عرفت السوق المصرفية فيها نشاطا كبيرا من خلال قيام مصارف قوية وعالمية النشاط يصعب منافستها من قبل البنوك المحلية للدول الأخرى وبالأخص الدول النامية، إضافة إلى ابتكار وسائل جديدة لجذب الأموال وتوظيفها في اقتصاديات الدول.

كما أن إلغاء التعريفات الجمركية وإزالة القيود بين دول التكتل ساهم في تحرير نسبي للتجارة الدولية فقد أكدت وثيقة التفاهم في اتفاقية أوروغواي في إحدى مبادئها فيما يخص التكتلات الاقتصادية أن الاعتراف بالتكتلات الإقليمية هو خطوة جزئية لتحرير التجارة تجاه الخطوة النهائية.

2 - قيام منظمة التجارة العالمية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد كان لظهور منظمة التجارة العالمية الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي وبالأخص التجارة الدولية، فقد كانت بداية ظهورها تحت اسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، هاته الأخيرة التي لم تكن تتضمن قواعد تتعلق بالتجارة في الخدمات مثل خدمات النقل والسياحة... الخ، وبالأخص الخدمات المالية كخدمات المصارف وخدمات التأمين، فقد كانت السمة المميزة للاتفاقيات التي مرت بها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هي تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية دون تجارة الخدمات التي أضيفت لأول مرة كأحد المحاور الرئيسية في الجولة الأخيرة من المفاوضات والتي عرفت بجولة لأوروغواي، والتي عرفت أيضا بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

2-1 قيام منظمة التجارة العالمية

إن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد للأفكار الاقتصادية التي سادت خلال العقود الماضية ولقد تبلورت نتيجة لعدد من الحقائق التي ارتكزت عليها السيرورة التاريخية لأحداث متلاحقة، و من هنا فإن الحديث عن

¹ - نسرين بن زواي، آثار العولمة المالية على فعالية سوق رأس المال مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2007، ص: 29.

² - عبد الحميد بوشمرة، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2010، ص: 39.

المنظمة العالمية للتجارة لا بد و أن يمهد له عبر الحديث عن اتفاقية الجات و الجولات التي قادت في النهاية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2-1-1-1 نشأة منظمة التجارة العالمية

إن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية ترجع إلى مؤتمر هافانا عام 1947، غير أنه بسبب تعنت الولايات المتحدة الأمريكية ألغيت الفكرة لتعوض بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT¹ والتي تشكل إطارا قانونيا و تنظيميا لتسيير المبادلات التجارية الدولية و التي مهدت الطريق أمام قيام المنظمة العالمية للتجارة بعد 50 سنة من المفاوضات و الدورات كانت آخرها دورة لأورجواي.²

2-1-1-2 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT*

بسبب فشل المساعي لإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي كان من المفروض أن تتولى تنظيم شؤون التجارة الدولية بالتنسيق مع نظام "بريتون وودز" عمدت مجموعة من الدول إلى إبرام معاهدة فيما بينها حيث تم الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية و رفع القيود عن التجارة وهذا ما أصبح يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية.³

وتهدف هذه الاتفاقية في الأساس إلى تحرير التجارة الدولية و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقود إلى اقتصاد السوق الحر و الذي يقصد به إزالة كافة العراقيل و الصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية. ولقد مرت GATT بعدة مراحل تتألف من ثمانية دورات من الجولات وتمثل هذه المراحل فيما يلي:⁴

- المرحلة الأولى (1947-1961): تضم خمسة جولات، الجولة الأولى سميت بجولة جنيف كانت في 1947، وعرفت مشاركة 23 دولة وضع فيها الإطار العام للاتفاقية، والجولة الثانية سميت بجولة أنسي "Annecy" بفرنسا في عام 1949، والجولة الثالثة سميت بجولة توركاى ببريطانيا في الفترة 1950-1951 والجولة الرابعة بجنيف في الفترة 1956-1960، وكل هذه الجولات عاجلت الأسئلة المتعلقة بتخفيض التعريفات الجمركية.

¹ - مجيوش حسين، محاضرات في الاقتصاد الدولي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 93.

² - نفس المرجع السابق، ص: 88.

* GATT : Général Agreement on tariffs and Trade

³ - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار الحمديّة، الجزائر، 2003، ص: 10.

⁴ - Mahfoud Lacheb, traduit par Mahmoud Zououi, Organisation commerce mondial, office des publications universitaires, Algérie, 2006, p p:18-19.

- المرحلة الثانية (1962-1976): تضم جولتين الجولة الأولى هي جولة كيندي "Kennedy" بسويسرا في الفترة 1964-1967، وعرفت هذه الجولة تخفيض 5% من التعريفات الجمركية التي تخص كافة السلع وحملت الكثير من التعديلات في الاتفاقية، الجولة السابعة وسميت بجولة طوكيو في الفترة 1977-1979 وعرفت معالجة الإطار القانوني للتجارة الدولية، وعقدت اتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية، والمنظمة للحواجز التقنية، وتراخيص الاستيراد، اللحوم والألبان، الطائرات المدنية... الخ

- المرحلة الثالثة (1986-1994): وتظم جولة واحدة وهي جولة لأورجواي، وفيها تم وضع حجر الأساس لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

والجدول الموالي يوضح أكثر المراحل السابقة وما جاء فيها:

الجدول رقم (1): جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

السنة	المكان	الموضوعات المطروحة	عدد الدول
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	آنسي - فرنسا	الرسوم الجمركية	13
1951	توركاوي - انكلترا	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-1960	جنيف (جولة ديون)	الرسوم الجمركية	26
1967-1964	جنيف (جولة كيندي)	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	62
1979-1973	طوكيو	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية الاتفاقيات الإطار.	102

123	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد والخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنتجات الزراعية، إنشاء منظمة التجارة العالمية	أورغواي	1979-1986
144	جميع السلع والخدمات، الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي اتفاقيات التجارة الإقليمية، الملكية الفكرية، البيئة تسوية المنازعات	الدوحة	2004-2002

المصدر: قويدر عياش، إبراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، ص: 58.

2-1-1-2 نتائج جولة لأورجواي ونشأة منظمة التجارة العالمية¹

تعتبر الجولة الأخيرة من المفاوضات في تاريخ اتفاقية GATT وبدأت هذه الجولة عام 1986 بمدينة (Punte del Este) بأورجواي واختتمت أشغالها بمدينة مراكش بالمغرب في ديسمبر 1994. وكان عدد الدول الموقعة على الوثيقة النهائية 117 دولة أقرت كلها وبصفة رسمية تطبيق قرارات اجتماع مراكش ابتداء من 15 أبريل 1995، وسلطت الجولة الضوء على قطاعات أهملت في الجولات السابقة مثل الزراعة، قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وقطاع الخدمات وكذا موضوع الملكية الفكرية، ولقد تضمنت هذه الوثيقة ما يلي:

1- إنشاء منظمة التجارة العالمية؛

2- الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع؛

ü الاتفاق في مجال الزراعة.

ü الاتفاق في مجال المنسوجات والملابس.

ü الاتفاقية حول إجراءات مكافحة الإغراق.

ü الاتفاقية حول تقدير الرسوم الجمركية.

3- الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في الخدمات؛

ü مجالات الخدمات التي تغطيها.

ü الالتزامات العامة والضوابط.

ü أسس التحرير التدريجي للخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات.

4- الاتفاقيات حول حقوق الملكية الفكرية.

¹ - حسين بيجوش، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

2-1-2 ماهية منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية هي أول إطار مؤسسي للتبادل الحر عالميا في التاريخ وهي نتيجة مخاض عسير من المفاوضات الشاقة أنشأت عام 1995 وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا حيث إن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية.¹

2-1-2-1 تعريفها

هي مؤسسة دولية مستقلة إداريا وماليا وغير تابعة للأمم المتحدة تتولى إدارة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وأصبحت الإطار التنظيمي لتطبيق جميع الاتفاقيات القديمة والجديدة مع اتساع دورها ليشمل مجالات جديدة من بينها تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.² و بالتالي فإن منظمة التجارة العالمية هي منظمة تجارية دولية تعمل ضمن منظومة النظام العالمي الجديد دورها إقامة دعائم النظام التجاري الدولي.

2-2-1-2 الفرق بين GATT ومنظمة التجارة العالمية

- من حيث الجانب القانوني: تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة بينما المنظمة فهي دائمة، والمنظمة تضم الأعضاء بينما GATT فتضم الأطراف المتعاقدة فقط.
- من جانب الشمول: كانت الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما المنظمة أصبحت تشمل أيضا التجارة في السلع والخدمات.
- في جانب مجال تسوية المنازعات: في عهد الاتفاقية تميزت بالقصور وعدم الفاعلية أما بالنسبة للمنظمة فهي تسهر على حماية حقوق الأعضاء.³

2-2-1-3 أهداف منظمة التجارة العالمية:

- لقد نشأت المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:⁴
- إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل المواجهة للتجارة العالمية؛
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء ؛
- إيجاد التشريع القانوني والمؤسسي لتنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛

1 - محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 147.

2 - صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، مجموعة النيل، القاهرة، مصر، 2003، ص: 106.

3- ناصر دادي عدون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

4- قويدر عياش، إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترات سماح أطول تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق؛
- الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء في المنظمة؛
- إدارة الاتفاقيات التجارية الخاصة بالمنظمة؛
- تقديم المساعدة التقنية والتكوين للدول النامية؛
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد مواءمة بين السياسة التجارية والمالية والنقدية؛
- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

2-2 اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

إن موضوع التجارة في الخدمات من أبرز الموضوعات الجديدة التي تطرقت إليها جولة أورجواي، فقد دارت مناقشات حول تحرير التجارة الخارجية في قطاع الخدمات وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف، وقد حفل موضوع تحرير التجارة في الخدمات بالخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول النامية من جهة أخرى حيث رأت الدول النامية أن تحرير التجارة في الخدمات سوف يحدث آثارا سلبية على قطاع الخدمات فيها إلى أن تم الاتفاق أخيرا على مشروع اتفاقية التجارة في الخدمات الذي تم التوصل إليه في جولة لأورجواي وهو أول اتفاق متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري ومن أهمها الخدمات المالية والمصرفية التي حضت بنصيب هام من المناقشات سواء في جولة أورجواي أو في إطار منظمة التجارة العالمية، نظرا لتزايد أهمية الخدمات المالية والمصرفية يوما بعد يوم نتيجة التطورات الحاصلة، وتجددت هذه الأهمية في توقيع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية.

2-2-1 الإطار النظري للاتفاقية

جاءت جولة لأورجواي بعدة مبادئ ومحاور فيما يخص التجارة في الخدمات بصفة عامة ويخضع تنفيذ هذه المبادئ للإطار العام للاتفاقية العامة في تجارة الخدمات التي تسري على كافة الأطراف والتعهدات المحددة التي تقدمها كل دولة فيما يخص التحرير التدريجي لتجارة الخدمات، وتسوية المنازعات وكذلك التعاون مع المنظمات الأخرى.

2-2-1-1 مفهوم تحرير تجارة الخدمات

يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة التجارة في السلع حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة ولا تعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات.

أما تحرير تجارة الخدمات فيعني إلغاء القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها وتقررها الدولة. وقد سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالة القيود وتخفيفها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات.¹

2-2-1-2 الخدمات المالية والمصرفية التي شملها الاتفاق

شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في ملحقاتها المتعلقة بالخدمات المالية عدة أنواع من الخدمات المالية؛ تشمل كافة الأنشطة العاملة في الأسواق المالي ذات الطابع التجاري القابلة للتداول، والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية، حيث يستبعد الاتفاق كافة نشاطات المصارف المركزية أو السلطات النقدية، وكذلك نشاطات صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد العامة، وأية نشاطات أخرى تقوم بها أي مؤسسة عاملة لحساب الحكومة أو بكفالتها أو باستخدام الموارد المالية الحكومية.² ومن الخدمات المالية التي تضمنها الاتفاق ما يلي:³

- خدمات التأمين بكافة أنواعها (التأمين المباشر، إعادة التأمين، أعمال الوساطة و السمسرة المتعلقة بعمليات التأمين وإعادة التأمين)؛

- الخدمات المالية للمصارف و المؤسسات المالية الأخرى ؛

- الإقراض بكافة أشكاله و أنواعه و أغراضه؛

- خدمات التأجير العادية والتأجير التمويلي؛

- خدمات المدفوعات و التحويلات ؛

- خدمات الضمان و الإعتمادات المستندية و التسهيلات المصرفية؛

- خدمات إصدار الأوراق المالية و الترويج لها؛

- الوساطة و أعمال السمسرة المالية ؛

¹ - عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، من الموقع: <http://ar.scribd.com/doc/12412403>، تم

تصفحه يوم: 2010/03/10.

² - شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي، مصر، 2008، ص: 28.

³ - صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

- إدارة الأصول المالية (الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية) وأنواع الجماعي (صناديق الاستثمار، صناديق التأمين والمعاشات).

و لاحظ الاتفاق أوضاع النمو و التنمية في الدول النامية مشيرا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الجديدة التي تواجهها الدول الأقل نموا في المجالات الاقتصادية و التنموية و الحاجات التجارية و المالية و طبقا لذلك أفرد الاتفاق لهذه الدول بعض المزايا بغية إعانتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية، و زيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات و تعزيز قدر تفاعل استيعاب التقنية الحديثة في هذا المجال و ترسيخ كفاءة و تنافسية أسواقها و تحسين قدرات دخولها إلى قنوات التوزيع و شبكات المعلوماتية و أخذ الاتفاق مبدأ انتهاج و تطبيق تدابير مالية ورقابية وقائية من قبل الأعضاء و ذلك بغرض صون تكامل و استقرار الجهاز المالي، كما أقر الاتفاق مبدأ فرض بعض التقييدات المالية في حال تعرض أحد البلدان الأعضاء إلى أزمات مزمنة في ميزان مدفوعاتها تهدد مصيره و مستقبله الاقتصادي.¹

وأشار اتفاق الخدمات المالية إلى ظاهرة التكتل الاقتصادي، حيث أكد على حق أي عضو في الانضمام إلى أي اتفاقات أخرى ذات الارتباط بتكامل و تحرير تجارة الخدمات المالية، مع أي دولة أو دول أخرى غير أعضاء الاتفاق شرط أن تشمل تلك الاتفاقات تغطية قطاعية واسعة، لا تحتوي على أي إجراءات تمييزية وأن يتم إعلام مجلس تجارة الخدمات بها.²

2-2-2 ماهية التحرير المالي والمصرفي

التحرير المالي هو عكس ظاهرة الكبح المالي التي كانت سائدة في ظل التوجه الاشتراكي، أين كانت تطبق مختلف سياسات الكبح مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة الأمر الذي لم يمكن القطاع المصرفي من تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد، إضافة إلى إتباع سياسة توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة الأمر الذي لم يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد، وهذا ما اثر بشكل كبير على قدرته التنافسية.³

ومع التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية أهما سقوط النظام الاشتراكي وقيام التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية كمنظم للعلاقات التجارية ومحرر للخدمات المالية والمصرفية في ظل النظام الرأسمالي، أدركت الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواءم التطورات الحاصلة فأخذت الدول وفي مقدمتها

¹ - عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النبل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 204.

² - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

³ - عبد القادر بربيش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز

الجماعي بخميس مليانة يومي 5-6 ماي 2009. ص: 3.

الدول المتقدمة بالمضي في تغيير هيكله القطاع المالي والمصرفي تماشيا مع المستجدات عن طريق إتباع سياسة التحرير المالي والمصرفي.

2-2-1 التحرير المالي

يشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير الأسواق المالية، وقطاع التأمين والمصارف ويتسم التحرير المالي بمختلف جوانبه بأهمية كبيرة إلا أننا سنهتم بالجانب المتعلق بالتحرير المصرفي.

أولاً: مفهوم التحرير المالي

يعتبر التحرير المالي أحد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي والتي تركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نطاق القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة وفق المواصفات العالمية.¹ ويعرف التحرير المالي بالمعنى الشامل على أنه مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، فيما يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعمق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.² وعليه فإن عملية التحرير المالي والمصرفي تتمثل في إعطاء السوق المالية الحرية في توزيع وإعادة توزيع وتخصيص الموارد المالية طبقاً لقانون وقوى العرض والطلب، بالإضافة إلى إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية الحرية في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وإلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي، بالإضافة على تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات.³

1- عبد القادر بربيش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص:4.

2- عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنظم بجامعة سطيف يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص:02.

3- عبد القادر دبو، انعكاسات سياسات التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية وإستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2009،

ثانياً: أنواع التحرير المالي

ويشمل التحرير المالي نوعين:¹

- **التحرير المالي الداخلي أو المحلي:** ويتمثل في تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن سياسات توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الإجباري، واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، خصوصاً البنوك العمومية، وفتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية؛

- **التحرير المالي الخارجي:** فيعني التحرر من الحظر على المعاملات في حساب رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر والعقاري و الثروات الشخصية، كما أن حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

ويعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبياً كانت بدايتها في الدول المتقدمة واستكملت الدول المتقدمة فعلياً عملية التحرير المصرفي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، وبعدها شرعت العديد من الدول النامية في إجراء إصلاحات اقتصادية ، بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) وبالتأكيد فإن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يبدأ بسياسات التحرير والتحرير المالي والمصرفي في المقدمة حسب ما جاء به صندوق النقد الدولي كأحد الشروط المفروضة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي الجدول الموالي نبين بعض الدول وبداية التحرير المالي فيها:

الجدول رقم (2): تاريخ بداية التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991

¹ - عبد القادر دبو، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

1980	جنوب إفريقيا	1978	هونغ كونغ
1988	بنجلادش	1981	اندونيسيا
1989	الهند	1978	كوريا الجنوبية
1984	فرنسا	1978	ماليزيا
منتصف الثمانينات	تايلاند	1981	الفلبين
1989	البرازيل	1978	سنغافورة
1974	شيلي	1979	تايوان

المصدر: شذا جمال الخطيب مرجع سبق ذكره، ص: 24.

2-2-2-2 التحرير المصرفي

لقد أصبح التحرير المصرفي ضرورة لا بد منها في ظل التطورات الحاصلة وأصبح الحديث عن نظام اقتصادي متطور يقودنا إلى الحديث عن قطاع مصرفي متطور من أبرز سماته الانفتاح والتحرر. ولقد عرفت كثير من البلدان قفزة كبيرة من حيث إتباع سياسات التحرير المصرفي وحققت جل أهدافها من خلال إتباع هذه السياسة ، وهذا ما يقودنا لمعرفة مفهوم التحرير المصرفي وأهدافه.

أولاً: مفهوم التحرير المصرفي

يمكن تعريف التحرير المصرفي كما يلي:¹

- بالمعنى الضيق: هو مجموع الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي.
- بالمعنى الواسع: يشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف، والسماح للبنوك الأجنبية الدخول إلى السوق المصرفية المحلية، وممارسة نشاطها بحرية.
- وباختصار فإن التحرير المصرفي هو منح الحرية للبنك في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع والقروض، وإلغاء القيود المفروضة على إنشاء بنوك محلية وأجنبية.

¹ - عبد الحميد بوشمرة، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

ثانياً: إجراءات التحرير المصرفي

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية ، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي ، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية ، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكلة التنظيمي ، على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:¹

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية ؛
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان وتخفيض القيود المباشرة عليها؛
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص؛
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه ؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- إطلاق الرسوم والعمولات؛
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.

ثالثاً: أهداف التحرير المصرفي

لتحرير القطاع المصرفي، مجموعة من الأهداف تعمل على توفير الأموال اللازمة و الجو المناسب لزيادة الاستثمار وتمثل في:²

- تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، و عليه يمكنها من فتح مصادر اقتراض و تمويل أجنبية و خلق فرص استثمار جديدة .

¹ - صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، المنظم بجامعة الشلف يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص:478.

² - عبد القادر دبو، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال ، خاصة مع التغييرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف و أسعار الفائدة.

2-2-3 مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية ينطوي على منافع جزئية و كلية كتحسين جودة هذه الخدمات وتحسين أداء المؤسسات المصرفية ورفع تنافسيتها ودعم الاستثمار في سوق السلع والخدمات، إلا أن المشكل الذي بات مطروحا وظل يشكل جدلا في المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية هو مدى عدالة توزيع هذه المنافع وسبل الاستفادة كل دولة منها، كما أن التحرير من شأنه أيضا التأثير سلبا على بعض المصارف في البلدان النامية، بسبب ضعف مركزها التنافسي، بالمقارنة مع المصارف الأجنبية الكبرى التي ستزاحمها في أسواقها.¹

وبشكل عام فإن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ساهمت بجعل أسواق المال العالمية أكثر تكاملا وتحررا، وساهمت بتغيير بيئة العمل المصرفي حيث توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي كما شهدت الأسواق المالية والمصرفية احتدام المنافسة بين البنوك فيما بينها وبين البنوك ومؤسسات أخرى غير مصرفية، ولقد كانت الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من التحرير المالي والمصرفي باعتبارها هي الدول الأولى المصدرة لرؤوس الأموال، فهي تسعى للحصول على استثمارات أكثر ربحية في أسواق أخرى هي في أغلب الأحيان أسواق البلدان النامية، كما أصبحت تمتلك فروعاً لبنوك ومؤسسات مالية أخرى في كثير من الدول مما سيؤدي بها إلى التأثير على السياسات النقدية والائتمانية المحلية للبلدان النامية في ظل عمل هذه المؤسسات المالية في محيط متحرر من القيود المالية.

3 - تنامي ظاهرة العولمة المالية بمختلف أبعادها

تمثل ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها إحدى التطورات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في نهاية القرن العشرين، و في هذا الجانب بالتحديد جزء من الاختلاف حول مفهوم العولمة الذي يعكس بالأساس الاختلاف حول نشأتها، فالبعض يعتبرها ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية و السياسية و التقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات ثم تعمقت آثارها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات. بينما يعتقد آخرون بأن لهذه الظاهرة جذور تاريخية تعود إلى منتصف القرن الثامن عشر و هي فترة ظهور الدولة الوطنية الموحدة التي تعتبر التجانس الثقافي و العرقي تشكيلا لنمط محدد من الحياة.² أما العولمة المالية فهي إحدى جوانب

¹ - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار مجاء، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص: 280.

² - عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

التي كان لها تأثير كبير على النظام المالي الدولي وعلى مجال العمل المصرفي العالمي، وهو الجانب الذي ركزنا عليه في هذا البحث.

3-1 مفاهيم حول العولمة والعولمة المالية

العولمة مفهوم متعدد الدلالات، ومختلف المعاني بالرغم من استحواذ ظاهرة العولمة على اهتمام أهل الفكر والمهتمين بشؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة في العالم فقد تعددت مفاهيم العولمة في العالم ولم تتفق وجهات النظر على صياغة تعريف محدد وثابت ودقيق للعولمة.¹ واختلفت مفاهيم العولمة باختلاف جوانبها وأبعادها فهناك من يركز على البعد السياسي وهناك من يركز على البعد الثقافي، ومنهم من يركز على البعد الاقتصادي والمالي.

3-1-1 مفهوم العولمة

لقد جاء في تعريف العولمة أنها الانفتاح على العالم، أو هي حركة متدفقة ثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا، فهي عالم يتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية وأصبح رأس المال والأفراد يتحركون بدون قيود، وتدفق المعلومات بغير عوائق وتتداخل الثقافات وتتقارب الأسواق أو تندمج وتنتشر التكتلات الاقتصادية وتختفي الحدود الاقتصادية والجغرافية وهذا يعني أن مصطلح العولمة يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم بأسره.²

أما صندوق النقد الدولي، فقد عرف العولمة بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة انتشار التكنولوجيا.³

ويرى آخرون أن العولمة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة شديدة وأكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط بل امتد إلى سوق العمل ورأس المال.⁴

وجاء في تعريف العولمة الاقتصادية بأنها تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها للتقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية

¹ - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد، عمان، الأردن، 2010، ص:30.

² - رمضان علي الشراح، بدر جاسم الفليكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول العولمة وأبعادها الاقتصادية، المنظم بجامعة الزرقاء بالأردن في الفترة 8-10 أوت 2000.

³ - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁴ - محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر، مصر، 2007، ص:9.

تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.¹ ومن التعريفات السابقة نجد أنه من الصعب تحديد مفهوم واضح ودقيق للعمولة بالرغم من تعددها وتعدد الباحثين والكتاب الذين تطرقوا إليها، وعلى العموم يمكن القول بان العمولة تعني إكساب الشئ طابع العالمية عن طريق جعل نطاقه وتطبيقه عالميا فعولمة النشاط الإنتاجي تعني حرية انتقال السلع والخدمات دون حواجز أو حدود بين الدول، وفعولمة النشاط المالي تعني ارتباط الأسواق المالية والنقدية العالمية ببعضها البعض، وفعولمة النشاط الثقافي وفعولمة النشاط الاجتماعي... الخ.

3-1-2 مفهوم العمولة المالية

لقد ألف رجال المال والاقتصاد من أكاديميين ومهنيين عن مفهوم العمولة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ودرجت الأدبيات المالية والمصرفية للتعريف بها منذ بداية السبعينات على عكس الأبعاد الأخرى للعمولة، ولقد خضعت ظاهرة العمولة المالية للدراسة والبحث كظاهرة حديثة وباتجاهات متعددة تركزت محاورها في أسباب ظاهرة العمولة ونتائجها في السوق المالية الدولية، وآثار الظاهرة على محفظة الاستثمار، والتمويل، وكيفية تحقيق انسيابية معلوماتية بيانية عالية المستوى.²

وجاء في أحد الدراسات: **Lothian James.R* 2002** التي تناقش عملية تدويل الأموال والتمويل وفعولمة الأسواق المالية حيث وحد بيانات السلاسل الزمنية الطويلة لدول متعددة فيها يخص معدلات الفائدة وعوائد الأسهم مع بعض الأدلة المؤسسية بهدف دراسة ماهية العمولة المالية وكيف تبدلت وتغيرت منذ أواخر العصر التقليدي، حيث درس معدلات الفائدة الإنجليزية والألمانية القصيرة الأجل وامتدت البيانات الكمية المستعملة لأكثر من ثلاثة قرون وتوصل إلى النتيجة التالية: أن عمولة الأسواق المالية ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي جزء من عملية تطويرية بدأت منذ أوائل نشوء الاقتصاديات ومازالت مستمرة.³

وخلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين حدث انفتاح كبير في النظم المالية العالمية، فقد تم إلغاء السقوف على أسعار الفائدة في كثير من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وسمح هذا لكثير من البنوك أن تجذب مستثمرين أجانب أكثر قدمت لهم أسعار فائدة أعلى، وفي نفس الوقت تم تخفيف القيود على

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العمولة و آثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، بحث مقدم في المنتدى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي: 14-15 ديسمبر 2004، ص: 03.

² - سرمد كوكب الجميل، تحديات العمولة وخيارات الاستجابة، تحليل اتجاهات التحرر المالي اتجاه الاستثمارات الأجنبية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول حول العمولة وأبعادها الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 184-185.

* **Lothian James.R** : هو اقتصادي أمريكي حاصل على شهادة الماجستير والدكتوراه في جامعة شيكاغو، نشط في مجال الاقتصاد النقدي الدولي والتمويل الدولي، كان نائب الرئيس المسعود عن الأبحاث المالية في سيتي بنك، وخدم مستشارا لعدد من الوكالات الحكومية وعدد من الشركات الكبرى.

³ - رعد حسن الصرن، عمولة جودة الخدمة المصرفية، دار الوراق، عمان، الأردن، 2007، ص: 119.

إنشاء فروع لبنوك أجنبية، وهكذا أصبحت النظم المالية أكثر انفتاحا وسهل هذا على كثير من الشركات أن تختار مواقعها حيث تتواجد رؤوس الأموال أقل تكلفة من غيرها.¹

وجاء في تعريف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.²

ومن خلال ما سبق يمكن القول بان ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة ولكنها اتخذت أشكالا جديدة ساهمت في تطورها تلك المتغيرات والمستجدات التي عرفتها الساحة المالية والمصرفية العالمية.

3-2 أسباب تنامي ظاهرة العولمة المالية

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية يمكن اعتبارها من أهم التطورات المالية التي ظهرت على الساحة العالمية، والتي ساهمت في زيادة ظاهرة العولمة المالية وكان أهمها ما يلي:

3-2-1 تصاعد الرأسمالية المالية

لقد حققت الرأسمالية المالية نموا مذهلا خلال العشريتين الأخيرتين، ويتضح ذلك في الهيمنة التي يمارسها رأس المال المالي على كل النشاطات، وهو يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية (البنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات، بنوك الأعمال...³). كما ارتبط النمو المذهل للرأسمالية بظهور الاقتصاد الرمزي الذي تحركه مؤشرات الثورة العينية (الأسهم والسندات) التي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود بدون عوائق، فهو اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية، وتؤثر فيه أية تغيرات تحدث على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي وموازن المدفوعات ومعاملات البطالة والمستويات العامة للأسعار، والشائعات، والعوامل النفسية، والبيانات الصادرة عن المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.⁴

3-2-2 عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فالتجته إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد

¹ - رمضان علي الشراح، بدر جاسم الفليكاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

² - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظمتها، شركاتها وتداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 49.

³ - نسرين بن زوي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

⁴ - أحمد سليمان حصاصنة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص: 38.

أعلى، ولدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية* قد قامت عام 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 110% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 90% من إجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول كما أنه يزيد على نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة فيها.¹ بالإضافة إلى أن النشاطات اليومية في سوق التبادل خارج الحدود بلغت 15 مليار دولار في عام 1973 و 1500 مليار في عام 2005، وبلغت عمليات الشراء والبيع خارج الحدود للأسهم والسندات للمستثمرين الأمريكيين 9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 و 18.4% في عام 2005.² وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الاستثمار خارج الحدود الوطنية هي ليست بالظاهرة الجديدة ولكن الجديد الزيادة المطردة للاستثمارات بشكل كبير وخاصة الاستثمارات المالية.

3-2-3 الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة وقد تسارعت معدلات التطور التكنولوجي في الربع الأخير من نفس القرن على وجه الخصوص بشكل فاق كل التوقعات والتصورات، وقد ألقى هذا التطور التكنولوجي بضلاله على كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والاتصالية والعلمية والفنية، وقد تركزت معظم الاكتشافات والابتكارات الجديدة في دول العالم المتقدم.³ فالثورة التكنولوجية تشجعت بالحاسبات الالكترونية وكان لها أثر عميق وواضح في الحقل المالي، فالحاسبات الحديثة والطرق الحديثة من تخزين المعلومات واستعادتها، والآلية التي تمخضت عن تغييرات عديدة قد أثرت على نحو كبير في صناعة الخدمات المالية وثمة نوع آخر من التطور وهو الوصول إلى نماذج رياضية لها تأثير كبير في تطور الإبداع المالي.⁴ هذا الذي ساهم بشكل كبير في اندماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم، والتغلب على الحواجز الزمانية والمكانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستويات واضحة، كما لا يخفى أنه عبر هذه التكنولوجيا العالية أصبحت الأموال تدخل وتخرج بالمليارات عبر الحدود الوطنية دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها أو معرفتها.⁵ وبهذا يمكن القول أن الثورة التكنولوجية التي

* الدول السبع هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا.

¹ - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² - Gérard Marie Henry, L'OMC, groupe studrama, France, 2006; p: 25.

³ - ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 139.

⁴ - محمود صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء، الأردن، 2009، ص: 266.

⁵ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

حصلت أو كما يطلق عليها الثورة الثالثة ساهمت بشكل كبير في تعميق ظاهرة العولمة المالية إن لم نقل أنها أصبحت من أدوات العولمة والعولمة المالية بالأخص.

3-2-4 ظهور الابتكارات المالية

الابتكار عند جوزيف شومبيتر "Joseph Schumpeter" وهو اقتصادي أمريكي نمساوي صاحب نظرية التنمية الاقتصادية والذي دعا إلى الابتكار ويقصد به أن يجلب إلى السوق منتج جديد متميز عن غيره وله وزنه في الأهمية، تقديم فن إنتاجي متقدم وفتح أسواق جديدة.¹

وبالنسبة للتغير المالي حتى يكون أو يعد ابتكارا فإنه يجب أن يعيد أو يحل محل بعض النشاط الموجود أو الممارسة الموجودة بطريقة مهمة جدا، وهكذا يمكن للابتكار المالي أن يأخذ شكل منتج جديد أو عملية جديدة لعرض و تسليم منتجا جديدا موجودا.² وهذا ما حدث في العقود السابقة حيث ظهرت أدوات مالية جديدة راحت تستقطب العديد من المستثمرين نذكر منها المشتقات المالية وتشمل كل من المبادلات، والخيارات، والعقود المستقبلية... الخ، وقد ساهمت هذه الابتكارات في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.

3-2-5 إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين ، و على وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، و في هذا الصدد نشير إلى ما يلي:³

- توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي و الدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تخفيف، و في بعض الحالات إلغاء، القيود التي كانت تحد من نشاطها و هو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك و طرق استخدامها و بالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكا في العالم.

- دخلت المؤسسات المالية المصرفية ، مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات، و صناديق الاستثمار، كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية ، مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة و تعكس حالة البنوك هذا التطور بصورة واضحة، فخلال الفترة 1980-1990 لنخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% و في مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%، و إن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لآخر، لاسيما و أن البنوك التجارية في مختلف دول العالم

¹ - سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005، ص:78.

² - محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

³ - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 24-25.

تدرك المنافسة القوية التي باتت تهددها في ظل التحول من عقلية المصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمة على أساس مخاطر السوق.

3-3 العولمة المالية في وحداتها

وتشمل العولمة المالية ثلاثة وحدات نوجزها فيما يلي:

3-3-1 العولمة المصرفية

كحالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج من البنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية و تدججه نشاطيا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، ويستدل على العولمة المصرفية ب:

- الاندماجات البنكية الكثيرة والسريعة سواء كانت أفقية أو عمودية؛
- تدويل الأنشطة والخدمات البنكية ومحاوله توحيد معايير المهنة البنكية؛
- توسع البنوك متعددة الجنسيات وامتداد شبكاتها عبر العالم.¹

3-3-2 عولمة أسواق الصرف²

حيث عرفت هذه الأخيرة نموا متزايدا في السنوات الأخيرة من حيث حجم التداول بشكل خاص، حيث تحولت من مجرد مركز لتحويل العملات الوطنية فيما بينها مرتبطة أساسا بتمويل العمليات التجارية إلى قلب نابض للسوق المالي الدولي. يمكن اختصار تلك التغيرات في:

- استقلالية عمليات الصرف عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال و تحولها إلى عمليات استثمار مالي.
- زيادة حجم التداول بسبب الاستقلالية أو كنتيجة لها.
- تحرير عمليات الصرف.

3-3-3 عولمة أسواق رؤوس الأموال

لقد تجاوزت معدلات النمو في حركة رؤوس الأموال الدولية بكثير معدلات النمو في التدفقات السلعية، وحدث توسع كبير في الأسواق المالية العالمية وتزايدت أعدادها ودرجة تكاملها، ولم تعد هناك أسواق مالية وطنية ومتفرقة بل اندمجت جميعا في سوق عالمية واحدة، وزاد حجم الأموال التي يتم تبادلها يوميا بشكل كبير وسريع بفضل وسائل الاتصال الحديثة للأسواق المالية المختلفة على المستوى الدولي وأصبحت حركة رؤوس الأموال العالمية تنمو وتتحرك دون أن تربطها صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل للتجارة العالمية.³

1 - لمياء عماني، العولمة المالية ديناميكية رأس المال المالي وتطوراتها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 31، جوان 2009، ص: 219.

2 - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

3 - أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 39.

4 - الاتجاهات الحديثة في مجال العمل المصرفي

إن التحول الكبير والتنوع الملحوظ الذي عرفه مجال العمل المصرفي أو الصناعة المصرفية بصفة عامة كان بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة، ويكون النشاط المصرفي يمثل أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في أي دولة لأن الخدمات المصرفية أصبحت متعددة ومتشعبة ومرتبطة بجميع الأنشطة الاقتصادية، وهذا يعني ضرورة مواكبة النشاط المصرفي لمتطلبات التطورات والمتغيرات الاقتصادية والمالية في أي دولة بغض النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي أو فلسفتها السياسية، وستناول في هذا الجزء من البحث أهم الاتجاهات الحديثة التي عرفتها الساحة المصرفية.

4-1 تنوع النشاط المصرفي والاتجاه المتزايد نحو التعامل في المشتقات المالية

لقد ترتب على التقدم السريع في التكنولوجيا، تقدماً مقابلاً في الأساليب الفنية المطبقة في مجال الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تحفيز التجديد المالي من خلال تخفيض تكلفة تقديم الخدمات والأدوات المالية، ومن ثم تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة، فلم تعد الخدمات المصرفية تقتصر فقط على عمليات الإقراض والإيداع وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية، حيث تشير الدلائل العملية إلى تنوع وتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو الكثير من الدول النامية.¹

وقد شمل التنوع في الخدمات أو الأنشطة المصرفية ما يلي:²

- شراء أو إنشاء وإدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية أو المساهمة فيها.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية (الإقراض، الإيداع، حسابات جارية تحويلات نقدية... الخ) في كل المقاطعات والمدن للأفراد ورجال الأعمال والمنظمات القائمة بمختلف أنشطتها وتبعيتها وجنسياتها.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم والتي تخصص فقط في الأنشطة التجارية التقليدية و أسواق الجملة.
- دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بالحاسبات الآلية، الاستثمار المشترك السمسرة، وكتابة أو إصدار بوالص التأمين بأنواعها المختلفة (تأمين على الحياة، الممتلكات... الخ).
- تقدم البنوك الكثير من الخدمات المصرفية للأفراد. مثل القروض الشخصية وتنظيم وتخطيط الضرائب الشخصية وميزانيات الإنفاق، دفع الإيجارات، ومنح بطاقات الائتمان أو الضمان وبطاقات الشيكات وتسهيلات وقروض

¹ - أحمد السيد الكردي، بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، من الموقع الإلكتروني: <http://kenanonline.com> ، تم تصفحه يوم:

2012/03/23

² - نفس المرجع السابق.

مالية لكافة خدمات الصيانة والاستبدال الخاصة بالمنازل (الأثاث، الأجهزة المنزلية)، بالإضافة لكل ما يتعلق بالاستشارات الخاصة بشراء المساكن الجديدة أو بيعها وكذلك الشراء والتأمين على السيارات.

- التعامل مع كافة أنواع الأوراق المالية وما يرتبط بها من أنشطة.

- الاتجاه إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة.¹

وإضافة إلى الأنشطة السابقة قامت البنوك باستحداث تقنية جديد تعرف بتقنية التوريق وتعرف هذه الأخيرة بأنها "أداة مالية مستحدثة تقيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد تم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليدا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك لذلك يتمثل مصطلح التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين".²

ولعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية للالتجاء لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية حيث تقتضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال، ويقلل بالتبعية من ربحية البنك.³

كما اتجهت البنوك إلى التعامل المتزايد في المشتقات المالية والتي تعرف بكونها "عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعينة (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تنوع ما بين الأسهم والسندات والعملات الأجنبية... الخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد".⁴ وهناك أنواع عديدة من المشتقات المالية من أهمها وأكثرها انتشارا ما يلي:

أ - **عقود الخيارات:** تعرف الخيارات بأنها عقود يمنح بموجبها مصدر الخيار حامل العقد الحق دون الالتزام لشراء أو بيع أصل مالي متفق عليه وقت تحرير العقد وفي خلال مدة زمنية أو في تاريخ محدد ويمنح المشتري هذا الحق في مقابل مبلغ من المال يمثل علاوة الاختيار وتدفع لمصدر الاختيار. وبصفة عامة فإن الخيارات هي أدوات للتأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها المستثمر خصوصا مخاطر أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها أو يعتزم شراءها أو بيعها في المستقبل.⁵

¹ - محمود أحمد التوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² - محمد أحمد غانم، التوريق: (الماهية، المزايا، الإجراءات، العناصر، التوريق في الشريعة الإسلامية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 06.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 38.

⁴ - عبد القادر دبو، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

⁵ عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطورها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،

2006، ص: 79-80.

ب - **العقود المستقبلية:** وهي عقود آجلة لكنها قابلة للتداول في البورصة تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من أصل مالي أو عيني بسعر محدد سلفا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق، وتهدف العقود المستقبلية إلى التحوط ضد مخاطر التغير من معدلات العائد ومن ثم أسعار الأصول المالية. وتختلف العقود المستقبلية عن عقود الخيار في أنه يكون لمشتري الخيار الحق في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، بينما تكون العقود المستقبلية واجبة التنفيذ.¹

ج - **العقود الآجلة:** عرف صندوق النقد الدولي العقد الآجل بالآتي " بمقتضى العقد الآجل يتفق الطرفان على تسليم الأصل محل التعاقد سواء كان حقيقيا أم ماليا بكميات معينة، وفي تاريخ معين وبسعر تعاقد متفق عليه² وهي بذلك لا تختلف عن المستقبليات باستثناء معيار التداول حيث يتم تداول المستقبليات في الأسواق المالية بينما لا يتم تداول العقود الآجلة.

د - **عقود المبادلات:** عرفها بعض الكتاب بأنها اتفاق تعاقد بين طرفين على تبادل تدفقات نقدية معينة في تاريخ لاحق، وعلى خلاف العقود المستقبلية فإن المبادلات ليست سوى اتفاقية ثنائية لا يجري التعامل عليها في الأسواق غير الرسمية.³

4-2 الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة والاندماج المصرفي

أصبح اتجاه البنوك نحو الاندماج أو نحو الشمولية (البنك الشامل) ضرورة فرضتها التطورات الحاصلة من أجل النمو والتوسع في النشاطات والخدمات المصرفية والمواجهة والصمود في وجه المنافسة الشديدة التي فرضتها تلك البنوك العالمية العملاقة التي ظهرت كنتيجة للتطورات والمتغيرات السابقة، والتي أصبحت تملك فروعاً في مختلف بلدان العالم يصعب منافستها، لذلك أصبح حل الاندماج والشمولية خياراً لا بد منه من أجل تطوير القطاع المصرفي وتقديم خدمات مصرفية متكاملة قادرة على المنافسة وإثبات وجودها خاصة في الدول النامية التي تعاني في معظمها من هشاشة القطاع المصرفي وعدم قدرتها على منافسة فروع المصارف الأجنبية .

4-2-1 الصيرفة الشاملة

لقد كان لابد على المفكرين والممارسين في مجال العمل المصرفي من وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات السابقة بهدف بقاء مؤسساتها ونموها في دائرة المنافسة والبحث عن الميزة التي

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 81-82.

² - سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

³ - نفس المرجع السابق ذكره، ص: 239.

تسعى كل مؤسسة مصرفية ناجحة أن تضعها لنفسها في سبيل تعزيز قدراتها التنافسية، وقد تمخض عن ذلك بروز مفهوم الصيرفة الشاملة كأحد الخيارات الإستراتيجية.

4-1-1-2 مفهوم الصيرفة الشاملة

إن البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضاً ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد، وبذلك يمكن القول بأن هذه البنوك تمارس مجموعة كبيرة من الأنشطة.¹

كما يعرفها البعض على أنها تلك المصارف التي تؤدي الوظائف التقليدية للمصارف التقليدية وكذلك الوظائف غير التقليدية للمصارف التجارية ومصارف الاستثمار والأعمال.²

4-1-2-2 وظائف البنوك الشاملة

تتمثل أهم وظائف البنوك الشاملة في:³

- يقوم البنك الشامل بترويج المشروعات الجديدة، وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة في إطار من علاقات التواصل والتعاون مع العملاء.
- تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للعملاء؛ من بينها إعداد دراسات الجدوى، وتقديم الاستشارة والنصح لمن يتقدم إليه بطلبها، إذ لديه المعلومات المعاصرة عن التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وظروف أسواق السلع والخدمات، والسوق المالية والمحلية والعالمية.
- الإسناد؛ وهي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية (الأسهم) المصدرة حديثاً من الشركات المصدرة لها وبيعها على حساب مخاطرة مصرف الاستثمار، وهو بذلك يؤمن للشركة المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فوراً، ويتحمل بدلاً منها التسويق في السوق المالية.
- التوزيع؛ أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، بما يقلل من تكلفة، ومدة وصعوبة استيعاب الإصدارات في السوق، ويتقاضى المصرف الشامل مقابل هذه الخدمات على شكل عمولة للتوزيع من الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية.

¹ - سعدي وصاف، عتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية المنظم بجامعة الشلف، يومي: 14-15 ديسمبر 2004، ص: 289.

² - عبد الله حبابة، الاقتصاد المصري: (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 126.

³ - رابع عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 6، 2009، ص: 189 - 199.

- المساهمة المباشرة في الشركات التي يؤسسها المصرف الشامل في موقع يمكنه من الإسهام في الشركات الجديدة التي يعمل على تأسيسها، والوفاء بمستلزمات تشغيلها.
- تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية، وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة.
- إضافة إلى القيام بعمليات التنويع في النشاط المالي والاستثماري، وتكوين المحافظ الاستثمارية للغير.

4-2-2 الاندماج المصرفي

انتشرت ظاهرة الاندماج ما بين المصارف في كافة دول العالم ولم يخلو منها سوق مصرفي، فقد كان الاندماج المصرفي أحد النواتج الأساسية عن المتغيرات الحاصلة والتي أهمها العولمة المالية واتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية وكذلك التكتلات الاقتصادية والثورة التكنولوجية... الخ، فلقد أدت هذه العوامل إلى إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية واتجاه المصارف نحو إحداث المزيد من الاندماج المصرفي على مستوى المصارف المحلية في كثير من الدول وكذلك على مستوى المصارف العالمية.

2-2-2-1 مفهوم الاندماج المصرفي

يعرف الاندماج بصفة عامة على أنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية وكذلك قد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا إرادي.¹

ويعرف الاندماج المصرفي على أنه العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، فيتخلى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسماً جديداً، عادة يكون المؤسسة الدابجة أو الحائزة وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج.

وباعتبار الاندماج المصرفي انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل، فإنه يحاول تحقيق عدة أبعاد أهمها:

- البعد الأول: المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى العملاء و المتعاملين.
- البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الاستثمار.

¹ - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص: 05.

- البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ، ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة و التي تسمح للكيان المصرفي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجا.¹

4-2-2- أسباب ودوافع الاندماج المصرفي

يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب والدوافع وراء الاندماج المصرفي لعل من أهمها:²

- إن سياسة الإصلاح الاقتصادي و التحول إلى آليات السوق واقتصاديات السوق أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف ، لذلك اتجهت نحو الاندماج المصرفي لزيادة قدرتها التنافسية .

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات من خلال منظمة التجارة العالمية و تطبيق معايير كفاية رأس المال كانت من الدوافع الأساسية بإحداث المزيد من الاندماجات المصرفية.

- تراجع الفرض القائل بأن الاندماج المصرفي إجراء مضاد للمنافسة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الاندماج الأفقي و الرأسي و التكتلي* ، أنواعا مقبولة، تتسع للمصارف زيادة حجمها بدرجة أكبر على المنافسة العالمية، لذلك عملت الحكومات على دعم عملية الاندماج المصرفي من أجل زيادة القدرات التنافسية للمصارف المحلية في ظل العولمة.

وأخيرا يمكن القول أن الاندماج المصرفي ظهر نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات التي وضعت المصارف في اتجاه الاندماج من أجل زيادة القدرة التنافسية وتحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة كفاءتها، وزيادة نصيب البنك من السوق العالمية والمحلية بظهور كيانات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة وتطبيق معايير الجودة الشاملة في البنوك... الخ، غير أن هذه المزايا لا تخلو من بعض الأخطار فإذا حدث وأن وقع تعثر للبنوك العملاقة فإن وقعها يكون كبيرا على الاقتصاد القومي ككل حيث أن تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية.

4-3 الاتجاه نحو الصيرفة الالكترونية

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية أحدثت تأثيرا كبيرا بطريقة أو بأخرى في جميع نواحي الحياة، وبالخصوص في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ومن بينها القطاع المصرفي حيث شرعت البنوك في الاستفادة من تلك التطورات لاستخدامها في تقديم الخدمات البنكية الناتجة عن التقدم التكنولوجي، مما أدى إلى الاستغناء

¹ - زهيه بركان، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد2، ، ص:175.

² - أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

* الاندماج الأفقي: يقع بين بنكين أو أكثر تعمل في نفس النشاط أو في أنشطة مترابطة، والاندماج الرأسي: يقع بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، والاندماج التكتلي ويعرف أيضا بالاندماج المتنوع يتم بين بنكين أو أكثر، يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها.

عن بعض الخدمات التقليدية وتعويضها بخدمات إلكترونية اعتمادا على تقنية المعلومات والاتصال حيث ظهرت البنوك الإلكترونية، وبطاقات الائتمان، والصراف الآلي... الخ.

4-3-1 مفهوم عمليات الصيرفة الإلكترونية

هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية، أو غير ذلك من أعمال المصارف، كما أنها تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية و الأفراد والشركات التجارية و الحكومية من أجل تحسين الربحية و التقليل من التكاليف و خفض المصارف التشغيلية متخذة من التكنولوجيا و الابتكار أدواتها لتحقيق ذلك.¹

و تتصف الصيرفة الإلكترونية بما يلي:²

- أنها خدمات تتم عن بعد و بدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة؛
 - أنها خدمات عبر الحدود و لا تعرف قيودا جغرافية؛
 - أنها تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية و هذا ما يطرح عددا من المسائل القانونية المتعلقة بأدلة الإثبات.
- و يمكن للبنك الذي يرغب في ممارسة الصيرفة الإلكترونية أن يحصل على ترخيص من السلطات المختصة و يمنع الترخيص بعد التأكد من عدة أمور.

4-3-2 أشكال الصيرفة الإلكترونية

تتجسد ظاهرة الصيرفة الإلكترونية في عدة أشكال من أهمها:

4-3-2-1 البنوك الإلكترونية

جاء في تعريف البنوك الإلكترونية بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف ودون عمالة بشرية، بينما أشار إليها آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمة المصرفية قائمة على الحاسبات الآلية ذات مدى متسع زمنيا ومكانيا.³

وتأخذ البنوك الإلكترونية ثلاثة صور أساسية وفقا للدراسات العالمية وتحديدًا دراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، وهي:⁴

1 - زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011، ص: 61

2 - أحمد بورس، العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 11، 2007، ص: 179.

3 - طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 161-162.

4 - عبد الكريم قندوز، نور الدين بومدين، الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، بحث مقدم في المنتدى الدولي العلمي

الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، المنظم في جامعة الشلف، يومي: 27-28 نوفمبر 2007، ص: 05.

- **الموقع المعلوماتي:** وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي ، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

- **الموقع التفاعلي أو الاتصالي:** بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

- **الموقع التبادلي:** وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن المصرف فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

4-3-2-2 النقود الالكترونية

عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية مخزنة على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً.¹

وتأخذ النقود الالكترونية عدة أشكال نذكر منها:

- **الشيك الإلكتروني:** وهو عبارة عن رسالة الكترونية تحتوي جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بتحريره للطرف الثاني وإرساله له عبر البريد الالكتروني، وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها الشيك هي توقيعات الكترونية، ومن ثم فإنه يتمتع بنفس قوة الشيك الورقي في الدول التي تعتبر التوقيع الالكتروني بمثابة التوقيع اليدوي.²

- **البطاقات سابقة الدفع:** ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية. وتأخذ هذه البطاقات صوراً متعددة. وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها البطاقات الذكية **Smart Cards** المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك أيضاً بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم **Debit Cards** مثل بطاقات **Abant Cards** المنتشرة في فنلندا.³

¹ - عبد الكريم قندوز، نور الدين بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص:06.

² - محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص:50.

³ - عبد الكريم قندوز، نور الدين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص:06.

4-3-2 بطاقات الائتمان

وتعرف بطاقة الائتمان على أنها بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية، تصدرها البنوك، أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة.¹ وتعد بطاقة الائتمان من أبرز خدمات الصيرفة الحديثة وبموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك مصدر البطاقة.

4-3-3 أهمية الصيرفة الالكترونية

إن الصيرفة الالكترونية تعود بفوائد كثيرة على المصارف أهمها:²

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة دون الحاجة للانتقال إلى البنك وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة لأن تكلفة إنشاء موقع عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد له لما يحتاجه من مباني و أجهزة و عمال و صيانة... الخ. فممارسة البنك عبر موقعه عبر الانترنت، تسويق خدماته البنكية و بعض المعاملات المالية تساعده على امتلاك ميزة تنافسية و تدعيم علاقته مع عملائه مما يؤدي إلى زيادة ارتباطهم به و الارتقاء على مستوى المعاملات التجارية. و قد بينت إحدى الإحصاءات أن تكلفة الخدمة المصرفية العادية تبلغ 1.07 دولار مقابل 55 سنتا، إذا تمت بواسطة الهاتف وتنزل إلى 25 سنتا بواسطة الصراف الآلي، و 2 سنتا بواسطة الانترنت.
- إن دخول البنوك العالمية شبكة الانترنت و بما تملكه من قدرات على المنافسة يلزم بالضرورة دخول البنوك العربية لهذه الخدمة لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض البنوك الأجنبية لخدماتها و قيام العملاء وفقا لذلك بالمقارنة بين خدمات جميع البنوك لاختيار ما يناسبهم.
- تعزيز رأس المال الفكري و تطوير تكنولوجيا المعلومات.
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي لتسيير التعامل بين البنوك و جعله متوصلا على مدار الوقت.
- اختصار المسافات الجغرافية و رفع الحواجز التقليدية.
- قيام علاقات مباشرة بين المشتري و البائع.
- توفير المزيد من فرص العمل و الاستثمار.
- يشكل استخدام الانترنت في البنوك نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج لخدماتها و الإعلام.

¹ - عبد الحميد بوشمة، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

² - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

4-4 الاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية

لقد شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية، انتشارا واسعا لم تشهده من قبل، خاصة في ظل تنافس مصارف تقليدية عالمية على تقديم هذه الخدمات، وحرصا منها على منافسة البنوك الإسلامية في جذب الودائع، واكتساب قاعدة أكبر من العملاء، قامت بفتح فروع وشبائيك، لتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ولم يعد الأمر يقتصر على البنوك المتواجدة في العالمين العربي والإسلامي فحسب، بل امتد الأمر إلى بنوك ومؤسسات مالية دولية قامت بتبني العمل المصرفي الإسلامي، بعد أن لاحظت الإقبال الكبير للتعامل به، وذلك من خلال التواجد في أسواقه وبأشكال متعددة، مثل حالة "نشيس مانهاتن" الأمريكي، **Deutsche Bank** الألماني، والقرض السويسري، أما أشهر مثال في هذا الصدد هو إنشاء مؤسسة **Citigroup** الأمريكية لمصرف إسلامي، مستقل تماما لكنه مملوك بالكامل للمؤسسة وهو سيتي بنك الإسلامي بالبحرين سنة 1996 برأسمال قدره 20 مليون دولار أمريكي.¹

ولانتشار الصيرفة الإسلامية كصناعة مصرفية حديثة عدة مزايا أهمها:²

- بإمكان النظام المصرفي الإسلامي أن يطور أدوات و آليات و منتجات مصرفية إسلامية و ابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من حالات التمويل.
- بإمكانها إدارة الأزمات المالية و المصرفية بكفاءة عالية.
- لها مرونة و إمكانيات عالية في إدارة المخاطر المصرفية باعتبار النظام المصرفي المالي مبني أساسا على المشاركة في اقتسام المخاطر و ليس الإقراض و الاقتراض فكلما كانت إدارات المصارف لها الإمكانية و القدرة الكبيرة على دراسة الجدوى من إقامة المشاريع كلما خفضت من مخاطر التمويل.
- النسبة الكبيرة للمسلمين من سكان العالم حيث بلغت حدود 25 % من إجمالي سكان العالم مع رغبتهم بالإقلاع و التخلي عن التعامل مع المصارف الربوية إلى المصارف ذات الطبيعة الإسلامية.
- وجود أسواق كبيرة في العالم تمثل سوقا رائجا و واعدة للمؤسسات المصرفية و المالية توفر فيها جالية إسلامية كبيرة.
- التحديات الكبيرة التي يواجهها النظام المصرفي الإسلامي و بالأخص بعد أحداث 11 سبتمبر، و لذلك بدأت تشريع قوانين خاصة من أجل تطوير منتجاتها و خدماتها من أجل التغلغل في السوق المصرفية العالمية.

¹ - عبد الحميد بوشمة، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

² - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، دار البازوري، عمان، الأردن، 2008، ص: 189 - 190.

- ولها ميزة كبيرة من خلال قيام النظام المصرفي الإسلامي بتصميم أنظمة ضمن الصناعة المصرفية الإسلامية تتضمن البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية و الاستثمارية.

- ميزة السماح للهندسة المصرفية الإسلامية بممارسة أنظمة الاتجار المباشر و حيازة البضائع و المنقولات و العقارات و تملكها بغرض إعادة بيعها مع العلم أن التشريعات و قوانين البنوك المركزية تحظر ذلك على المصارف الربوية.

وباختصار فإن الصيرفة الإسلامية كانت الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، بل والدولية في ربع القرن الأخير، نظرا للعديد من الامتيازات والفروق التي تسند إليها الصيرفة الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية.

خلاصة الفصل الأول

مما لا شك فيه أن التطورات التي طرأت على النظام الاقتصادي والمالي العالمي أدت إلى إحداث موجة من التغيرات والمستجدات على القطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، فما وصل إليه القطاع المصرفي نتيجة تعدد الاتجاهات والاختيارات الإستراتيجية جعل النمو الاقتصادي مرهون بمدى تطور هذا القطاع ومدى تماثيه مع المستجدات التي تحدث، و التي أصبحت تتيح له الدخول في مجالات عديدة والقيام بنشاطات لم تكن المصارف تقوم بها من قبل، فتوسعت مساحة ونطاق أعمالها على المستوى المحلي والمستوى الدولي فتغيرت هيكلية ميزانيات المصارف ولم يعد الائتمان هو المصدر الوحيد للأرباح، وتحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الائتمان والإيداع في داخل حدود الدولة المعينة إلى قيام المصارف بالدخول في مجالات الاستثمار وتملكها للكثير من المشروعات الصناعية، والخدمات التجارية، وكذلك قيامها بتصدير خدماتها على خارج حدود الدولة وانتشار فروع الكثير من المصارف في معظم دول العالم، وزيادة حدة المنافسة بسبب دخول مؤسسات غير مصرفية في منافسة البنوك التجارية، ومقابل إيجابيات تعدد اتجاهات ومجالات نشاط المصارف كانت زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ولعل هذا ما قد يضع الصيرفة الإسلامية كأبرز الاتجاهات الحديثة التي عرفها القطاع المصرفي بالنظر إلى المزايا التي قد توفرها.

الفصل الثاني

عولمة النشاط المصرفي وحدث الأزمات المصرفية والمالية

الفصل الثاني: عولمة النشاط المصرفي وحدوث الأزمات المصرفية والمالية

تمهيد

أضحت العولمة ظاهرة ملازمة لكافة الأنشطة الاقتصادية، والمالية، وبالأخص النشاط المصرفي الذي عرف من خلالها فترة تحول مهمة صاحبها العديد من التطورات والتغيرات التي أدت إلى انتقال المصارف من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة وغير مسبقة، وإن كانت لهذه التطورات والتغيرات انعكاسات إيجابية تطرقنا إليها في الفصل الأول، فإنه في المقابل ظهرت تحديات جديدة أصبحت تشغل بال القائمين والمسؤولين عن إدارة الأنشطة المصرفية في مختلف دول العالم، ولعل أهم هذه التحديات إن لم نقل أخطرها هو حدوث الأزمات المالية والمصرفية وسرعة انتقالها، فمعظم الدراسات والإحصائيات تشير إلى زيادة حدوث الأزمات المالية والمصرفية تزامنا مع ظهور موجة التغيرات والتطورات في ظل العولمة المالية والمصرفية، ويكمن سبب حدوث الأزمات المصرفية إلى زيادة المخاطر المصرفية الملازمة لأنشطة المصارف التي أصبحت متشعبة ومتعددة المجالات. وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ندرس من خلالها العلاقة بين العولمة المصرفية وحدوث الأزمات المصرفية والمالية وانتقالها ونخص بالذكر أزمة الرهن العقاري 2008، وأزمة الإتحاد الأوروبي الحالية. ويكون تقسيم الفصل كما يلي:

1. عولمة النشاط المصرفي والتحديات الجديدة أمام القطاع المصرفي.
2. المخاطر المصرفية وحدوث الأزمات المصرفية والمالية.
3. الأزمات المالية والمصرفية المعاصرة.

1 - العولمة المصرفية والتحديات الجديدة أمام القطاع المصرفي

لقد وضعت العولمة المصرفية الجهاز المصرفي أمام أبعاد جديدة وفتحت له أبواب الدخول إلى أنشطة مصرفية متشابكة ومتداخلة على المستوى الدولي، وقد استلزم ذلك إحداث تطوير وتحسين كبير في سهولة وسرعة ودقة حركة التدفقات المالية والمعلومات وإتاحة الخدمات المصرفية على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي، وفي نفس الوقت ظهرت العديد من التحديات والمخاطر التي زادت مع زيادة وتطور العولمة المصرفية.

1-1 العولمة المصرفية

تعد العولمة المصرفية أو عولمة النشاط المصرفي أحد وحدات العولمة المالية وأهمها، فعولمة النشاط المصرفي ليست بالظاهرة الجديدة ولكنها عرفت تطوراً وتغيراً كبيراً مع ظهور التقدم التقني والتكنولوجي والتغيرات التي طرأت على الساحة المالية والمصرفية. فمن خلالها ظهرت كيانات مصرفية عملاقة لها قدرة هائلة على التواجد الواسع والانتشار، وعلى صناعة الفرص الاستثمارية، حتى أن هناك مصارف عالمية أصبحت متفوقة على مصارف محلية وطنية.

1-1-1 مفهوم العولمة المصرفية

لقد جاء في تعريف العولمة المصرفية أنها خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل أداءه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطاً.¹

وجاء في تعريف **Das Dilip.K*** الذي اعتبر أن عولمة النظام المصرفي المترافق مع تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في مراحل الأولى هو عملية الانفتاح على المؤسسات المالية الخارجية، وأن دخول المصارف الأجنبية هو الأسلوب الأقل تكلفة لتحسين قدرة القطاع المصرفي المحلي على إدارة المخاطر من خلال نقل المصارف من المصارف الأجنبية إلى المصارف المحلية. ويتم الإشراف على المصارف الأجنبية عن طريق شركات من دولتها الأم ولكن إذا كانت المصارف الأجنبية ذات رؤوس أموال أكبر من المصارف المحلية، فإن المخاطرة تكون أكبر لذا لا بد من تحسين الأسواق المالية المحلية وجعلها أكثر تحملاً.²

¹ - كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة، من الموقع الإلكتروني: www.khantaji.com ، تم تصفحه يوم: 2012/04/07.

^{*} **Das Dilip.K** : اقتصادي هندي، دكتوراه المعهد العالي للدراسات الدولية بجامعة جنيف بسويسرا عام 1984، مجالات تخصصه في الأعمال التجارية الدولية، والاقتصاد الدولي، والتمويل الدولي.

² - رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

ولقد أدت العولمة المصرفية إلى الربط بين قضيتين رئيسيتين شديديتي الأهمية هما:

- قضية تحرير النشاط التمويلي وما تكتنفه من مخاطر غامضة وصرخة تؤثر على حركة الادخار العالمي، ومعاملات المؤسسات، والمستثمرين الأفراد، وتوازنات البورصات، واتجاهات حركة التعامل فيها، وهو ما قد ينجم عنه الكثير من المواقف الحرجة المسببة للأزمات، إن لم تكن هي الأزمات ذاتها؛

- قضية تحديث النشاط المصرفي وإصلاحه للدرجة التي جعلت منها وجهان لعملة واحدة، وفي الوقت ذاته تطلب هذا كله وعياً إدراكياً بأهمية النفاذية المصرفية لأسواق العالم، ليس فقط من أجل التحويلات التمويلية قصيرة الأجل ولكن، وهو الأهم والأفضل التحويلات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل أيضاً.¹

ولقد اتخذ البعد الكوني المتزايد للعولمة المصرفية جوانب جديدة من النشاط المصرفي، ومن التواجد الانتشاري للوحدات المصرفية على مستوى كافة دول العالم، وفي الوقت ذاته أحدثت العولمة ضغوطاً من أجل تضخيم وتكبير الكيانات المصرفية وتعميق مستويات التفاعل والاعتمادية المتبادلة بين الكيانات المصرفية، وذلك في إطار انتشارها على كافة دول ومناطق العالم.²

ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم أو بالسندات (باعتبارها خدمات تقليدية معتادة) ، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو غيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة تدفع البنوك إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة . وفي الوقت ذاته فإن الارتباط العضوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية يعتبر أساساً لوصول البنك إلى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتيح و فورات النطاق والسعة المصرفية. وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل، والذي يعظم من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإبداع.³

1-1-2 دوافع ومبررات العولمة المصرفية

إن لجوء المصارف إلى عولمة نشاطها ليس بالضرورة هو قرار اختياري تلجأ إليه المصارف من أجل تحقيق غايات معينة، فقد فرضت العولمة نفسها في كافة الميادين والنشاطات، بالأخص النشاط المصرفي، لذلك أصبح من الضروري أن تواكب المصارف هذه التحولات والتغيرات المتسارعة في ظل العولمة من أجل ضمان بقائها واستمرارها، وتحقيق الغاية التي وجدت من أجلها. وعلى العموم فإن أهم دوافع ومبررات العولمة المصرفية تتمثل فيما يلي:

1 - محسن أحمد الخيضي، العولمة: (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 205.

2 - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

3 - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

- إزالة كافة الحواجز والقيود أمام تجارة الخدمات المالية والمصرفية في ظل جولة الأورغواي ومنظمة التجارة العالمية، والذي أدى إلى إزالة معظم العوائق التي كانت تقف في وجه ممارسة المصارف لأنشطتها وتقف عقبة أمام تطورها وتوسعها؛

- توسع أنشطة المصارف، ودخولها إلى مجالات جديدة، وظهور مؤسسات مالية غير مصرفية تنافس المصارف وتقدم معظم خدماتها، مما أدى إلى تشبع السوق المحلية، ولجوء المصارف للبحث عن أسواق جديدة؛

- وجود امتيازات تقدمها بعض الدول المضيفة من أجل تشجيع فتح فروع للمصارف الأجنبية، وخاصة المصارف العالمية ذات الخدمات العالية الجودة، من أجل الاستفادة من خبراتها والتكنولوجيا التي تستخدمها لتطوير مصارفها المحلية؛

- رغبة المصارف في التوسع، وحياسة قطاعات متزايدة في كافة أنحاء العالم من أجل الوصول إلى السيطرة والهيمنة عن طريق الابتلاع بهدف القضاء على المنافسة.

- تطور السوق النقدية والمالية، وزيادة حركة رؤوس الأموال وضخامتها مما أدى إلى رغبة المصارف في الاستفادة أكثر من هذه الأموال وتوظيفها توظيفاً جيداً بالحصول على أرباح أكبر وخطورة أقل؛

- قد تلجأ المصارف من أجل التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها إلى تنويع الأسواق التي تتعامل فيها بفتح فروع جديدة، وذلك عن طريق تغطية حسائر محلية بعوائد أجنبية؛

- الدور الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أداة من أدوات العولمة، والتي ساهمت في عولمة النشاط المصرفي عن طريق نشاطها ومعاملاتها المصرفية التي تحتاج إلى مصارف عالمية تتولى الخدمات المصرفية التي تحتاجها هذه الشركات، وخصوصاً أنها تعتبر كيانات اقتصادية عملاقة ذات حجم رأس المال الضخم؛

- التطور والتقدم التقني في مجال الاتصال وأنظمة الدفع والتعامل والتداول وهو الذي ساهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود.

1-1-3 متطلبات العولمة المصرفية

إن اندماج النشاط المصرفي بالنشاط العالمي، وخروجه من إطار المحلية إلى إطار العالمية في ظل العولمة المصرفية يجعله أمام حتمية إعداد المصارف للدخول في تيار العولمة من الناحية المادية والبشرية والتقنية، فالعولمة المصرفية تبدأ أولاً من داخل بنية المصرف من أجل الوصول إلى خدمات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة واختراق الأسواق المصرفية الدولية، فلا بد من تدرج المصرف للدخول في غمار العولمة من خلال مراحل تدريجية كالآتي:¹

¹ - العولمة المصرفية، إضاءات نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، سبتمبر 2010، من الموقع الإلكتروني: www.kibs.edu.kw

- زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادراً على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة أمن المعلومات وأمن المنشآت وأمن الأفراد وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانطباع المصرفي عن البنك على اتساع العالم ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متنامي من السوق المصرفي؛
- تنويع وتطوير قاعدة الخدمات والمنتجات، حيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية؛
- أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى بعض المصارف لاسيما الكبرى منها للتوسع في حجم الأعمال والربحية وتحقيق وفورات الحجم و وفورات النطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البنوك؛
- تطوير أساليب الرقابة والإفصاح لدى المصارف بوجه عام بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية المالية في إعداد البيانات المالية وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة؛
- إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة، وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمات المصرفية المباشرة للعملاء . كذلك من الضروري التركيز على تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت والدخول بقوة وفعالية إلى ميدان التجارة الإلكترونية؛
- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل، وكذلك مراعاة نظرية التكامل المصرفية.

1-2 التحديات الجديدة أمام القطاع المصرفي

- تواجه المصارف العديد من التحديات التي تجعلها عرضة للأخطار في أي وقت وفي أي مكان، فكلما توسعت المصارف في مجال ونطاق نشاطها، وكلما استخدمت تكنولوجيات أكثر حداثة وأقل تكلفة كلما زاد وقع هذه التحديات عليها، وهو ما يضع المسؤولين عن إدارة المصارف على المستوى المحلي أو الدولي أمام مسؤولية إيجاد الحلول اللازمة لتجنب أو التقليل من تأثير هذه التحديات عليها والتي تتمثل على العموم في تحديات تنظيم

السوق أو ظاهرة اللاتنظيم، ظاهرة غسيل الأموال، تحديات المنافسة، وتحدي حدوث الأزمات المالية والمصرفية وانتقالها وهو التحدي الذي سنركز عليه في هذا البحث.

1- 2- 1 غياب تنظيم السوق (اللاتنظيم واللاتقنين)

ويقابل تخفيض أو إلغاء الأنظمة الوطنية التي تحكم وبالتالي إلغاء أو تخفيض تقييد حركة رؤوس الأموال (مراقبة التبادل، والضوابط الائتمانية)¹. و اتخذت معظم الدول المتقدمة هذه السياسة في بداية الثمانينات من خلالها أصبح تحرك رؤوس الأموال يتم بحرية بين مختلف المؤسسات المالية، إضافة إلى إلغاء مراقبة الصرف وانفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض، حيث تسمى هذه الإجراءات بسياسة التقليل من التقنين المالي. أي بصفة عامة تم إزالة الحواجز القانونية التي كانت تعيق أو تحيل دون المنافسة التامة ما بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. تجسدت هذه الظاهرة أكثر على مستوى النظام المصرفي من خلال سياسة التقليل من تقنين النشاط المصرفي ومضمونها يتلخص فيما يلي:

- تم تحرير أسعار الفائدة حيث أصبحت تتحدد في السوق حسب الطلب و العرض (تم إلغاء سياسة تأطير القروض).

- السماح للبنوك من التنوع في مختلف الأنشطة المصرفية والمالية (أي التحول من البنوك المتخصصة إلى البنوك الشاملة).

- السماح من التوسع في الأسواق المصرفية.²

والحديث عن اللاتنظيم لا يعني الحرية المطلقة أو الفوضى العارمة وإنما التخفيف من الرقابة والقوانين والأنظمة التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال، وأسعار الفائدة على القروض، والتنوع من الأنشطة المصرفية. ولقد أدت هذه الظاهرة إلى فقدان السيطرة على السوق المالي والمصرفي من قبل الحكومات والسلطات الرقابية على المستوى الدولي، واشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المصرفية الأخرى وأدى هذا على غياب الشفافية والإفصاح وعدم تناظر المعلومات في سوق الإقراض مما أدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

ولقد سعت الدول والمنظمات الدولية إلى إعادة صياغة القوانين والاهتمام بالنظم الاحترازية، وهذا الذي طرح العديد من التساؤلات والتناقضات فمن جهة هناك سعي دائم وراء الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي ومن جهة

¹- Marie Henry Gérard , Vincent Baudrand, comprendre la mondialisation, studruma, France, 2006, p:92

² - عبد القادر لحول، إشكالية تدويل الخطر المالي ومخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية، المنظم في جامعة يشار يومي: 28-29 أبريل 2010، ص: 05.

أخرى هناك سعي وبحث عن تطبيق للأنظمة والقوانين ويتجسد هذا على سبيل المثال في مقررات لجنة بازل الأولى والثانية وحتى الثالثة.

1-2-2 غسيل الأموال

لقد فرضت ظاهرة غسيل الأموال نفسها على المستوى العالمي، واستحوذت على اهتمام كافة صانعي السياسات الاقتصادية وبالأخص السياسات النقدية والمصرفية، ولقد أصبحت هذه الظاهرة مشكلة حقيقية تؤرق الكثير من دول العالم لما لها من آثار سلبية خطيرة سواء على المصارف أو الاقتصاد القومي أو الاقتصاد العالمي بصفة عامة. أما فيما يخص إعطاء مفهوم لهذه الظاهرة فهناك من جعلها ظاهرة يعاقب عليها القانون وهناك من عدها ظاهرة اقتصادية، وبعضهم نظر إليها من الجانب المصرفي فقط.

وعلى العموم فقد جاء في تعريف غسيل الأموال على أنها عملية إضفاء المشروعية على الأموال المتأتية من أصول محرمة شرعا أو مصادرها غير مشروعة قانونا وذلك من خلال القيام بمشاريع مقبولة اجتماعيا وقانونيا ومن ثم إدخالها ضمن الدورة الاقتصادية الشرعية وصولا إلى تداولها بصورة طبيعية ومشروعة كما يمكن لنا وضع مفهومها آخر أكثر اختصارا وهو " إضفاء صفة المشروعية لأموال غير مشروعة اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا".¹

وتتم عملية غسيل الأموال من خلال ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة التوظيف أو الإيداع ومن خلالها يتحقق تنظيف الأموال المشبوهة بتوظيفها داخل المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك إما بتزوير بعض المستندات أو إخفاء بعضها أو بمساعدة بعض موظفي البنك الذين يتسترون على ما يجري، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التزويد أو التغطية فبعد دخول الأموال قنوات النظام المصرفي، يقوم غاسل الأموال بفصل وعزل الأموال القذرة عن مصدرها غير المشروع من خلال سلسلة من العمليات المصرفية المعقدة، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الدمج وهي التي تسعى إلى إضفاء مظهر شرعي على الأموال غير الشرعية، وإتاحة استخدامها بطريقة مريحة ومحترمة، وكما هو واضح من التسمية يقوم غاسل الأموال بدمج أو مزج الأموال غير الشرعية في الاقتصاد وجعلها تبدو وكأنها أموال مستمدة من مصادر مشروعة، وذلك لتغطية الجريمة بشكل تام.²

ومن خلال المراحل السابقة نجد أن النظام المصرفي يعد من أكثر الطرق المتبعة لغسيل الأموال حيث تساهم المصارف بقصد أو بغير قصد في عمليات غسيل الأموال وغالبا ما تشارك عدة مصارف في عملية غسيل الأموال في آن واحد. ولعل هذا الأمر يعود أساسا للتحرير المالي والمصرفي، وظاهرة العولمة المصرفية، والتغيرات المتسارعة في

¹ - إبراهيم رافعة الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال و الجهود الدولية لمكافحةها، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنظم بجامعة فيلادلفيا بعمان، الأردن، يومي: 15-16 مارس 2005، ص: 07.

² - خالد رميح المطيري، البنوك وعمليات غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 19-20.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال المالي والمصرفي التي أدت إلى تسهيل عمليات غسل الأموال من خلال استخدام تقنيات التعامل عن بعد بين المصارف مع بعضها البعض، واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، والصراف الآلي* في المصارف، إضافة إلى أن العمليات المصرفية تتميز بالسرية والكتمان، حيث أصبحت الأموال تمر من جهاز مصرفي لدولة معينة إلى جهاز مصرفي لدولة أخرى و من ثم تدخل في نشاط استثماري لدولة ثالثة وهذا بالضرورة يؤدي إلى صعوبة اكتشاف هذه الأموال من قبل الجهات المختصة.

1-2-3 احتدام المنافسة في السوق المصرفية

استجابة لتحرير السوق المالي والمصرفي، وتزايد ظاهرة العولمة المالية والمصرفية ظهرت منافسة شديدة في السوق المصرفية المحلية والعالمية، وهو ما يعني بالتأكيد بروز تحدي منافسة المصارف العالمية ذات الخبرة والمؤهلات التي يصعب مضاهاتها للمصارف المحلية والكيانات المصرفية الصغيرة، إضافة إلى دخول مؤسسات أخرى غير مصرفية تقدم نفس خدمات المصارف، كشركات التأمين، وشركات الأوراق المالية، ومؤسسات الوساطة الأخرى، وهو ما جعل المصارف أمام حتمية إيجاد وإتباع أساليب واستراتيجيات محكمة تسمح له بضمان البقاء واستمرار نشاطه، ورغم وجود إيجابيات للمنافسة بين المصارف كتحسين في أداء البنوك وزيادة كفاءة تقديم الخدمات وجودتها. إلا أن هذا لا يخفي أن المنافسة الشديدة وفي ظل المستجدات المتسارعة قد تؤدي إلى إفلاس المصارف وخروجها من السوق.

1-2-4 ضعف الإشراف المصرفي والسياسة النقدية

هناك عدة مظاهر ناتجة عن العولمة المالية والمصرفية تحد من قدرة البنوك المركزية على ممارسة وظيفتها الرقابية وإدارتها للكتلة النقدية، و بالتالي حمايتها لقيمة العملة المحلية. و فضلا عن ظاهرة اللاتنظيم السالفة الذكر، نشير إلى ما يلي:¹

- تزايد حجم التدفقات النقدية و المالية عبر الحدود، سواء بسبب عولمة أسواق النقد و الصرف، أو بسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الشركات متعددة الجنسية) و غير المباشرة (المضاربات الدولية)، أو بسبب تزايد التحويلات المالية الدولية.

* الصراف الآلي: وهو جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ضمن برامج معدة مسبقا تليبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي التي توضع تحت تصرف العميل.

¹ - رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 192-291.

- تزايد حجم البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية كنتيجة للتحرير و الانفتاح الاقتصادي، و هو ما يعني تزايد حجم الائتمان و وسائله (النقد الكتائبي)، هذا فضلا عن الضغوط التي تمارسها المؤسسات المصرفية متعددة الجنسيات في البلدان المضيفة.

- عصرنة البنوك يعني أيضا تزايد حجم الكتلة النقدية، و هو ما يمثل سببا في ارتفاع معدلات التضخم.

- تزايد حجم التجارة الالكترونية، و التي تعني انتقال الأموال على الخط، أي خارج نطاق رقابة السلطات النقدية.

- تزايد ظاهرة الترابط ما بين البنوك، و الذي يعني التعاون و الاعتماد المتبادل ما بين البنوك، خاصة تلك التي تنتمي إلى دول مختلفة، و من مبررات هذا الترابط حاجة البنوك إلى بعضها البعض في مجال تحويل الأموال وفتح الاعتمادات، و بالتالي ضرورة فتح حسابات بينية، و القروض المشتركة الموجهة لتمويل المشاريع الكبيرة والتوكيلات على إدارة محافظ الأوراق المالية وغيرها.

والأكد أن ضعف الإشراف المصرفي سيؤدي في النهاية إلى حدوث الأزمات في الأجهزة المصرفية وخير مثال على ذلك هو الأزمة المصرفية في دول شرق آسيا وعجز البنوك المركزية التام عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول.

1-2-5 حدوث الأزمات وسرعة انتقالها

إن أخطر تحدي يمكن أن تواجهه المصارف هو التعرض للأزمات خاصة في الوقت الراهن حيث ساهمت التطورات الحاصلة في ظل العولمة المالية وعولمة النشاط المصرفي في تزايد حدوث الأزمات، وسرعة انتشارها بين الأسواق المالية لكون العولمة تجعل تلك الأسواق في تكامل وتماثل وتبادل حر فيكون من السهل انتقال وانتشار الأزمات فيما بينها. ونستطيع القول أن التحديات السابقة في معظمها تقود إلى ظهور أزمات مالية ومصرفية بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- المخاطر المصرفية و حدوث الأزمات المصرفية والمالية

يواجه القطاع المصرفي أثناء قيامه بنشاطه مشكلة تعرضه للمخاطر بمختلف أنواعها بدرجة أكبر من بقية القطاعات الاقتصادية بالنظر إلى ارتباطه بها، حيث أن وحدات القطاع المصرفي لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل بالنقود بإقراضها لمختلف القطاعات و التي تعمل هي الأخرى في بيئة من الأخطار، وتقترض هي الأخرى من بعضها البعض سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي وبالتالي فإن المخاطر التي تواجهها المصارف ليست مخاطر صناعة معينة بل هي مخاطر اقتصاد محلية وعالمية.

ولقد زادت حدة هذه المخاطر مع التطورات الحاصلة على مستوى القطاع المالي والمصرفي الدولي فيفي وقت ليس بالبعيد، مع بداية سبعينيات القرن الماضي كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم والرقابة الشديدة كما كانت أنشطة المصارف محدودة تقتصر تقريبا على الإقراض والإيداع وكانت المصارف تحقق عائدا مستقرا وعادلا في ظل المنافسة المحدودة الأمر الذي أدى إلى محدودية المخاطر، وهو الذي تلخص في اتفاقية بازل الأولى التي وضعت معدل كفاية رأس المال يضم فقط المخاطر الائتمانية. ومع المتغيرات التي طرأت على القطاع المالي والمصرفي تولدت مجموعة من المخاطر وزادت حدتها مع زيادة المنافسة والابتكارات المالية وإزالة الحواجز عن تحرير الخدمات المالية والمصرفية... الخ. ومع زيادة المخاطر المصرفية زادت الأزمات المصرفية كنتيجة منطقية لتلك المتغيرات التي حدثت ولازالت تحدث.

2-1 المخاطر المصرفية وأنواعها

يعرف الخطر المصرفي على أنه تلك التقلبات في العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، لذلك يمكن القول أن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث أن المصارف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة.¹ كما يمكن القول أن المخاطر المصرفية هي احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة أو عدم الحصول على العوائد المتوقعة.

أما فيما يخص أنواع المخاطر المصرفية فاختلقت الأدبيات المصرفية في تصنيفها لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر، إذ تصنفها بعض الدراسات إلى مخاطر نظامية ومخاطر لانظامية، كما تصنف إلى مخاطر مالية، ومخاطر العمليات التشغيلية، كما أن هناك من يقسمها إلى أربعة أنواع هي: المخاطر المالية، مخاطر الأعمال، مخاطر التشغيل و مخاطر الأحداث مخاطر (أزمات المصارف، والمخاطر الخارجية الأخرى)، وعلى العموم يمكن تقسيم المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية.

2-1-1-2 المخاطر المالية

المخاطر المالية هي تلك المخاطر التي تؤثر في ميزانية البنك مباشرة أو هي التي تؤثر في أصول أو خصوم البنك بصفة مباشرة، أو هي تلك المخاطر التي تؤثر في الوضعية المالية للبنك مباشرة، وتقسم هذه المخاطر بدورها إلى عدة مخاطر تتمثل في:

¹ - صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص: 189.

2-1-1-1 خطر القرض

ويعرف أيضا بخطر العميل أو خطر الإمضاء و هو خطر عدم التزام الطرف المتعاقد معه بتنفيذ العقد، إما لعدم القدرة على الوفاء أو للإعسار (بصفة غير عمدية)، أو بسبب الامتناع عن التنفيذ (بصفة عمدية)، بحيث قد لا يدفع أصل الدين وفوائده كلها أو جزء منها. وهو خطر قائم مهما كانت قيمة الدين أو صفة المتعاقد معه (أفراد، مؤسسات، بنوك، دول). كما يمكن أن يتحقق في حالة اختلال الوضعية المالية للمقترض أو العجز الكلي له بالإضافة إلى حالات التأخر في التسوية والتي تولد صعوبات في خزينة البنك.¹

ويعتبر خطر القرض أهم خطر تتعرض له المصارف باعتبار القروض المصدر الأول والرئيسي لدخل المصارف بالرغم من ظهور مصادر أخرى حديثة للدخل مع تنوع النشاط المصرفي، ففي حالة ما إذا عجز عدد من المتعاملين مع المصرف عن تسديد إلتزامهم فإن هذا يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة. فالقروض غير القابلة للتحصيل كلها أو جزء منها تضاف إلى النفقات أو التكاليف التي يتحملها المصرف وبالتالي فهي تؤدي إلى استخدام الاحتياطات لهذا الغرض وانخفاض رأسمال المصرف، إضافة إلى أن مصدر القروض هو ودائع الغير ما يترتب عنه تولد مخاطر أخرى. ولهذا على المسؤولين عن إدارة المخاطر المصرفية وبالأخص خطر القرض أن توازن بين حجم القروض ومجموع الموجودات بحيث تستطيع إدارة المصرف تحديد حجم قروضها النسبية لتقليص مدى تعرضها للخسائر الناتجة عن عدم الدفع، ويجب عليها أن تقيم بشكل دقيق الكفاءة المالية للمقترضين وتختار الكفاءات البشرية المؤهلة في مجال تسير وإدارة القروض، كما يجب على المصرف أن يقوم بتنوع محفظة قروضه وعدم تركيز منح القروض في قطاع اقتصادي معين أو إقليم جغرافي واحد أو عملاء محددين.

2-1-1-2 خطر عدم السيولة

خطر عدم السيولة هو خطر تعرض المصارف من حين إلى آخر إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، ولا بد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى مصارف أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة، وجميع هذه الموجودات في الواقع لا تحمل أي عوائد أو عوائدها منخفضة، لذا فإن زيادة حجمها بالتأكد يؤثر على إيرادات المصرف ورجحيته.²

ويحدث خطر عدم السيولة بسبب عدم توافق آجال استحقاق القروض مع آجال استحقاق الودائع، مما يجعل المصرف أمام مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة إلتزاماته تجاه المودعين، وينتج عن خطر عدم السيولة

¹ - زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2007، ص: 29.

² - عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد، عمان، الأردن، 2004، ص: 195.

الشديدة إفلاس المصرف، وفي نفس الوقت فإن نسبة السيولة العالية بالمصرف تؤدي على مخاطر أقل وربحية أقل وهو ما يجعل المصرف أمام مبدأين متناقضين يسعى دائما للتوفيق بينهما السيولة والربحية.

2-1-1-3 خطر معدل الفائدة

يعرف خطر معدل الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات معدلات الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بمعدلات الفائدة حيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة.¹ وعليه فإن المصرف حين يمنح قروض بمعدلات فائدة ثابتة فإنه يتعرض لانخفاض إيراداته في حالة ارتفاع معدلات الفائدة السوقية لأنه في هذه الحالة يفقد أرباحا كان من الممكن أن يكسبها، أما في حالة الفائدة التي يمنحها المصرف للمودعين فإن المصرف سيتعرض لارتفاع تكاليفه إذا انخفضت معدلات الفائدة السوقية مقارنة بمعدلات الفائدة التي يمنحها على الودائع. وبالتالي فإن خطر معدل الفائدة يمس كلا الطرفين مقترضين و مقرضين.

2-1-1-4 خطر الصرف

يتمثل خطر الصرف في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وبما أن المصارف تتعامل بالعملات الأجنبية سواء بامتلاكها حقوقا أو ديونا بالعملات الأجنبية أو بقيامه بدور المقايض أو المبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه، فإنها ستتأثر بالتأكد بتغيرات أسعار الصرف، بالربح أو الخسارة.

2-1-1-5 خطر عدم الملاءة

يعرف خطر عدم الملاءة على أنه احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لإلتزاماته، وذلك يعني أنه إذا أضطر لتسجيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع إلتزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.² ويتحقق هذا الخطر نتيجة لتحقق المخاطر السابقة كلها أو بعضها وهذا بسبب ارتباط المخاطر المصرفية ببعضها البعض.

2-1-1-6 خطر السوق

يمكن تعريف خطر السوق بأنه خطر التعرض لخسائر البنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة لتحركات في أسعار السوق.³ ويعد خطر السوق خطر لم ينل اهتمام الدول إلا في السنوات الأخيرة وبالتحديد مع تعديلات

1 - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 202.

2 - عبد القادر بربش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

3 - كميلية بوكرة، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011، ص: 09.

اتفاقية بازل الأولى في الفترة (1995-1998) التي أضافت خطر السوق في حساب معدل كفاية رأس المال وذلك تزامناً مع التطورات التي حصلت في النشاط المصرفي الذي أصبح يضم تعاملات في مجال السوق سواء بتعاملاته بالأوراق المالية أو المضاربة أو المشتقات المالية، وأصبح المصرف يتعرض لخطر تذبذب عوائد قيم هذه الأصول إضافة إلى تضاعف ظهور خطر معدل الفائدة وخطر الصرف.

2-1-2 المخاطر غير المالية

وهي المخاطر التي تؤثر على الوضعية المالية للمصرف بطريقة غير مباشرة فهي تتعلق بالتسيير الداخلي للمصرف وبالعمليات اليومية التي يقوم بها وهي مخاطر لا تقل أهمية عن المخاطر المالية وعموماً فهي تتمثل في:

1-2-1-2 المخاطر العملية

عرفها اتفاق بازل الثاني على أنها: " مخاطر الوقوع في الخسائر الناجمة عن فراغات أو اختلال يرجع إلى الإجراءات، المستخدمين أو النظام الداخلي أو لسبب آخر".¹ ومع التطورات التكنولوجية وتعقد الخدمات المصرفية وتوسع المصارف في ممارسة أنشطتها على المستوى العالمي، زادت أهمية هذه المخاطر وأصبحت تشكل خطورة كبيرة على الجهاز المصرفي. وتشمل هذه المخاطر كل من المخاطر القانونية والتي تنشأ بسبب دخول المصرف في نزاعات قضائية وعدم تمكنه من استرداد حقوقه والذي يترتب عليه خسارة مالية للمصرف، والخطر الآخر هو الخطر التنظيمي الذي ينشأ بسبب عدم الالتزام بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية .

2-2-1-2 مخاطر السمعة

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ترويح شائعات سلبية عن المصرف وأنشطته بسبب الفشل في التسيير الجيد للمصرف وإدارة أحد أو كل المخاطر السابقة، مما يؤدي إلى فقدان المصرف لسمعته الحسنة، وفقدان ثقة المودعين والمتعاملين معه.

3-2-1-2 المخاطر الإستراتيجية

هي المخاطر التي تؤثر على المصرف نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي.² كما تعرف على أنها مجموعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب تدهور وضعه الاستراتيجي في السوق لأسباب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وقانونية وسياسية، وهي

¹ - زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

مخاطر ترتبط ارتباطا مباشرا بمدى اتساق الأهداف الإستراتيجية للمصرف وإستراتيجيات أنشطة الأعمال التي توضع لتحقيقها.¹

2-2 الأزمات المالية والمصرفية

يقصد بالأزمات المالية ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي عن أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في التدهور الكبير لقيمة العملة وفي أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق المالية.² ويتم تصنيف وتسمية الأزمات المالية طبقا للقطاع الذي بدأت منه، فالأزمة التي حدثت في دول آسيا عام 1997 أطلق عليها أزمة عملة، وأزمة الأسواق المالية على تلك الأزمة التي حدثت في أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987، بينما تم إطلاق اسم أزمة مصرفية على الأزمة التي حدثت في روسيا والأرجنتين عام 2000، وأزمة الرهن العقاري على أزمة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الإتحاد الأوروبي 2011 بأزمة الديون السيادية، وعلى العموم فإنه مهما اختلفت التسميات وأماكن بداية الأزمات فإن أول القطاعات المالية المتضررة هو القطاع المصرفي بالنظر إلى حساسيته لأي نوع من المخاطر، وارتباطه بكافة الأنشطة المالية والاقتصادية، فبالرجوع إلى الأزمات المالية التي حدثت نجد أن القطاع المصرفي كان سببا بشكل أو بآخر في حدوث الأزمات وتفاقمها فهو القاسم المشترك لكافة الأزمات التي حدثت وخاصة مع تزايد ظاهرة العولمة المالية بمختلف وحداتها وأبعادها وبالأخص عولمة النشاط المصرفي حيث أصبح من السهل انتقال أو استراد المخاطر المصرفية (السبب الأساسي للأزمات المصرفية) بسبب الارتباط المتزايد بين المصارف في مختلف دول العالم، وهو خطر عولمة النشاط المصرفي الذي أصبح الهاجس الأكبر الذي تواجهه مختلف دول العالم وهو خطر فرض حتى على الدول التي تعاني من هشاشة أنظمتها المصرفية والمالية وبالأخص الدول النامية.

2-2-1 مفهوم الأزمة المصرفية

تعرف الأزمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، ويعرفها البعض الآخر بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته.³

1 - محسن حاكم الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، عمان، 2011، ص: 170.

2 - حدة رايس، الآثار الاقتصادية لأزمة العقود العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 16، مارس 2009، ص: 66.

3 - عبد الغني حريري، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

ويمكن القول أيضا أن هناك أزمة مصرفية إذا تحققت المعايير التالية:¹

- إذا بلغت نسبة الديون المعدومة على مجموع القروض بالجهاز المصرفي نسبة تتجاوز 10%؛

- إذا نتج عن الأزمة تأمين بعض المصارف؛

- وجود حالة هستيرية مصرفية متمثلة في تسيل كبير للودائع من قبل المودعين مما يستدعي تدخل السلطات

الرقابية في تجميد الودائع أو إغلاق المصارف أو تعميم تأمين القروض؛

- إذا تجاوزت تكلفة الإصلاح أو عملية الإنقاذ المالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتأخذ الأزمات المصرفية الأشكال التالية:²

- أزمة سيولة: حيث تبدأ الأزمة المصرفية في الظهور عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب

الودائع، ولأن المصرف يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب

اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات كل المودعين إذا ما تحطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما

يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف وإذا ما حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى مصارف أخرى، عندئذ تأخذ

الأزمة لقب الأزمة المصرفية.

- أزمة ائتمان: لكن عندما تتوافر الودائع لدى المصارف، ورفضت تلك المصارف منح القروض خوفا من عدم

قدرة المقترضين على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الاقتراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وتؤدي أزمة

الائتمان إلى إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن تمويل العمليات الاقتصادية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا

بفوائد مرتفعة وبضمانات عالية.

2-2-2 أسباب الأزمات المصرفية

تعدد وتتعدد أسباب الأزمات المصرفية بحسب ظروف كل دولة، ولكنها تصب كلها في نطاق العولمة المصرفية

والتي كانت السبب الأساسي في زيادة حدوث الأزمات المصرفية والمالية وسرعة انتشارها لتصبح أزمات عالمية.

وعلى العموم يمكن استنتاج أهم أسباب الأزمات المصرفية من خلال دراسة الأزمات المالية والمصرفية التي حدثت

وإيجازها في النقاط التالية:

- التحرير المالي والمصرفي المحلي والدولي: بإلغاء أو تخفيف القيود المفروضة على النظام المصرفي، الذي

تبعه الدول دون مراعاة التدرج وإعداد القطاع المصرفي المحلي ما يسبب ضغوطا تنافسية على المصارف المحلية التي

تضعها المنافسة أمام مخاطر أخرى جديدة قد لا تتحملها المصارف المحلية.

1 - عبد القادر متولي السيد، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص: 317

2 - نفس المرجع السابق، ص: 318.

- التزايد المفرط في عمليات الإقراض والاقتراض: جراء القرارات السيئة في ضوء غياب الخبرة، والسماح بتقديم قروض سخية للأفراد والمشروعات، والإسراف في الاقتراض الخارجي، كما حدث في أزمة الرهن العقاري الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث توسعت المصارف والمؤسسات المالية في منح القروض العقارية دون مراعاة القدرة الائتمانية للمقترضين الذين ينتمون على كافة فئات المجتمع، وكان أيضا من أسباب الأزمة المالية في دول النمرور الآسيوية أو دول جنوب شرق آسيا عام 1997، حيث توسعت المصارف وشركات الأموال في الاقتصاديات الآسيوية من عمليات الإقراض والاقتراض، فالشركات في آسيا كانت تميل نحو الاعتماد على الاقتراض من المصارف كي تزيد من رأس مالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات، وما زاد من حدة الأزمة هو اقتراض المصارف من مؤسسات مالية دولية عالمية مثل البنك الدولي. ويؤدي الإقراض المفرط من قبل المصارف إلى تحمل المزيد من المخاطر المالية نظرا لوجود نسبة كبيرة من القروض المتعثرة التي تعد بداية لحدوث الكثير من الأزمات المصرفية والمالية.

وتعرف القروض المتعثرة على أنها: " تلك القروض التي مضى على تاريخ استحقاقها 90 يوما أو أكثر."¹ وتؤدي القروض المتعثرة إلى:²

- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض يتعذر على المصارف استردادها، وإعادة توظيفها من جديد؛
 - زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا، ومن ثم حرمان المصارف من استخدام قدر هام من مواردها المالية ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع؛
 - توفر قرائن قوية تشير إلى احتمال فقدان المصرف لجانب أو كل حقوقه اتجاه المقترضين.
- لتصبح بذلك قروض معدومة وهي قروض أصبح من المستحيل تحصيلها أو تحصيل جزء منها على أرض الواقع، وهو ما حدث في أزمة الإتحاد الأوروبي الأخيرة حين أصدر قرار بإلغاء 50% من الديون اليونانية اتجاه المصارف العامة والخاصة في دول الإتحاد الأوروبي.
- عدم الاتساق بين أصول وخصوم المصارف: ويتجلى هذا في وجود التزامات قصيرة الأجل تقابلها أصول طويلة الأجل كاستخدام ودائع بإخطار سابق في تمويل مشروعات طويلة الأجل وبالتالي الوقوع في مشكل عدم توافق آجال الاستحقاق والذي ينتج عنه في النهاية تحقق خطر عدم السيولة، أو عند وجود التزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية.

¹ - محسن حاكم الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

² - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصري، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 362.

- زيادة المعاملات المالية التي تجري في إطار معلومات غير متكافئة: والتي يمكن أن تتسبب بزيادة درجة المخاطرة من قبل المصارف والمتعاملين.¹ بسبب عدم تماثل المعلومات وتوفرها لدى أطراف معينة من المتعاملين دون غيرهم هذا الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة وعدم تقييم المخاطر بشكل سليم من قبل المتعاملين الذين لا تتوفر عندهم المعلومات المالية الكافية.

- نظام سعر الصرف المتبع: ويلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث إن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحوادث أزمة سيولة، ويتمخض عن أزمة السيولة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي. وفي المقابل، وعند انتعاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة السيولة سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية ما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.²

- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي: ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية.³

2-2-3 أسباب انتقال الأزمات المصرفية المحلية لتصبح أزمات عالمية

مع تزايد ترابط وتكامل الأسواق المصرفية والمالية وتنوع النشاط المصرفي، أخذت الأزمات المصرفية والمالية صفة العالمية، فقد تبدأ الأزمة المصرفية في قطاع مصرفي محلي في دولة ما نتيجة الأسباب السابقة ثم ما تلبث أن تنتقل الأزمة المصرفية لتشمل كافة القطاع المالي المحلي ثم القطاع المالي والمصرفي العالمي ثم تبدأ سلسلة التداعيات التي تمس أولاً المصارف العالمية لتتهاوى وراءها المصارف المرتبطة بها ويؤدي هذا إلى انهيار القطاع المالي لمعظم الدول تنتقل بعدها الأزمة لتشمل الاقتصاد الحقيقي في كل دول العالم كل هذا يحدث في ظل العولمة المصرفية والمالية والتي من أبرز مظاهرها التي تساهم في الانتشار السريع للأزمات ما يلي:

- السبب الأول يرجع لظاهرة رفع الحواجز أو إلغاء تجزئة الأسواق (النقدية والمالية): وتجلي هذا من خلال حرية تنقل رؤوس الأموال بمختلف أنواعها دون قيود بين الأسواق المالية والنقدية المحلية والدولية، هذا الذي سمح باندماج الأسواق المصرفية والمالية وفسح المجال للمنافسة وانتقال وتحويل المخاطر على المستوى العالمي، إذ أصبح تعرض المصارف لأي خطر مصرفي يؤدي هذا إلى انتقال العدوى إلى باقي المصارف الأخرى بسبب ارتباط

¹ - عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص: 318.

² - عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³ - محمد عبد الوهاب العزوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، دار إثراء، عمان، الأردن، 2010، ص: 81.

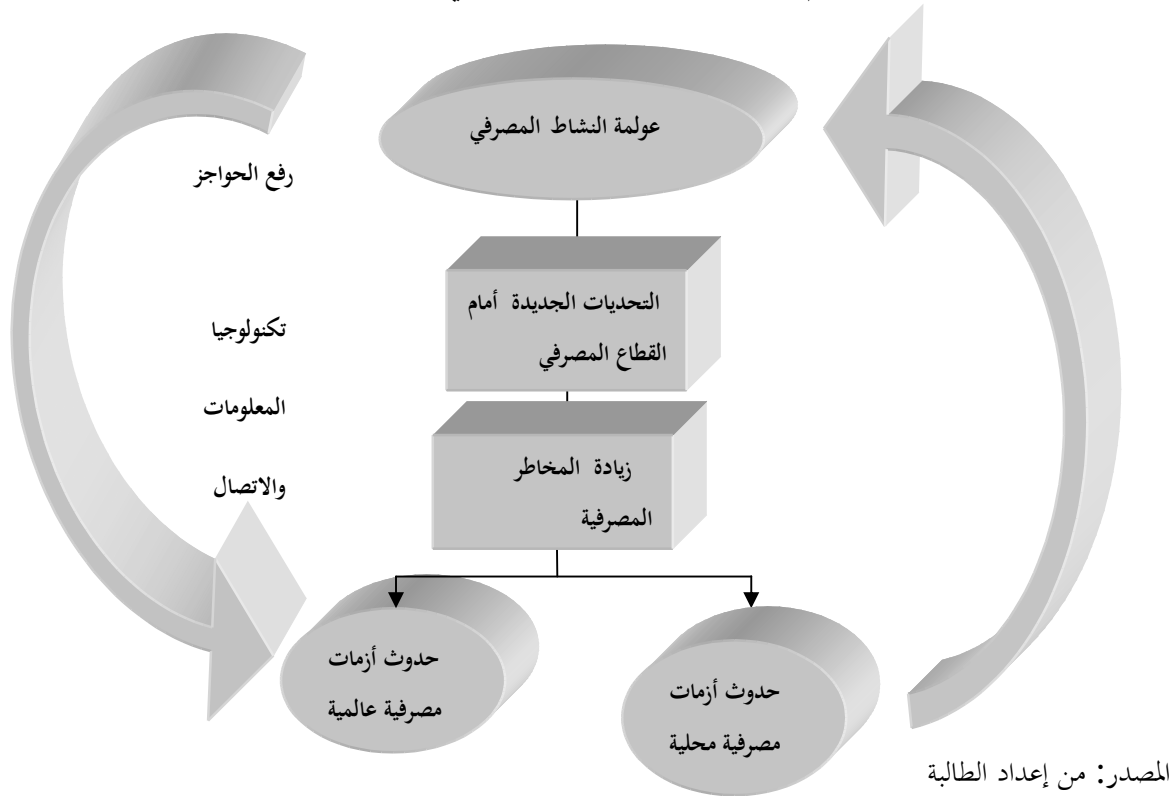
وتداخل الأنشطة المصرفية فيما بينها على المستوى العالمي. بالإضافة إلى تنوع مجال الأنشطة المصرفية حيث صار هناك تعامل كبير بالمشتمقات المالية الأمر الذي ساهم في دعم حركية رؤوس الأموال بين مختلف القطاعات المالية والاقتصادية العالمية.

- السبب الثاني هو إتاحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال: فقد جعلت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأسواق المالية والمصرفية سوقاً واحدة وسهلت عليها عملية الاندماج، الأمر الذي ساهم في سرعة انتشار الأزمات على الرغم من بعد مكان حدوث الأزمات في دولة معينة وانتقالها إلى الدول الأخرى.

- السبب الثالث هو خطر النظام: لعل السبب الأبرز الذي ساهم بشكل كبير في سرعة انتقال الأزمات المصرفية وتأثيرها على مختلف اقتصاديات الدول هو خطر النظام الذي يعرف على أنه: "حالة فقدان التوازن والاستقرار على مستوى متسع بسبب انتقال العدوى وسريان الإضطرابات على كامل النظام المالي، وبالتالي كل المصارف العاملة في الساحة ويصل إلى درجة تمس اقتصاد الدولة ككل وتنتقل العدوى على مصارف أجنبية لدول أخرى بسبب تعاملاتها مع نفس الأسواق العالمية المشتركة وهكذا يتجاوز الخطر حدود الدولة ليصبح خطراً عالمياً يمس بالنظم المصرفية للدول." ¹ وينشأ خطر النظام نتيجة لتحقق المخاطر المصرفية السابقة سوا المخاطر المالية أو المخاطر غير المالية لأن المخاطر المصرفية مرتبطة ببعضها البعض وحدث أي خطر مهما كان هيناً قد يؤدي إلى إفلاس المصرف ومن ثم تنتقل العدوى إلى كافة المصارف المحلية ثم المصارف العالمية، أي أنه يتحقق بسبب إفلاس سلسلة من المصارف نتيجة إفلاس مصرف واحد، أو نتيجة انهيار السوق المالي وبما أن المصارف من أهم مكونات السوق المالي فإنها تعتبر أهم ناقل لخطر النظام إلى القطاع المالي والمصرفي العالمي بسبب عولمة النشاط المصرفي بكافة أنواعه.

¹ - زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الشكل رقم (1) : عولمة النشاط المصرفي و حدوث الأزمات



يوضح الشكل السابق باختصار العولمة المصرفية وكيف تساهم بحدوث الأزمات وسرعة انتقالها، فقد ساهمت عولمة النشاط المصرفي ظهور التحديات الجديدة أمام القطاع المصرفي هذا ساهم بزيادة المخاطر المصرفية التي تعتبر سبب نشوء الأزمات المصرفية محليا، ونتيجة للعولمة والتي تركز أساسا على رفع الحواجز وإزالة تجزئة الأسواق وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخطر النظام، تنتقل الأزمات من دولة إلى أخرى لتصبح أزمة مالية عالمية.

3 - الأزمات المالية المعاصرة

حدثت في الفترة الأخيرة وبالتحديد في فترة 2007 - 2011 أزمتهن ماليتين أقل ما يقال عنهما أنهما كانتا ستؤديان إلى انهيار الاقتصاد العالمي ولو بدرجات متفاوتة لأن كل واحدة منهما مست أكبر الاقتصاديات العالمية فالأولى كانت بدايتها بالولايات المتحدة الأمريكية وعرفت بأزمة الرهن العقاري عام 2007، ثم ما لبث الاقتصاد العالمي أن يتنفس الصعداء بعد أزمة كادت أن تعصف به، حتى تلتها أزمة أخرى مست تكتلا بأكمله وهي أزمة الإتحاد الأوروبي وكما عرفت أيضا بأزمة الديون السيادية عام 2011، والبعض يعتبر أنها من مخلفات أزمة الرهن العقاري، وعلى العموم فإن كلا الأزمتهن تشترك إلى حد ما في أسباب حدوث الأزمات المصرفية السابقة الذكر بالرغم من اختلاف بدايتها.

3-1 أزمة الرهن العقاري

يعتبر بعض الاقتصاديين أزمة الرهن العقاري من أسوأ الأزمات التي حدثت في تاريخ الأزمات المالية والاقتصادية العالمية نظرا لإنعكاستها الكبيرة التي مست معظم دول العالم وطول فترتها، ولقد كانت بدايتها كأزمة رهون عقارية في القطاع المصرفي لتصبح أزمة مالية، وانتهت بأزمة اقتصادية عالمية، كان من نتائجها زعزعة الثقة في النظام المالي والمصرفي العالمي السائد، والقائم على مبادئ العولمة التي جعلت من النظام المصرفي بؤرة الأزمات بكافة أنواعها وأشكالها. فما هي الحلول والإجراءات التي تبعتها الدول المتضررة؟ وهل يمكن اعتبارها حلولا جذرية أم أنها مجرد حلول إطفائية مؤجلة لأزمات أخرى ربما لن يستطيع النظام المالي والاقتصادي الصمود في وجهها؟

3-1-1 أسباب أزمة الرهن العقاري

لم يكن وقوع هذه الأزمة مفاجئا لكثير من المتخصصين و السياسيين والذين حذروا من وقوعها قبل أن تعلن هذه الأزمة عن نفسها مع بداية 2008. فقد سبقت بداية هذه الأزمة فترة رواج في أحد المجالات الاقتصادية وبالتحديد المجال المالي والمصرفي، فمن المتعارف لدى المختصين و الباحثين المتتبعين للأزمات التي مرت بالعديد من الدول في العصر الحديث أن كل أزمة تحدث تسبقها فترة رواج طويلة أو قصيرة، وهذا ما حدث في أزمة الرهن العقاري التي سبقتها تسهيلات كبيرة في المجال الائتماني من خلال إلغاء القيود على الائتمان، وإلغاء الحد الأقصى للإقراض، ولأسعار الفائدة على الودائع، وهذا ما أدى إلى فتح المجال أمام زيادة التنافس في قطاعات جديدة بسوق الائتمان وبالأخص الائتمان العقاري، حيث عرف سوق العقار ازدهارا كبيرا في هذه الفترة مما دفع العديد من المؤسسات المالية الأخرى الدخول في هذا المجال ومنافسة المصارف على منح القروض العقارية، وحتى لا نطيل وندخل في تفاصيل أخرى لا يسعها هذا المجال من البحث نوجز أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

نحتم الأزمة عن عدم الالتزام غير المسؤول بل المتعمد لمتطلبات وقواعد النظام المصرفي السليم الذي يبنى على سياسات مصرفية أساسية تتمثل أساسا في: سياسة إدارة السيولة والربحية، سياسة إدارة المخاطر، و سياسة كفاية رأس المال. فجزيا وراء أقصى ربح ممكن، أفرطت المؤسسات النقدية في تقديم كم ضخمة للغاية من القروض للأفراد في مجال الرهن العقاري دون أية دراسات استعلامية تذكر، مما أدى إلى عدم التزام الكثير من المقرضين عن السداد، الأمر الذي وضع الكثير من المصارف على مشارف الانهيار والإفلاس.¹ ولقد ساعد على هذا الوضع أربعة عوامل هي:²

¹ - بوعلام وهي، نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي السادس حول الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، المنظم بالأردن، مكتبة المجمع العربي، عمان، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2011، ص: 164 - 165.

² - نفس المرجع السابق، ص: 165.

- الغياب الشبه التام للرقابة من السلطات النقدية على العمل المصرفي؛
- تصاعد المضاربات بلا ضابط ولا رابط ولا منطق خاصة في بورصة "وول ستريت"؛
- انتشار استخدام أدوات مالية وهي المشتقات المالية، ضد تغير سعر الفائدة؛
- فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات التي كانت تتقاضاها فمثلا بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" 486 مليون دولار في عام 2007.

والسبب الآخر الذي ساهم في تأزم الوضع هو اللجوء إلى أوراق مالية جد متطورة تتمثل أساسا في التوريق المالي: حيث تعبر عملية التوريق المالي عن قيام المصارف وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات على إحدى الشركات المتخصصة، بهدف التقليل من مخاطر التأمين والسيولة بالنسبة إلى المؤسسات التي قدمت القروض، بتداولها في السوق الثانوية، ويهدف التوريق إلى تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان.¹

ولقد زاد استخدام خاصية التوريق بشكل كبير في الفترة التي حدثت فيها الأزمة، ولقد نتج عنها امتلاك الكثير من الأفراد والمؤسسات حقوق على نفس العقار في الوقت نفسه، حيث أصبحت قيمة الأوراق المالية المصدرة أكبر بكثير من قيمة العقارات، ومن هنا نجد أن التوريق وسع من درجة ارتباط المؤسسات المالية فيما بينها حيث أن تعثر إحداها يلحقه تعثر و انهيار مؤسسات مالية مرتبطة معه، إضافة إلى ما قامت به وكالات التصنيف الائتماني التي منحت درجات تصنيف عالية لديون خطرة ومشكوك في تحصيلها فقط لأنه تم شراءها من قبل مصارف قوية وعالمية على غرار ليمان براذرز "Lehman Brothers" و مورغان ستانلي "Morg Stanley" فالتصنيف غير الدقيق للديون جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، وهذا ما أدى في النهاية إلى انهيار الكثير من المصارف العالمية بمجرد تهوي أسعار العقارات على النحو التالي:

- الانخفاض الحاد في أسعار العقارات؛
- عجز المقترضين عن سداد القروض بسبب انخفاض أسعار العقارات و ارتفاع خدمة الدين؛
- تعثر المصارف وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤسسات المالية الأخرى؛
- تعرض العديد من المصارف والمؤسسات إلى الانهيار والإفلاس، وأمام حالة التشابك في الجهاز المصرفي أدى إلى انتقال حالة عدم القدرة على الوفاء من مؤسسة إلى أخرى لتتطال الجهاز بالكامل ومن ثم القطاع التأميني؛

¹ - أمال شطبي، الأزمات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929 وأكتوبر 2008، رسالة ماجستير، جامعة خنشلة، 2010، ص: 138.

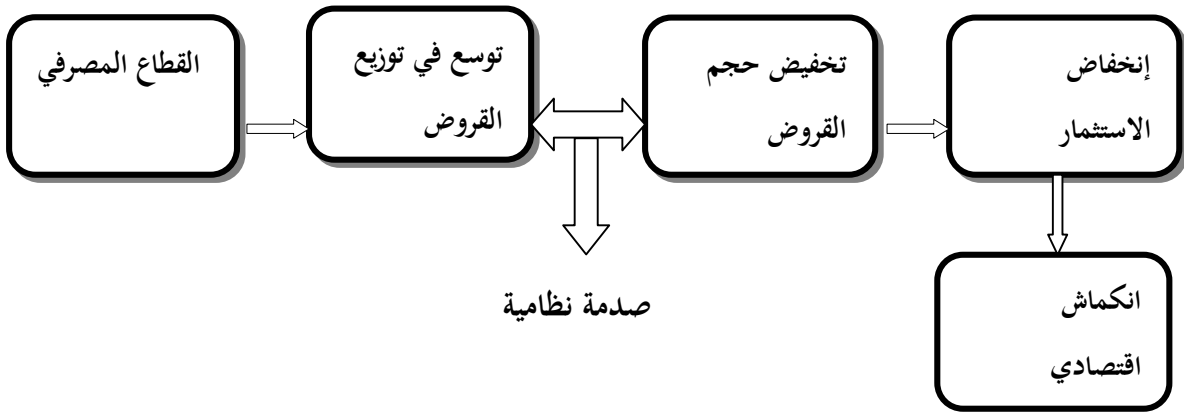
- انتشار الذعر وعدم الثقة بين جمهور المودعين بالنظام المصرفي مما أدى بهم على سحب ودائعهم بشكل كبير الأمر الذي أحدث أزمة سيولة حتى لدى المصارف التي لم تتضرر بشكل كبير من أزمة الائتمان، وهو ما أدى إلى تفاقم حالات الإفلاس لدى المصارف؛

- امتداد الأزمة إلى بقية القطاعات المالية لتشهد البورصات تراجعاً كبيراً في أسعارها ومؤشراتها؛

- انتشار حالة الذعر المصرفي بسبب خوف المصارف من عدم مقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم مما أدى إلى إحجام المصارف عن القيام بالإقراض وهو ما يعرف بظاهرة التقليل الائتماني، وبالتالي توقف المصارف عن أداء دورها الرئيسي بمنح القروض الاستهلاكية والاستثمارية لإخراج الاقتصاد من ركوده، إضافة إلى تراجع حجم الاستهلاك لدى المستهلكين الأمريكيين من مجموع الطلب الكلي ويرجع هذا إلى توظيفهم لكافة مدخراتهم في شراء العقارات بالإضافة إلى التزامهم بدفع خدمة الدين و أقساط القرض العقاري وهو ما ساهم في المحصلة بانتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الاقتصادي، ودخل الاقتصاد الأمريكي في حالة انكماش.

ومع ترابط النظام المصرفي العالمي وعولمة نشاطه، وعالمية الاقتصاد الأمريكي، انتقلت العدوى على معظم دول العالم خاصة تلك التي لها إرتبطات وتعاملات كبيرة مع الاقتصاد الأمريكي وأصبحت بذلك أزمة مالية اقتصادية عالمية. والشكل الموالي يلخص ما سبق في ذكر أسباب الأزمة وكيف نتجت عن القطاع المصرفي:

الشكل رقم (2) : سيناريو أزمة مالية اقتصادية ناتجة عن القطاع المصرفي



المصدر: عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

3-1-2 انعكاسات ومخلفات الأزمة

كان لأزمة الرهن العقاري على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومختلف الدول المتقدمة والنامية، وكان تأثيرها أكثر على القطاع المالي والمصرفي، وعلى الدول المصنعة، فقد هذه الأزمة إلى انكماش النشاط الاقتصادي في هذه الدول، كما تسببت في انهيار وإفلاس مصارف عالمية.

3-1-2-1 انعكاساتها على القطاع المالي والمصرفي

ألحقت الأزمة المالية العالمية أضراراً كبيرة بالقيم المنقولة المتداولة في السوق، إذ فقدت أغلب المؤشرات المالية أكثر من 10% في بعض التداولات في البورصات الأمريكية، الأوروبية، والآسيوية؛ حيث انخفضت مؤشرات البورصات في كل من آسيا و أوروبا ما بين 8 و 10%، في حين اضطرت البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غلق تعاملاتها بعدما انخفض مؤشر داو جونز ب 550 نقطة في العقود الآجلة، بحيث فاقت الخسارة في شهر أكتوبر لوحده عشرة آلاف مليار دولار.¹

أما فيما يتعلق بالمصارف فقد كانت تداعيات الأزمة عليها كبيرة خاصة في الدول المتقدمة و ذات القطاع المصرفي المتطور ونبين هذه الانعكاسات من خلال المراحل التالية:²

- بين أكتوبر و ديسمبر 2007 تعلن عدة مصارف كبرى انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها .
- بين شهري جانفي ويوليو 2008 أعلنت عدة مصارف أمريكية و بريطانية إفلاسها وعلى رأسها بنك "نوردون روك" الذي قامت الحكومة البريطانية بتأميمه وبنك "ليانس أند لإيستر" البريطاني الذي قام بنك "سانتندر" الإسباني بشراءه بقيمة 1,33 مليار جنيه فقط، وبنك "بيرسيترنز" الأمريكي الذي إشتراه بنك "جي.بي.مورغان. تيشز" الأمريكي بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفيدرالي.
- بين شهري جويلية وأوت 2008 اشتدت حمى المخاطر لتقع الكوارث إبتداءً من شهر سبتمبر 2008 حيث وضعت وزارة الخزانة الأمريكية مؤسسائي "فين ماي" و "مزيدي ماك" المختصتان في تمويل التسليفات العقارية تحت وصاية الدولة طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار أمريكي كما قام "بنك أوف أمريكا" بشراء بنك الأعمال الأمريكي " ميريل لينش" والأخطر من ذلك إعلان بنك الأعمال الأمريكي " ليمان براذرز" إفلاسه كما تم تأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم شركة "AIG" الأمريكية المهددة بالإفلاس من قبل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع الاحتياطي الفيدرالي .

1 - أمال شطبي، مرجع سبق ذكره ، ص: 149.

2 - عبد الله الحرسي حميد، نبيل بوفليح، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم على المنتدى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المنظم بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 6-7 أفريل، 2009. ص: 11.

كما تم إفلاس كل من بنك "واشنطن ميوتشوال" سادس بنك أمريكي من حيث حجم الأصول كما تم تأمين بنك "برادفورد اند بينكلي" البريطاني وهو المؤسسة البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذ بداية أزمة التسليف. أما فيما يخص القطاع المالي والمصرفي في البلدان العربية فقد كشف تقرير بنك الكويت الوطني في ماي 2009 عن أن البورصات الخليجية فقدت نحو 500 مليار دولار من قيمتها السوقية منذ بداية الأزمة المالية في شهر سبتمبر من نفس السنة، وقد أكد الدكتور "فؤاد شاكر" الأمين العام لاتحاد المصارف العربية أن حجم الخسائر الإجمالية في المصارف العربية نتيجة الأزمة المالية العالمية يقدر بنحو ملياري دولار بما يقل عن 1% من إجمالي ميزانيات هذه المصارف، بينما أكد تقرير هيئة التدقيق "ستاندر أند بورز" بداية 2009 بأن المصارف المغاربية لم تتأثر كثيرا بالأزمة وعرفت صلابة أكبر.¹

3-1-2-2 انعكاسات الأزمة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى

أثرت الأزمة المالية العالمية على معدل نمو التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام 1982 حسب ما جاءت به منظمة التجارة الدولية ويرجع ذلك على كون الاقتصاد الأمريكي المنهار يمثل ما لا يقل عن 30% من الناتج الإجمالي العالمي، حيث انخفض الطلب على المنتجات والسلع في السوق الأمريكية بمعدلات كبيرة، و انخفضت قدرته على الاستيراد والتصدير، وشمل هذا الانخفاض الكثير من الدول التي كانت تحرك التجارة الدولية كألمانيا ومعها معظم دول الاتحاد الأوروبي وكذلك اليابان وغيره من الدول التي انخفضت قدرتها على الاستيراد والتصدير. كما أثرت الأزمة على تزايد معدلات البطالة في الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي وآسيا والدول العربية والإفريقية، حيث وصلت على أكثر من 9% في المتوسط بل وزادت عن ذلك في كثير من البلدان.

و كان تأثير الأزمة العالمية على البلدان المتقدمة بشكل أساسي في انكماش النشاط الاقتصادي العالمي المرتبط بتراجع برامج الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية، وبصفة عامة، تراجع معدلات النمو الاقتصادي لهذه البلدان بـ 1.2% في 2009، مقابل تقدم بـ 5.6% في 2008.²

3-1-3 الإجراءات المتخذة للحد من الأزمة

مع بداية حدوث أزمة 2008 قامت الدول المتضررة بإتباع سياسات وإجراءات متماثلة تقريبا من حيث مضمونها، وتتمثل على العموم في الإجراءات التالية:

¹ - تأثيرات الأزمة المالية على الدول العربية ومنظمة أوبك، مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر العدد 12، 2009، ص: 15.

² - أمال شطبي، مرجع سبق ذكره، ص: 156، 158.

أ- تخفيض منسق في أسعار الفائدة بين العديد من البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا قامت بالتنسيق فيما بينها لتخفيض سعر الفائدة، والجدول الموالي يوضح التخفيض في أسعار الفائدة في 1 سبتمبر ثم 4 ديسمبر سنة 2008 كما يلي:

الجدول رقم (3): الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة 1 سبتمبر - 4 ديسمبر 2008

الدولة	سعر الفائدة 1 سبتمبر	سعر الفائدة 4 ديسمبر	الرقم القياسي لنسبة التخفيض
الولايات المتحدة	%2.5	% 1	%60
دول منطقة الأورو	% 4.5	%2.5	% 44.4
اليابان	% 0.5	% 0.3	% 40
المملكة المتحدة	%5	%2	% 60
الصين	% 7.47	%5.8	% 23.8
كوريا الجنوبية	% 5.25	% 4	%25.3
سويسرا	% 2.75	% 1	%63.63
السويد	% 4.5	% 2	%55.56
نيوزلندا	%8.25	% 5	% 39.39
استراليا	%7.25	% 4.25	% 41.3

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص:80.

ومن خلال الجدول السابق نجد أن الدول قامت بإتباع سياسة تخفيض أسعار الفائدة على مرتين فبعد تخفيضها مع بداية شهر سبتمبر من سنة 2008 ، استمر تراجع مبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات، وارتفاع البطالة خلال شهر أكتوبر، وبعدها أصبحت علامات الركود أكثر وضوحا، وبعد قراءة التراجع الواضح في الاقتصاديين الوطني والعالمي قررت المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد

الأوروبي واليابان وباقي الدول تخفيض أسعار الفائدة بها مرة أخرى أول شهر نوفمبر التالي إلى معدلات قياسية لم تعرفها بعض الدول من قبل.¹

ب- التوسع في ضخ كميات كبيرة من النقود حيث بلغت ما يقارب 4 تريليون حتى ديسمبر 2008.² وقامت بإنفاق هذه المبالغ على العموم على الأوجه التالية:³

ü تقديم سلف للمصارف والمؤسسات المالية المتعثرة بهدف توفير السيولة لها لتقوم بالمقابل بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية؛

ü شراء بعض أصول المصارف المتعثرة بهدف توفير السيولة لها؛

ü رفع درجة ضمان ودائع المودعين بهدف استرجاع ثقتهم بالنظام المصرفي بعد إهتزاز الثقة به؛

ü شراء سندات حكومية طويلة الأجل بهدف دعم مستوى السيولة في المصارف والشركات؛

ü التأميم المؤقت الكامل أو الجزئي لبعض المؤسسات المالية؛

ويهدف كل من الإجراءات السابقين إلى التغلب على مشكلة نقص السيولة من خلال تخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، ورفع القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي، من أجل زيادة كل من الإنفاق الاستثماري وكذلك الإنفاق الاستهلاكي من أجل رفع حجم الطلب الكلي وبالتالي مواجهة الركود الاقتصادي الذي أصاب مختلف دول العالم نتيجة الأزمة العالمية.

3-2 أزمة الاتحاد الأوروبي

عندما انطلق اليورو في عام 2000 استبشر العالم بولادة عملة جديدة رديفة للدولار الأمريكي يمكن استخدامها في المبادلات الدولية والاحتياطات، ويساهم في إضفاء المزيد من الاستقرار للنظام النقدي الدولي. وقام اليورو بهذا الدور وأسهم في مزيد من الترابط بين الدول الداخلة فيه، إلا أن المشكلة الرئيسية كانت ولا تزال عدم التوافق بين السياسات والأوضاع المالية للأعضاء الداخلة فيه، فكانت النتيجة ظهور أزمة عرفت بأزمة الديون السيادية عصفت بالاقتصاد اليوناني وبدأت تنتقل العدوى إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي، ولقد خلقت أزمة الديون السيادية للدول الأوروبية ولعدد من القوى العظمى ضغوطا دفعتها للبحث عن المخرج للتحرك بجرأة قبل حصول ما لا يحمد عقباه، والرجوع إلى نقطة الصفر وتكرار أزمة 2008، والتي يضعها بعض الاقتصاديين من أسباب أزمة الاتحاد الأوروبي إضافة إلى أسباب أخرى.

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

³ - وليد حنا عبد الأحد عزيز، السياسة المالية في الأردن والأزمة الاقتصادية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السادس حول الأزمة المالية العالمية والآفاق

المستقبلية، المنظم بالأردن، مكتبة المجمع العربي، عمان، الطبعة الأولى، الجزء الرابع، 2011، ص: 36.

3-2-1 ماهية أزمة الإتحاد الأوروبي

وتعرف أيضا بأزمة اليورو لأن بدايتها كانت بدول منطقة اليورو، كما تعرف أيضا بأزمة الديون السيادية ويقصد بها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما، إما طرح سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو، ويطلق على الدين دينا سياديا. و بخلاف الديون المترتبة على الأفراد والشركات فإنه لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات على سداد ديون تخلفت عن سدادها، وبالتالي فإنه ثمة طرق لمعالجة الديون السيادية كإعادة جدولة إلزامية لهذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة. ويبقى الضمان الوحيد لحماية حقوق الدائنين للحكومات هو المخاطر التي تتهدد هذه الأخيرة بفقدان المصداقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على قروض، وهي مرتبطة أساسا بتنقيط مديونية الدولة، ويؤدي بلوغها مستوى متدنيا إلى احتمال عجز الحكومة المعنية بالموضوع عن الاستدانة مستقبلا. قبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات المالية الدولية والدائنون في السوق الدولية بعين الاعتبار مستوى قدرة حكومتها على سداد ديونها، بناء على وضع موازنتها من حيث معدلات العجز الناتجة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات، وحجم هذا العجز مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي.¹

وهذا ما حدث في اليونان التي وصلت إلى عجز كبير في موازنتها كادت على إثره أن تعلن إفلاسها. حيث بدأت المشكلة في جانفي من عام 2009 حين أعلنت الحكومة اليونانية الجديدة أن نسبة العجز في موازنتها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في البلاد لعام 2009 سيبلغ 12.7% وهي أكثر من ضعف النسبة التي توقعتها الحكومة السابقة وأكثر من ثلاث أضعاف النسبة التي يسمح بها الإتحاد الأوروبي، وصعدت أسعار الفوائد على السندات الحكومية اليونانية، وجعل مؤسسات التصنيف الائتماني تخفض تصنيف اليونان،² وترتب على ذلك ثورة من الشكوك والترقب حول مدى قدرة عدد من أعضاء منطقة اليورو على سداد ديونها وتسبب ذلك بشكل مباشر في التأثير على بعض دول الإتحاد الأوروبي بسبب انتقال عدوى الديون اليونانية مما ساهم في زيادة تكلفة الاقتراض في الدول الأوروبية متزامنا مع تراجعات وتقلبات متسارعة في الأسواق العالمية والأوروبية على وجه الخصوص وبذلك انفجرت الأزمة وكادت تؤدي إلى انهيار الاستقرار السياسي لبعض دول الإتحاد الأوروبي

1 - الديون السيادية من الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/busins/pages ، تم تصفحه يوم 2012/04/16.

2 - عبد الرحمن أياس، في أسباب أزمة اليورو، من الموقع الإلكتروني: www.daralhayat.com ، تم تصفحه يوم: 2012/04/10.

ووضعت الحد لبعض حكوماتها، وهذا ما حصل مع إيطاليا مؤخراً، وقد أدى إلى سقوط حكومة برلكسوني وفي اليونان إلى سقوط حكومة بيانديرو.

3-2-2 أسباب أزمة الاتحاد الأوروبي

بدأ العالم بصفة عامة والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة يدرك أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني أسوأ وأعمق بكثير مما كان يعتقد وهذا مع نهاية عام 2009، وبالرغم من قيام صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بعمليات إنعاش أو إنقاذ متعددة من خلال توفير الأموال لكل من اليونان وكذلك أيرلندا، لكن الوضع الذي كانت تمر به اليونان وأيرلندا كان خطيراً للغاية ولم يكن ضخ الأموال كفيلاً بإبعاد الخطر عن الدولتين المتضررتين من أزمة الديون السيادية وتجنب انتقالها إلى دول أخرى، ومن أجل الوصول إلى المعالجة والحلول الناجمة لابد من معرفة الأسباب الحقيقية التي أوصلت الاتحاد الأوروبي إلى هذا الوضع، مع أن هناك تباين واختلاف في حصر الأسباب التي أدت إلى أزمة الديون السيادية من قبل الاقتصاديين، وعلى العموم فإنه يمكن حصر أهم أسباب أزمة الديون السيادية وتطورها فيما يلي:¹

- استنادة الحكومات لتمويل الاستثمار والإنفاق العام في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي: فمنذ الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي والحكومات تقترض محلياً ومن الخارج عبر إصدار سندات دين لتمويل المشروعات العامة ومع نمو الاقتصاد وزيادة العائدات العامة من الضرائب والرسوم تتمكن الحكومات من تسديد ديونها، وتقليل العجز في الميزانية لكن الدين الحكومي، أي السيادي، يصبح مشكلة حين تزيد نسبته من الناتج المحلي الإجمالي عن النصف ويبدو عجز الميزانية في ازدياد ودون أفق لتحسن عائدات الدولة. وهذا ما حدث في العقود الثلاثة الأخيرة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ أن الحكومات توسعت في الاقتراض ولم - تغير طبيعة التمويل في الاقتصاد الرأسمالي: حيث يقول المحلل الاقتصادي إبراهيم خياط: حينما تم التلاعب في النظام المصرفي، حفر التمويل ليصبح جزءاً من عملية المضاربة والربح فقط بدون الإنتاج. هكذا بدأت الأزمة الحقيقية، ولم يعد القطاع المصرفي والمالي أداة ووسيلة ضمن النشاط الاقتصادي الأوسع فحسب، بل أصبح نشاطاً مستهدفاً بحد ذاته. لذا عندما دخل القطاع في أزمة تأثرت ماليات الحكومات وميزانيات الدول في الاقتصاديات الرئيسية. وهكذا تعاظمت الديون السيادية واقتربت من مئة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي أو زادت عن ذلك بكثير كما هو الحال في اليونان تبعاً كثيراً بمستويات الدين السيادي الخطرة مع توقع استمرار التحسن الاقتصادي.

¹ - أحمد مصطفى، أزمة الديون السيادية: هيكلية أكثر منها مالية، من الموقع الإلكتروني: www.Bbc.co.uk/arabic/business/2011، تم تصفحه

- الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وطريقة التعامل معها: يرى كثير من المحللين أن السبب في تحول الديون السيادية إلى أزمة تهدد بدخول العالم في ركود اقتصادي ثاني هو الأزمة المالية السابقة وطريقة تعامل الحكومات معها، ويفصل إبراهيم خياط ذلك قائلاً: "اقتضت الدول واقتضت أن الأزمة لن تستمر أكثر من ثلاثة أو أربعة أعوام وتستطيع أن تسترد أموالها. وفجأة وجدنا أن المصارف رغم أنها حصلت على الدعم أحجمت عن الإقراض وبالتالي أصبح الاقتصاد مكشوفاً ولا يحصل الناس على التمويل لتجارهم ونشاطهم الاقتصادي". فعند ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، اتفقت دول مجموعة العشرين على مواجهة تلك الأزمة بخطط إنقاذ ضخمة بلغت قيمتها الإجمالية تريليونات الدولارات، إضافة إلى خطط الزيادة بالإنفاق الحكومي الهادفة لضخ أموال جديدة باقتصادياتها وأسواقها المالية لتستعيد عافيتها. ونجم عن ذلك تفاقم ديون الحكومات أو ما يسمى الديون السيادية خصوصاً في دول منطقة اليورو بمستويات مختلفة لأن هذه الدول لم تمول خطط إنقاذ اقتصادياتها بواسطة احتياطات كانت تحتفظ بها، بل أتت من خلال الاقتراض.¹

وتعد الأسباب السابقة الذكر هي أسباب هيكلية أكثر منها مالية تمس بالأساس النظم والمبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي والتي يجب إعادة النظر فيها.

فيما يرى خبراء آخرون أن أزمة الإتحاد الأوروبي هي أزمة ديون عامة وقلّة سيولة مصرفية، أي أن أزمة الديون السيادية هي نتاج أزمة مصرفية في الأصل. حيث وضع تاريخ الأزمات المالية أنه في اليوم التالي من الأزمات المصرفية تظهر لا محالة حالة من التضارب في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه الحالة تظهر بقوة على المالية العامة من خلال قنوات مختلفة:

(1) انخفاض حاد في عائدات الضرائب؛

(2) زيادة تلقائية في المصاريف الاجتماعية والتي يزيد عليها تكلفة إنقاذ البنوك؛

(3) زيادة تقديرية في تقدير عجز الموازنة، أخذاً في الاعتبار التقلبات الدورية على النشاط الاقتصادي؛

(4) زيادة في نسب الفائدة.²

ويتضح مما سبق أن أزمة الإتحاد الأوروبي والتي كانت بدايتها من اليونان من أصغر اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورو، كانت نتيجة العديد من التراكمات على مر العقود السابقة من سياسات الاقتراض السافر في هذه الدولة، شكلت في محصلتها ديوناً ثقيلة لم تكن قادرة على الإيفاء بها والتي أنفقتها على حياة

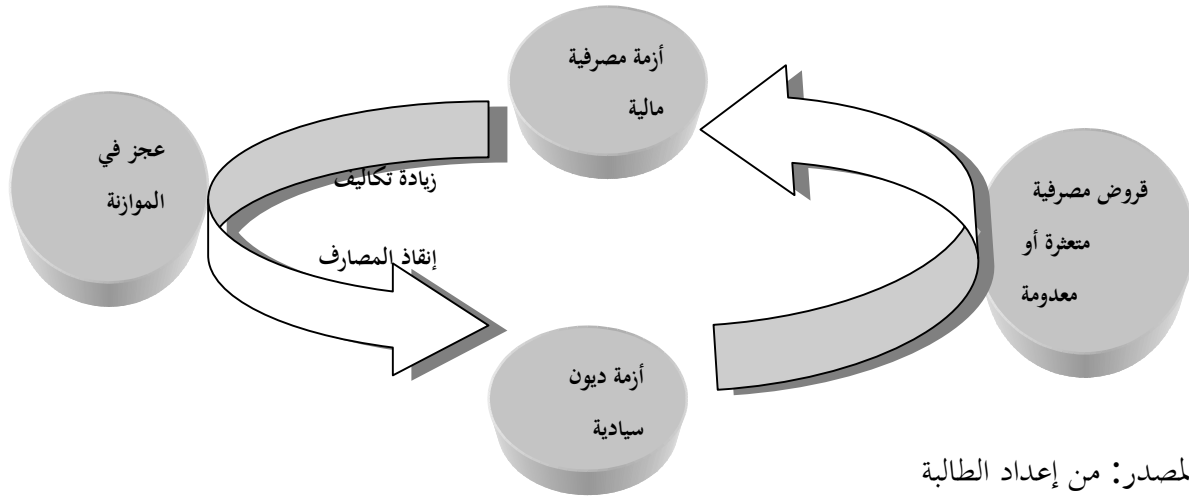
¹ - الديون السيادية من الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/businness/pages ، تم تصفحه يوم 2012/04/16.

² - اندريه كاربانيس، العجز في الحوكمة الاقتصادية داخل منطقة اليورو (أزمة الديون السيادية في اليونان)، من الموقع الإلكتروني:

www.chaos-international.org ، تم تصفحه يوم: 2012/04/27.

الترف والبذخ وعلى مشاريع ليست لها أي جدوى على الاقتصاد اليوناني لتأتي الأزمة المالية العالمية 2008 وتكون القطرة التي أفاضت الكأس، ولتجعل أزمة الديون السيادية تطفو على السطح وتشكل خطرا آخر يهدد الاقتصاد العالمي بالدخول إلى نفق ركود آخر، وما زاد في حدة الأزمة هو التردد أو التماطل من قبل دول الاتحاد الأوروبي في حل الأزمة وفي التغاضي عن نسبة العجز اليونانية التي وصلت إلى 12.7%، والمعروف أن دول الاتحاد الأوروبي لا تسمح بتجاوز نسبة 3% وفق ما جاء في معاهدة ماستريخت، فدول الاتحاد وقفت عاجزة أمام هذه الأزمة وخاصة الدول صاحبة القرار في المنطقة كألمانيا وفرنسا بإعتبارها هي الأخرى خرجت من أزمة أرهقت اقتصادياتها، وهي تدري جيدا مدى خطورة إختيار الاقتصاد اليوناني على اقتصادها (خاصة وأن حملة سندات الديون هم بنوك ومؤسسات مالية أوروبية)، ومن هنا بدأت الموزونات العامة لبعض الدول تكشف عن عجزها هي الأخرى كإسبانيا والبرتغال و إيرلندا وإيطاليا. ونجد في الأخير أن أسباب الأزمة هي عبارة عن حلقة مفرغة أو دائرة كاملة نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): أزمة ديون سيادية ناتجة عن أزمة مصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الشكل السابق أن حوادث الأزمات المصرفية ينتج عنه تضارب في النشاط الاقتصادي بالنظر إلى ارتباطه بكافة مجالاته، وفي مجال المالية العامة تؤدي الأزمة المصرفية إلى زيادة إنفاق الحكومات على عمليات المصارف إضافة على تكاليف إنفاق أخرى نتيجة الاضطرابات الاقتصادية، وإنخفاض عائدات الضرائب بسبب الانكماش الاقتصادي، هذا يدفع الحكومات على الاقتراض المحلي والخارجي، ليصبح العجز في الموازنة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فتظهر أزمة ديون سيادية، وعدم القدرة على الإيفاء بالديون للمؤسسات المالية والمصرفية فتنتج قروض متعثرة أو معدومة لدى المصارف، تزايدها يؤدي إلى انهيار القطاع المصرفي وحوادث الأزمات المصرفية.

3-2-3 آثار أزمة الاتحاد الأوروبي

ويمكن أن تقسم آثار الأزمة إلى:

3-2-3-1 آثار الأزمة على القطاع المصرفي

لقد زجت الأزمة بالمصارف الأوروبية العملاقة في مشكلات مالية عويصة، مما فاقم من أوضاعها وهي تتصارع مع تبعات الأزمة المالية العالمية، حيث شطبت بنوك أوروبية مبالغ تقدر بمليارات اليورو ناشئة كخسائر من السندات والقروض الحكومية اليونانية.

ومن فرنسا لألمانيا ومن بريطانيا إلى بلجيكا كشف عدد من أكبر بنوك أوروبا عن خسائر بمليارات اليورو جراء خفض قيمة قروض يونانية. وأعلن بنك "كريدي أجريكول" عن خسائر فصلية غير مسبقة فاقت التوقعات وبلغت 3.07 مليار يورو (4.06 مليار دولار) بسبب تكلفة تقلص ميزانيته العمومية وبعد شطب 220 مليون يورو من قيمة ديونه اليونانية، وشطبت بنوك أوروبا بالفعل مليارات اليورو خسائر من السندات والقروض الحكومية اليونانية. وبموجب اتفاق توصلت إليه أئنا مع دائئها هذا سيتم خصم 74% من مستحقات حملة السندات وقال رويال بنك أوف سكوتلندا البريطاني إنه شطب 79% من قيمة حيازاته من السندات اليونانية أو ما يعادل 1.1 مليار جنيه استرليني عن عام 2011. وقال ستيفن هيستر الرئيس التنفيذي لرويال بنك أوف سكوتلندا: خفضنا الميزانية العمومية لرويال بنك "أوف سكوتلندا" بما قيمته أكثر من 700 مليار جنيه من الأصول. هذا يساوي تقريبا مثلي حجم الدين الوطني لليونان بالكامل. ولا تزال بنوك منطقة اليورو تعالج آثار الأزمة المالية وتقلص أصولها. ويجب عليها أن توفر 115 مليار يورو بحلول منتصف العام لتحسين ميزانيتها من أي هزات مستقبلية. لكن أي تدهور في الاقتصاد سيضر بالنتائج ويصعب من إنجاز هذا الأمر. كما يواجه بنك "دكسيا" الفرنسي البلجيكي الذي حصل على حزمة إنقاذ من انه يواجه خطر التوقف عن العمل. وتكبد البنك خسائر صافية بلغت 11.6 مليار يورو في 2011 بسبب تفككه وتعرضه للديون اليونانية وأصول أخرى عالية المخاطر وأعلن "بنك ناتيكسيس" الاستثماري الفرنسي الذي حصل على حزمة إنقاذ في غمار الأزمة المالية عام 2008 عن تراجع في أرباحه الفصلية بنسبة 32% وهي نسبة أقل من المتوقع بقليل.¹

3-2-3-2 آثار الأزمة على الاقتصاد الكلي

في الربع الأول من عام 2011 جاء النمو مرتفعا بنسبة 0.8% يقوده النمو الكبير في الاقتصاد الألماني الأمر الذي طغى على الآثار السلبية لأزمة الديون. هذا و مع تطبيق تخفيض الإنفاق الشديد من قبل الحكومات فقد

¹ - بسبب أزمة ديون اليونان... استمرار نزيف الخزائن للبنوك الأوروبية، من الموقع الإلكتروني، www.gulfbase.com/ar/news، تم تصفحه يوم:

خفت وتيرة النمو إلى 0.2% خلال الربعين الثاني والثالث، ومع ذلك أجبر ارتفاع معدل التضخم البنك المركزي الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة خلال شهر أبريل إلى 1.25% ثم إلى 1.50% خلال شهر أوت و لكن مع وتيرة النمو البطيء الذي تزامن مع التراجع في النشاط الاقتصادي العالمي، قام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة مرة أخرى خلال شهر نوفمبر و ديسمبر لتصل أسعار الفائدة إلى 1%.

العوامل الأخرى التي أضيفت إلى المعضلة الحالية كانت مشكلة سقف الدين و خفض تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية من أعلى تصنيف لها، إلى جانب الأزمات الطبيعية في بعض الاقتصاديات الآسيوية، والاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط مما دفع بأسعار النفط إلى الارتفاع. خلال الربع الرابع، وبيدوا أن التباطؤ في النمو لا يزال مستمراً خصوصاً مع ارتفاع معدل البطالة إلى 10.3%، مما زاد من التوقعات بأن اقتصاد المنطقة الأوروبية المكونة من 17 دولة في طريقه إلى الركود الأمر الذي دفع الأسهم الأوروبية إلى التراجع بشكل ضخم و تراجع أداء العملة الأوروبية اليورو لمستوى قياسي بحلول نهاية عام 2011 على خلفية المخاوف المتزايدة من أزمة الديون¹.

3-2-4 الإجراءات المتبعة للحد من الأزمة

مع تأزم الوضع وسط الاتحاد الأوروبي وتبادل الاتهامات بالمسؤولية في تأجيج الأزمة واختلاف وجهات النظر في وضع خطة مناسبة لإنقاذ باقي دول الاتحاد قبل انتقال العدوى إلى باقي الدول، اختلفت الحلول المقترحة وآراء الاقتصاديين في إيجاد مخرج لهذا الوضع المتأزم، وبين اجتماعات زعماء ووزراء الاتحاد تم وضع العديد من الاقتراحات منها ما تم تطبيقه ومن كان محل اختلاف بين الدول باختلاف مصالحها.

3-2-4-1 سياسة التقشف

وهو أحد الحلول التي طبقت مع بداية الأزمة من طرف العديد من دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها اليونان، وتعتمد هذه السياسة على تخفيض الإنفاق العام، من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة، فاليونان مثلاً قامت بتخفيض الأجور للوظيف العمومي، وتجميد أجور المتقاعدين... الخ، وهذا ما أدى إلى ظهور حالة من الهيجان والتذمر عند الفئات الاجتماعية المتضررة من الإجراءات التقشفية مثل ما حدث في اليونان من مظاهرات عنيفة شهدتها مدنها رفضاً لهذه السياسة، ويرى بعض الخبراء أن سياسة التقشف لا يمكن اعتبارها كحل ناجح أمام انخفاض نمو اقتصاديات الدول الأوروبية.

¹ - هل ستدفع أزمة الديون الأوروبية اليورو إلى حافة الهاوية، من الموقع الإلكتروني: www.ecpulse.com/ar/studiez/2012، تم تصفحه يوم:

3-2-4-2 الحلول التي جاءت بها قمة اليورو ببروكسل

انعقد اجتماع بين قادة منطقة اليورو في 23 أكتوبر 2011 وبعد مفاوضات شاقة حول صياغة تفاصيل سياسة نقدية معقدة لتسوية أزمة الديون الحكومية والمشكلات المصرفية التي تمثل تهديدا خطيرا لاستقرار عملة اليورو بل والاقتصاد العالمي ويتضمن هذا الاتفاق 03 بنود رئيسية هي:

- البند الأول: يتعلق بحل أزمة الديون اليونانية
- البند الثاني: الوصول إلى إستقرار القطاع المصرفي
- البند الثالث: دعم صندوق الإستقرار المالي لمساعدة الدول الأوروبية.

أولا: حل أزمة الديون اليونانية

وفي هذا الصدد توصلت القمة إلى اتفاق مع البنوك التي تحمل السندات الأوروبية على تخفيض الدين اليوناني بنسبة 50% وكانت القمة قد أشارت إلى أن معالجة الأزمة اليونانية لا يجب أن تتحملها الحكومات بصورة أساسية، وأن القطاع الخاص (حائزي السندات اليونانية) لا بد وأن يسهم في حل المشكلة. نسبة الـ 50% كانت حلا وسطا بين مطالب الساسة بألا تقل نسبة الخفض عن 60%، وعرض البنوك بألا تزيد نسبة الخفض عن 40%.¹

ثانيا: الوصول إلى استقرار المصارف

الجانب الثاني من الاتفاق ويتعلق بالمصارف، حيث طلب من البنوك الأوروبية سرعة رفع مستويات رأس المال فيها من خلال بيع بعض أصولها، لمواجهة أي مخاطر مستقبلية يمكن أن تنشأ من اندلاع أي أزمة أخرى للديون السيادية في أوروبا، و بالطبع كان لا بد وأن تمنح البنوك مهلة زمنية مناسبة للتخلص من الأصول بأسعار مناسبة حتى لا يترتب على التهافت على عمليات البيع تراجع أسعار أصول البنوك ومن ثم خسارة جانب غير مبرر من رؤوس أموالها، وقد أمهلت المصارف حتى منتصف 2012 لكي تحتفظ باحتياطيات رأسمالية لا تقل عن 9% من أصولها المرجحة بالمخاطرة.²

ثالثا: دعم صندوق الاستقرار المالي لمساعدة الدول الأوروبية

الجانب الثالث من الاتفاق كان زيادة المخصصات المالية لصندوق الاستقرار المالي الأوروبي بصورة مبدئية إلى ما يقارب التريليون يورو (1.4 تريليون دولار)، وهو لا شك تسهيل ضخم، لكنه يعكس تعاضم حجم المخاطر

1 - محمد إبراهيم السقا، مأزق الاتحاد الأوروبي، من الموقع الإلكتروني www.aleqt.com ، تم تصفحه يوم: 2012/04/25.

2 - نفس المرجع السابق.

التي تواجهها أوروبا، وكانت مخصصات صندوق الاستقرار المالي الأوروبي أساسا تتكون من 440 مليار يورو انخفضت إلى ما بين 250 إلى 275 مليارا بعد التسهيلات التي قدمت إلى اليونان وإيرلندا والبرتغال. بالطبع هذه الأموال كانت تمثل نسبة صغيرة نسبيا مما يمكن أن يحتاج إليه الاتحاد الأوروبي في حال اندلاع أزمة أخرى.¹ و لم يتم بعد الاتفاق بشأن الجهة التي سيلجأ إليها الإتحاد الأوروبي من أجل الاقتراض و لكن معظم الأنظار تتجه إلى البلدان ذات الاقتصاد الصاعد مثل الصين التي تتوفر على أموال طائلة يمكن أن تساهم بها في الصندوق.

بالإضافة إلى البنود السابقة فقد تم قبول الشرط الألماني خلال القمة المتمثلة في إحداث تغييرات في المعاهدة الأوروبية إلى جانب إدراج احترام ميثاق النمو و الاستقرار الأوروبي ضمن الدساتير الأوروبية كما فعلت ألمانيا و لا تستطيع أية حكومة في ألمانيا أن تسمح بتجاوز العجز في الميزانية العامة أكثر من 3% كما يجب على الدول المعنية بالأزمة أن تستمر في إنجاز الإصلاحات و إعادة ضبط الأمور في الميزانية العامة للدول و التي ستخضع إلى مراقبة صارمة.²

3-2-4-3 الحلول التي قدمها رئيس مجموعة اليورو

اقترح رئيس مجموعة اليورو " جان كلود بوكر " عشر خطوات رئيسية من أجل حل أزمة منطقة اليورو بما في ذلك فرض عقوبات بشكل تلقائي من دون سابق إنذار على الحكومات التي تخل بمسؤوليتها المالية، وتتضمن مقترحات "جان كلود" الخطوات العشرة التالية:³

- 1- الإفراج عن الشريحة التالية من أموال خطة الإنقاذ البالغة 8 مليارات يورو إذا كان ذلك ممكنا، ولقد خصص لإنقاذ اليونان 8 مليار يورو يتم تقديمها لليونان على دفعات، وتسعى اليونان لاستفتاء الشروط المفروضة عليها من أجل الحصول على الدفعة السادسة من قرض الإنقاذ (ومن بين هذه الشروط الاستمرار في سياسة التقشف)؛
- 2- التأكد من استدامة وضع الديون اليونانية وإلا فعلينا أن نفكر في الخطوات الأخرى التي يمكن أن نتخذها إذا كنا على دراية تامة بعواقبها خصوصا لأولئك الذين هم خارج أوروبا أيضا؛
- 3- اعتماد وتفعيل مجموعة من القواعد التنظيمية أقوى لتنظيم عمل الأسواق المالية؛
- 4- تأسيس حكومة اقتصادية موحدة للاتحاد الأوروبي؛

1 - محمد إبراهيم السقا، مرجع سبق ذكره.

2 - مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي، من الموقع الإلكتروني <http://arabic.euronews.com/tag/eu-summit>، تم تصفحه يوم: 201/04/09.

3 - إقتراح رئيس مجموعة اليورو، من الموقع الإلكتروني: www.Uaeec.com، تم تصفحه يوم: 2011/11/21.

5- اعتماد لهجة مختلفة فيما يخص الميزانيات فليس من المقبول أن تختلف دول الاتحاد الأوروبي حول غلى من يمنحوا ومن يتلقوا الأموال؛

6- وضع برنامج لزيادة النمو للبلدان التي تعاني ضعفا؛

7- فرض ضريبة على المعاملات المالية، وفي هذا الصدد قدم مقترح مشترك من المستشارية الأمريكية والرئيس الفرنسي بفرض ضرائب على المبادلات المالية أسوة بضرائب البيع على السلع، وحتى ينجح المقترح لابد من تطبيقه على الجميع إلا أن هذا المقترح سيقاوم من قبل الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارهما أهم سوقين ماليين ومثل هذه الضرائب ستؤثر عليهما سلبا؛

8- الالتزام التام بقواعد ضبط الميزانيات لجميع دول المنطقة مع تطبيق عقوبات تلقائية حال الفشل المتكرر في تلبية متطلباتها؛

9- وضع طريقة جديدة للتعامل مع وكالات التصنيف الائتماني؛

10- وضع خريطة طريق نحو إعادة رسملة المصارف مع السماح للمصارف التي تحتاج إلى رفع رأس مالها بالحصول على التمويل من الأسواق.

و إضافة إلى الحلول السابقة قامت بعض الدول بتطبيق إجراءات فردية بالرغم من الرفض الذي تلقته من باقي الدول، وعلى رأسها ألمانيا التي فاجأت الدول الأوروبية بفرض حضر فوري شامل على عدد من المعاملات المالية في الأسواق المالية التي تخص المضاربات المكشوفة دون رصيد على سندات ديون الدول وعلى الضمانات الائتمانية الوهمية الموافقة لها والشائعة التداول بين المضاربين.¹

وخلاصة القول هي أن حل أزمة الديون السيادية في أوروبا، وهي أهم أكثر حلقات الديون السيادية خطورة في العالم، سيستغرق وقتا طويلا، وأنه لا يتوقع مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن أن تصل معدلات الديون السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول إلى مستويات معقولة نسبيا، حتى وفقا لأفضل السيناريوهات المتاحة حاليا. كما أن حل مشكلة الديون السيادية في أوروبا سيتطلب جهدا جماعيا، ولن يقتصر فقط على الجهود الفردية للدول المدينة في التعامل مع أزمتهما، وأن هذا الجهد الجماعي لن يقتصر على أوروبا، وإنما قد يتطلب تدخلا دوليا على نطاق مكثف للمساعدة على التخفيف من مخاطر الديون السيادية المحيطة بهذه الدول، إذا ما انطلقت أزمة الديون السيادية، و أن الاقتصاد العالمي سيعطل ولفترة زمنية طويلة مهددا بهذه القبلة الموقوتة، والتي يمكن أن تؤدي إلى آثار انتشارية واسعة، وعدوى مالية في الأسواق المالية في العالم كافة.

¹ - صالح بكر الطيار، ألمانيا تقود معركة حماية اليورو، من الموقع الإلكتروني <http://www.madarpeers.com/pdf>، تم تصفحه يوم: 2011/11/21.

خلاصة الفصل الثاني

مع زيادة تنوع النشاط المصرفي وتعدد وتشعب مجالاته، وارتباط الأسواق المصرفية والمالية ببعضها البعض في ظل العولمة المصرفية، كان لابد من وجود سلبيات وتحديات تواجهها المصارف مقابل الإيجابيات التي استفادت منها المصارف في إطار العولمة، وبغض النظر عن هذه الأخيرة، فإن ما تواجهه المصارف كأخطر تحدي في الوقت الحالي هو تعرضها لأزمات مصرفية مالية، إما بتسببها هي بالأزمة أو انتقال الأزمة إليها بحكم ارتباط أنشطة المصارف المحلية والدولية فيما بينها، والتي أصبحت لا تأتي فرادى، فأزمة الرهن العقاري لعام 2008 تلتها أزمة أخرى عرفت بأزمة الديون السيادية، وهما أزمستان مستأ أكبر الاقتصاديات العالمية، والأزمة الأخيرة كانت نتاج الأزمة الأولى أو بالأحرى كانت نتيجة الحلول والإجراءات التي طبقت في حل أزمة الرهن العقاري، إضافة إلى أسباب أخرى، فقد تراوحت الحلول النظرية ما بين العمومي الذي يدعو إلى تغيير النظام المالي والمصرفي العالمي برمته، وبين استخدام سياسات مالية ونقدية تتلخص في ضخ السيولة لإنعاش المؤسسات المالية والمصرفية، وتخفيض معدلات الفائدة على الإقراض وضمان الودائع، وفرض ضرائب على المعاملات المالية، وفرض قيود على بعض المعاملات المالية، وإعادة رسملة المصارف.... الخ، وهي في معظمها حلول تعالج آثار الأزمة، ولا تعالج أسبابها فهي ليست حلول جذرية بقدر ما هي حلول ترقيعية، وهنا يجدر التفكير في إيجاد حلول جذرية تحد من هذا الخطر، ولا نذهب بعيدا فالحل أمامنا ويتمثل في الصيرفة الإسلامية التي أثبتت نفسها في خضم الأزمات العالمية، فهل يمكن أن يميل النظام المالي العالمي إلى الاعتماد على الصيرفة الإسلامية كأحد الحلول.

الفصل الثالث

الصيرفة الإسلامية وكيف تحم من خطر عملة النشاط المصرفي

الفصل الثالث: الصيرفة الإسلامية وكيف تحدد من خطر عولمة النشاط المصرفي

تمهيد:

لقد كان ولا يزال القطاع المصرفي هو بؤرة الأزمات المصرفية والمالية العالمية، التي كادت تعصف بأكبر الاقتصاديات العالمية، دون أن تنجح العديد من التشريعات والحلول التي وضعتها الدول والمنظمات الدولية في الحد منها أو حتى التنبؤ بها، ولعل هذا الأمر هو الذي فتح المجال أمام المصارف الإسلامية لكي تعلن عن نفسها وتثبت وجودها ودورها في الحد أو التقليل من حدة الأزمات، بالنظر إلى المبادئ والنظم التي تقوم عليها هذه الأخيرة، فالأزمة المالية العالمية لعام 2008 جعلت المصارف الإسلامية تظهر إلى الواجهة كنموذج ناجح في الصمود أمام الانهيارات المتتالية للمصارف العالمية. وهو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية وكيفية عمل المصارف الإسلامية للحد من الأزمات المصرفية أو على الأقل التقليل منها وكذلك المساهمة في الاستقرار المالي المحلي والعالمي، وهذا في ظل وجود الكثير من العراقيل والتحديات التي تقف في وجه نجاح المصارف الإسلامية. وبالتالي فإن الفصل الثالث تم تقسيمه كالآتي:

1. مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية.
2. خصائص ومميزات المصارف الإسلامية وأدوار النظام المصرفي الإسلامي.
3. المصارف الإسلامية والأزمات المالية العالمية.

1 - مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية

لقد أصبحت المصارف الإسلامية أحد مكونات القطاع المصرفي في كثير من الدول الإسلامية و الغربية بفضل التحولات التي شهدتها العالم في ظل التغيرات الدولية المعاصرة التي جعلت الكثير من الدول تعيد النظر في آلية عمل المصارف الإسلامية وبالأخص الدول الغربية التي أصبحت تعي جيدا أهمية وجود مصارف إسلامية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، و بالتالي فإنه يجب معرفة أولا آليات وخصائص عمل المصارف الإسلامية، من خلال هذا الجزء من البحث ولو بشكل موجز.

1-1 مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول، يتزايد باستمرار مع تزايد عدد المتعاملين معها، وتزايد عدد المهتمين بها، وهي مؤسسات لا تزال في مراحل تطورها الأولى رغم ما عرفته من انتشار واسع خلال فترة وجيزة، ولذلك سنسعى إلى إبراز أهم التعاريف التي جاءت حول المصارف الإسلامية وتاريخ نشأة و تطور هذه المصارف من خلال ما يلي:

1-1-1 مفهوم المصارف الإسلامية

تعددت التعاريف بشأن المصارف الإسلامية في الكتابات المعاصرة و نذكر منها:

- المصرف الإسلامي هو مؤسسة لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.¹
- وجاء في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية أنها تلك المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على التزام مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.²
- المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء ويلتزم في معاملاته وأنشطته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية أي وفق قاعدة الغنم بالغرم* ويكون هناك طرف بماله والآخر بجهده لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.³

وبالتالي فإن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تركز على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في المصارف التقليدية دون أن تستخدم سعر الفائدة لتعويض المودعين وإنما تستبدلها بحصة من الربح. و تقوم بتوظيف هذه الودائع في مجالات توظيف عدة تجيزها الشريعة الإسلامية و تتمثل أساسا في

¹ - جلال البدرى، البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 44.

² - محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص: 110.

* الغنم بالغرم معناها: أن من ينال نفع شيء، يتحمل ضرره. أو بتعبير آخر: أن التكاليف والخسارة التي تحصل في الشيء، تكون على من يستفيد منه.

³ - صادق راشد الشمري، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

المراجعة، المضاربة، الإيجار، المساهمة، الإستصناع، التأجير... إلخ. وهي بالتالي مصارف متعددة الوظائف لا تكفي بدور الوساطة المالية الإسلامية بل تتعداها إلى أنشطة أخرى سواء كانت تجارية أو استثمارية، وكذلك تقديم خدمات بأجال مختلفة أي أنها لا تقتصر على الآجال القصيرة أو الطويلة فقط.

1-1-2 نشأة وتطور المصارف الإسلامية

بدأت المصارف الإسلامية أعمالها المتضمنة التطبيقات المصرفية الحديثة بعد عام 1975 وكانت قد جرت محاولة في مصر لإنشاء بنك الادخار، إلا أن التجربة المصرفية المذكورة لم تدفع حركة إنشاء المصارف الإسلامية الحديثة بالنمو المتسارع الذي تشهده اليوم، وجاءت التجربة المصرفية بعد محاولات سبقتها لإنشاء صناديق إيداع بعيدة عن الفائدة في ماليزيا عام 1940، وفي باكستان عام 1950، وجاء تأسيس بنك دبي الإسلامي عام 1975 لتقدم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي.¹

وفي عام 1977 أسست ثلاثة مصارف إسلامية مرة واحدة هي كل من: مصرف فيصل الإسلامي المصري، ومصرف فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي، أعقبها بعد ذلك، المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، وبالتالي فإن فترة السبعينات من القرن العشرين شهدت انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. أما في فترة التسعينيات، أخذت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تتزايد بشكل واضح عاما بعد عام، و انتشرت المصارف الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم ولم ينته القرن العشرون حتى بلغ عدد المصارف الإسلامية سنة 2000 حوالي 187 مصرفا إسلاميا.²

أما فيما يخص المصارف الإسلامية في الدول الغربية وغير الإسلامية، فقد أصبحت هذه الأخيرة تتسابق من أجل إطلاق نوافذ إسلامية للاستفادة من خدمة 2.1 مليار مسلم عبر العالم، وأصبحت لندن المركز الأوروبي الرئيسي للتمويل الإسلامي عبر العالم، ويذكر أن مصرف بريطانيا الإسلامي هو أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا في عام 2004، ولديه 35 ألف زبون، وثمانية فروع في بريطانيا، و اتخذت وزارة المالية البريطانية إجراءات عدة لتسهيل عمل المصارف الإسلامية في ميزانية عام 2007، كما أعلن مصرف " لويديز تي أس بي " عن بدأ تقديم أكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وموجه للشركات في محاولة لجذب رؤوس الأموال الإسلامية. وفتح " مصرف أوف استكلاند " نوافذ إسلامية للخدمات المصرفية الإسلامية من خلال أول فروعه في الشرق الأوسط في البحرين، كذلك افتتح أول مصرف إسلامي في إيطاليا عام 2008. وعلى الرغم من النمو الذي يشهده قطاع المصارف الإسلامية في أوروبا و الذي يصل إلى 10% سنويا، فإن هذا

1 - انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2009، ص: 130.

2 - محمد حري عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

القطاع لا يزال غائبا عن السوق الفرنسية والتي يوجد فيها أكثر من خمسة ملايين مسلم يشكلون أكبر جالية مسلمة في أوروبا والغرب فلا يوجد أي مصرف يوفر الخدمات المالية الإسلامية، وعلى صعيد الاهتمام الفرنسي بالتمويل الإسلامي أيضا عقد أول منتدى فرنسي بباريس جمع مختصين عربا وفرنسيين وناقش آليات التعامل الاقتصادي الإسلامي في فرنسا، وتأتي هذه المبادرة بعد تردد كبير بالنظر إلى التقاليد الفرنسية العلمانية، غير أن ما قامت به العاصمة البريطانية لندن من فتح المجال أمام المصارف الإسلامية دفع الفرنسيين إلى التفكير جيدا في فتح نظامهم المصرفي أمام المصارف الإسلامية.¹

ومن هنا نجد أن الصيرفة الإسلامية استطاعت أن تصنع لنفسها مكانا في القطاع المصرفي العالمي في ظرف قصير من الزمن وأصبحت تنافس المصارف التقليدية، وشجع هذا الأمر على أن تقوم هذه الأخيرة بفتح فروع لها تقوم على مبادئ الصيرفة الإسلامية أو فتح نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية ذات الطبيعة الإسلامية ويرجع هذا الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في الدول الغربية إلى اقتناعهم بأهمية هذا النوع من المصارف وأنها ستحقق لهم أرباحا أكثر. ويعزى هذا التطور والاهتمام الكبير بالمصارف الإسلامية بما يلي:²

- الصحوة الإسلامية التي عاشتها ومازالت تعيشها أمة الإسلام التي تمتلك ثروات هائلة تلهث الأمم وراءها؛
- النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية على صعيد تجميع الأموال واستثمارها بأساليب مبتكرة لتجمع بين عوامل الإنتاج بأسلوب أثار إعجاب الغرب؛
- العوائد التي تحققها أساليب الاستثمار الإسلامي على صعيد الاقتصاد الكلي أو على صعيد المصرف نفسه؛
- ويمكن أن نقف على ما وصلت إليه المصارف الإسلامية الآن، من خلال الإحصاءات المختصرة التالية والتي أعدتها شركة " مكنزي أندكو الأمريكية":³

- ü حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ أكثر من 750 مليار دولار؛
- ü أصول المصارف الإسلامية مجتمعة بلغت أكثر من 265 مليار دولار؛
- ü الودائع المصرفية الإسلامية بلغت أكثر من 200 مليار دولار؛
- ü يوجد حاليا أكثر من 270 مصيفا إسلاميا في العالم وقد يكون الرقم قد بلغ 300 مصيفا إسلاميا حسب قول الدكتور محمد عبد الحليم عمر في الأزهر؛
- ü تم إنشاء مؤشرات مالية في البورصات الأمريكية للأسواق المالية الإسلامية عام 1999، مثل مؤشر "داو جونز" ومؤشر "فايننشال تايمز"؛

1 - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص: 219-220 .

2 - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، النقود واقتصاديات البنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011، ص: 165.

3 - نفس المرجع السابق، ص: 166.

ü في منطقة الخليج العربي وحدها تتولى المصارف الإسلامية إدارة مدخرات بقيمة 60 مليار دولار أمريكي
ü أصدرت 20 دولة حتى الآن قوانين خاصة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، وهناك دول حولت النظام المصرفي فيها بالكامل إلى نظام مصرفي إسلامي مثل: السودان وإيران. وهناك دول أخرى تستعد لذلك حسب ما نشر في بعض مواقع الانترنت مثل السعودية؛

ü العائد على الأصول في المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 2.45% مقابل 1.61% في المصارف التقليدية حسب دراسة معهد الدراسات المصرفية.

1-2-2 مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وأساليب التمويل فيها

بما أن المصارف الإسلامية تختلف بشكل كبير عن المصارف التقليدية، فإنها بالتأكيد تعتمد على صيغ تمويل أخرى مختلفة تماما عن تلك التي تعتمد عليها المصارف التقليدية، أما فيما يخص مصادر الأموال فهي لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في المصارف التقليدية في معظمها باعتبار أن المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي هما مؤسسات وساطة مالية دورها الأساسي هو جمع الودائع وجذب المدخرات.

1-2-1 مصادر أموال المصارف الإسلامية

إن الفارق الأساسي بين مصادر الأموال في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية هو طريقة توظيف هذه المصادر، ويمكن تقسيم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى:

1-1-2-1 المصادر الداخلية

وتتكون المصادر الداخلية في جميع المصارف الإسلامية أو غير إسلامية من: رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

أولاً: رأس المال

وكما في المصارف التقليدية فإن رأس المال يتمثل في الأموال المدفوعة من قبل المساهمين، وهو ضمان أو تأمين للمخاطر والخسائر المحتمل حدوثها في المستقبل، إضافة إلى أنه يعتبر المصدر الأساسي من اجل بداية نشاط المصرف من خلال توفير المستلزمات الأولية اللازمة للبدء في ممارسة أعماله.

ثانياً: الاحتياطات

وهي أرباح محتجزة من أعوام سابقة وتأخذ شكل احتياطي قانوني أو إجباري يفرضه القانون، وينص على أن يكون نسبة معينة من رأس المال والأرباح قبل التوزيع، وكذلك احتياطي اختياري ويقوم المصرف بتكوين هذا النوع من الاحتياط دون إلزام من القانون بهدف تقوية مركزه المالي في مواجهة الخسائر في قيمة أصول المصرف.

ثالثا: الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة

وهي أرباح صافية معدة للتوزيع وتقرر إدارة المصرف بأغلبية المساهمين عدم توزيعها لسبب أو لآخر قد يكون من أجل دعم مركزها المالي، أو استغلالا لفرص استثمارية بمواردها الذاتية.

1-2-1-2 المصادر الخارجية

وتتمثل أساسا في الودائع بكافة أنواعها وهي:¹

أولاً: الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب

وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقدا أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين، ولا تدفع المصارف عليها أي عوائد لعدم ثبات رصيدها الذي يصبح صفرا في أي وقت، وتعتمد المصارف الإسلامية تشجيعا لأصحاب هذه الودائع على عدم احتساب أي مصاريف عليها وقد تمنح بعض المصارف الإسلامية الأخرى تشجيعا لأصحاب هذه الحسابات شأنه في ذلك شأن البنوك التقليدية، ويعتبر الحساب الجاري بمثابة دين و التزام على مساهمي المصرف.

ثانيا: حسابات الاستثمار

حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية يقابلها الودائع لأجل البنوك التقليدية، التي تلزم بردها في موعدها مع الفوائد، وهي ضامنة للأصل و الفائدة. و تتحمل جميع مخاطرها بينما الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي هي عقد مضاربة بين المصرف و العميل المودع.

ثالثا: الودائع الادخارية أو التوفير

هي أيضا عقد مضاربة بين المودع و المصرف و المضارب و القصد هو تشجيع صغار المودعين على الادخار و هي ودائع تتميز بصغر مبالغها و زيادة عدد المودعين لذلك تسعى المصارف لاجتناب فائض مدخرات الأفراد و صغار العملاء من خلال هذا النوع من الودائع.

رابعا: ودائع المؤسسات المالية الإسلامية

وتقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائدا، أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائد.²

¹ - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2004، ص: 101-102.

² - محمد حري عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

1-2-2-1 صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

توظف المصارف الإسلامية تلك الودائع السابقة في أشكال وصور متعددة، وتعتبر كل واحدة منها بديلا عن الأشكال التي تستخدمها المصارف التقليدية، وعلى الرغم من بساطة هذه الأشكال نظريا فإنها قد تصبح أحيانا مركبة و يرجع ذلك إلى أن بعض المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية تقوم باستخدام الهندسة المالية بتركيب أو تشكيل أدوات جديدة انطلاقا من مجموعة من الأدوات التمويلية وذلك تلبية لرغبات عملائها اللامتناهية و الغير محدودة، و تتمثل هذه الأساليب عموما في:

1-2-2-1-1 المراجعة

تعتبر المراجعة من أكثر أساليب التمويل استعمالا لدى المصارف الإسلامية فجوهرها يتضمن إبرام عقود يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعهم أو حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعا ، كما تعبر المراجعة عن قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا أو جزئيا وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به و حسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.¹

1-2-2-1-2 المضاربة

تحرص المصارف الإسلامية حرصا شديدا على المواظبة في التعامل بصيغة المضاربة لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملكون المال وليس لديهم الخبرة أو الوقت لتشغيله وبين من يملكون الجهد والخبرة و الوقت الكافي إلا أن لا مال لهم أو أن طاقتهم الإنتاجية تفوق ما لديهم من مال، ففي هذه الصيغة تتجلى المشاركة بين المال والعمل لذلك نقول بأن العلاقة بين المصرف والعميل هي علاقة الشريك وليست علاقة الدائن لديه كما هو الحال في البنوك التقليدية، وتعرف المضاربة على أنها عقد على المشاركة في الأرباح بين مالك لرأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة و يوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده و يخسر المضارب جهده أو عمله، وما يميز هذا الأسلوب عن باقي أساليب التمويل الإسلامية في عملية التمويل هو المخاطرة الكبيرة لأن المصرف يقوم بتسليم ماله للمضارب الذي يتولى مهمة العمل والإشراف ولا يكون ضامنا إلا في حالة التقصير أو التعدي ويشترط في المضاربة الإيجاب والقبول بين الممول والزبون.²

¹ - نبيل بوفليح ، عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² - بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

1-2-2-3 المشاركة

وهي صورة قريبة من المضاربة، والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يقدم رأس المال من قبل صاحب رأس المال وحده، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين، ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بفتحها بين الأطراف المختلفة.¹

1-2-2-4 الإستصناع

يغطي عقد الإستصناع مجالات واسعة من مجالات التمويل المصرف الإسلامي، إذ يمكن استخدام العقد لتمويل القطاعين الصناعي والعقار، فيمكن أن يقوم المصرف عن طريق هذا العقد بتمويل صناعات المعدات والآلات بشتى أنواعها، وبالنظر إلى أن المصرف لا يقوم في حقيقة الأمر بالصناعة أو البناء، فقد اقتضى تطبيق هذا العقد مصرفياً إدخال مفهوم الإستصناع الموازي، والفكرة الأساسية حول مفهوم الإستصناع الموازي أن المصرف حينما يتلقى طلب من أحد عملاءه لصناعة أصل من الأصول يطلب من هذا العميل أن يقدم له المواصفات المتعلقة بالأصل المطلوب صناعة من حيث الكل و المواد المستخدمة في لصناعة و كذلك مدة التسليم بل و يمكن أن يطلب البنك من العميل أن يحدد إن شاء الصانع النهائي بالإضافة إلى تقديرات التكلفة.

يقوم المصرف في ضوء المعلومات المقدمة من العميل باختيار مقاولين أو جهات متخصصة لصناعة الأصل المطلوب، و تحدد الكلفة الكلية للأصل عن طريق إضافة البنك لربحه إلى التكلفة اللازمة للصناعة من قبل الجهة الصانعة.

1-2-2-5 الإجارة المطبقة في المصارف الإسلامية

أولاً: الإجارة التشغيلية و تتمثل في شراء المصرف للأصول القابلة للتأجير و تأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الانتفاع بها في مدة محددة و بإيجار يتفق عليه، و يستخدم هذا الأسلوب في الأصول ذات القيم المرتفعة التي قد يعجز المستأجر عن اقتنائها، أو يلزم وقت طويل لإنتاجها مثل السفن و الطائرات و المعدات الثقيلة، و الأجهزة الطبية و كذلك وسائل النقل مثل تأجير السيارات الصغيرة و الحافلات أو الشاحنات أو معدات البناء و الإنشاء و تأجير العقارات المملوكة للمصارف أو قد تشترك مع الغير منذ البداية في إنشاء الأبنية بغرض تأجيرها تأجيراً تشغيلياً غير مرتبط بخيار التمليك.

ثانياً: الإجارة التمليكية أو الإجارة المنتهية بالتمليك و هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية و تتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع بمبلغ رمزي في نهاية مدة الإيجار، و ذلك بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليها.

¹ - سامر الجلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009، ص: 222.

والواقع أن المصرف هنا يقوم بشراء أصول معينة يحددها المستأجر الذي يلتزم باستئجارها لسنوات معينة ثم تؤول له ملكية الأصول بالكامل، و نقل الملكية من المؤجر إلى المستأجر عند نهاية المدة.

وهناك صيغ أخرى تستخدمها المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الصيغ السابقة الذكر ولكن بدرجة أقل كالمزارعة وبيع السلم. وكذلك هناك العديد من القواعد الاقتصادية التي يجب على المصرف الإسلامي مراعاتها وذلك لارتباطها الوثيق ليس فقط بالعوائد المتوقعة من الاستثمار، وإنما أيضا بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وهذه القواعد هي:¹

- مراعاة أولويات الاستثمار للمجتمع الإسلامي من حيث توفير الضروريات ثم الكماليات.
- الاستثمار في المنطقة الجغرافية المحيطة بالمصرف الإسلامي أولا ثم الانتقال إلى المناطق الأخرى البعيدة عنه شريطة توافر فرصة توظيف الأموال وجدواها الاقتصادية.
- أن تكون مؤشرات النشاط المرغوب الاستثمار فيه تدل على إمكانية تحقيق ربحية متناسبة ومقدار المخاطر فيه.
- أن يتأكد المصرف من أن النشاط المرغوب الاستثمار فيه لا يحتوي على مخاطر عالية وأن العميل المضارب المشارك لديه القدرة الخبرة والمعرفة والدراية الكاملة بهذا النشاط.
- إجراء التحليل المالي والاقتصادي للمركز المالي للعملاء ومعرفة مواردهم الذاتية و التزاماتهم المترتبة عليهم لصالح المصرف، وهنا تكمن أهمية تقدير كشف التدفقات النقدية للعملاء.

1-3-3 المعوقات التي تعترض مسيرة المصارف الإسلامية

بالرغم من أن المصارف الإسلامية قد حققت درجة لا بأس بها من النجاح إلا أنها بصفة عامة لا تزال تعاني العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام انتشارها وتوسعها.

1-3-1 معوقات المصارف المركزية

تمثل المصارف المركزية عائقا أمام المصارف الإسلامية، في حالة كانت تعمل هاته الأخيرة في بيئة المصارف التقليدية التي تحكمها وتراقبها المصارف المركزية، فالعلاقة التي تربط المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية لا تزال غير واضحة خاصة من ناحية المقرض الأخير، حيث تضطر المصارف الإسلامية إما أن تتعامل مع المصارف التقليدية والمركزية من أجل الحصول على السيولة وهو ما يعارض مبادئ المصارف الإسلامية، وإما الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة نسبيا مما ينعكس على استثمار أموالها في المجالات المنتجة، وبالتالي انخفاض ربحيتها. إضافة إلى النسب والمعدلات القانونية التي تفرضها المصارف المركزية.

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص: 168.

وهناك تباين في بعض البلدان من ناحية القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف المركزية، ويمكن أن نقسمه إلى أربعة مجموعات كالاتي:¹

- **المجموعة الأولى:** وتمثلها الدول التي حولت مصارفها بالكامل إلى مصارف إسلامية بما فيها المصارف المركزية ذاتها وهي باكستان والسودان وإيران وهذه المصارف مندمجة مع النظام المصرفي وليست لديها مشكلات كبيرة مع المصارف المركزية.

- **المجموعة الثانية:** وتمثلها الدول التي منحت المصارف الإسلامية عناية خاصة فأصدرت لها قوانين خاصة تحدد علاقتها بالمصارف المركزية مع بقاء النظام المصرفي التقليدي على حاله مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا والأردن.

- **المجموعة الثالثة:** وهي مجموعة المصارف الإسلامية التي أصدرت لها قوانين استثنائية أو مؤقتة وحصلت على إعفاءات صريحة أو ضمنية، كاملة أو جزئية، ومثالها المصارف الإسلامية التي نشأت في مصر والبحرين والفلبين والكويت.

- **المجموعة الرابعة:** وهي مجموعة المصارف التي قامت دون تنظيم خاص يحكمها، ودون إعفاءها من النظم المصرفية التقليدية مثل بريطانيا، والدنمارك ودول أخرى.

1-3-2 المعوقات الاقتصادية

وهي تتعلق كلها بمبادئ النظام الرأسمالي القائم حاليا في مختلف أقطار العالم، والقائم أساسا على التعامل بالفائدة في كافة تعاملاته، والمصارف الإسلامية تجد صعوبة كبيرة في عدم توفر أدوات أو قنوات استثمارية بعيدة عن الفائدة يمكن أن تستثمر فيها المصارف الإسلامية السيولة النقدية التي لديها خاصة وأن المصارف الإسلامية تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة نتيجة الإقبال الكبير على الإيداع لدى المصارف الإسلامية.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور جمال الدين عطية: " إذا كانت الطاقة الاستيعابية غير كافية فلا أستطيع أن اترك هذه الأموال راكدة دون استثمار... وقد اضطررنا إلى أن نخرج بجزء من الأموال التي تجمعها المصارف الإسلامية إلى الاستثمار في الأسواق العالمية ريثما تحل هذه المشكلة".² ويقصد صاحب المقولة أن هناك مشكلة تتعلق بكيفية استثمار السيولة الكبيرة لدى المصارف الإسلامية لذلك تلجأ المصارف الإسلامية إلى الدول الغربية من أجل الاستثمار، و لعل سبب عدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستثمار في البلد الموجودة فيه تكمن في عدم وجود فرص استثمارية مربحة، وربما تكون بسبب العقوبات الحكومية مثل الأنظمة والقوانين المطبقة. لأن وجود

¹ - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص: 239-240.

² - عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2007، ص: 97.

أسباب أخرى غير هاذين السببين يضعنا أمام تناقض، فالدول الإسلامية في معظمها دول من العالم الثالث تعاني من نقص التنمية وهي بحاجة كبيرة إلى التمويل الذي ستوفره المصارف الإسلامية.

وفي هذا الصدد يقول الباحث أديب النجار في مجلة الاقتصاد الإسلامي: " حقيقة أنا أول المندehشين لهذا الأمر ... لأن المشكلة الكبرى في ميزانيات بلادنا (البلدان الإسلامية) هي عدم وجود فوائض مالية لتنفيذ خطط التنمية المرجوة، وقد جاءت المصارف الإسلامية وأثبتت مقدرتها على تجميع المدخرات والودائع، وحققّت معدلات سيولة فائقة ... من يتخيل أن هناك ملايين راكدة في المصارف المركزية لدولنا في الوقت الذي تعاني فيه معظم مجالئنا الزراعية والصناعية والتجارية من نقص التمويل وقلته؟"¹

ومن هنا نجد أن المشكلة تكمن في غياب الأدوات والمنتجات المالية التي تتماشى مع مبادئ عمل المصارف الإسلامية والتي يمكن أن تساهم في تمكين المصارف الإسلامية من استثمار السيولة الفائضة لديها، ويستخدم حاليا في بعض المصارف الإسلامية أسلوبين من أجل إيجاد منتجات مالية مناسبة لمبادئ عملها وهما:²

- **أسلوب المحاكاة:** وهو الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة الإسلامية اليوم وفكرته في غاية البساطة: فإذا كان المصرف التقليدي يقدم القرض بفائدة، فالمصرف الإسلامي يجب أن يبحث عن بديل للقرض بفائدة من خلال الصيغ التي تنتهي إلى نقد حاضر بيد الزبون مقابل أكثر منه في ذمته للمصرف، وإذا كان المصرف التقليدي يقدم الوديعة لأجل، فالمصرف الإسلامي يجب أن يجد صيغة تحقق نفس النتيجة، بحيث يسلم الزبون نقدا للمصرف ويضمن المصرف للزبون أكثر منه بعد مدة محددة. وبالتأكيد فإن لهذا الأسلوب مزايا وسلبيات وبغض النظر عنها، فإن هذا الأسلوب قائم أساسا على التقليد للمنتجات التقليدية التي تستخدمها المصارف التقليدية.

- **الأصالة والابتكار:** أي البحث عن الاحتياجات الفعلية للزبائن والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها. والمختصون في التسويق يعلمون تماما الفرق بين التقليد وبين الاستجابة لاحتياجات الزبائن، فالأول مجرد محاكاة أما الثاني فهو مصدر الإبداع والابتكار، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات الزبائن والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وهو من أكثر الأساليب جدوى وأكثر إنتاجية.

ومن خلال ما سبق نجد أن المهمة الملقة على عاتق الباحثين والمختصين في مجال الصيرفة الإسلامية هي إيجاد بدائل لمنتجات مالية قائمة بذاتها لتخدم المصارف الإسلامية وفقا لمبادئها عن طريق الابتكار والإبداع، والأمر بالتأكيد لا يتم بين عشية وضحاها فطريق الألف ميل تبدأ بخطوة كما يقال فالذي ساهم في بروز وانتشار

¹ - عايد فضل الشعراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

² - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص: 216-217.

المصارف الإسلامية إلى ما وصلت إليه اليوم يستطيع أن يسهم في تطوير هذه المنتجات المالية ليكتمل النظام المصرفي الإسلامي.

1-3-3 معوقات سوء فهم المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية

يقول الدكتور أحمد عبد العزيز النجار (الملقب بأبو المصارف الإسلامية): " إن كثيرا من أساتذة الاقتصاد الغربيين في ألمانيا، ويوغسلافيا، وفرنسا، وأمريكا مثلا يفهمون حقيقة حركة المصارف الإسلامية، بأكثر مما يفهمها أساتذة الاقتصاد في كثير من البلاد الإسلامية، والمشكلة هي أن هناك من ينزعج من إدخال الإسلام، ومفاهيمه في الأجهزة الاقتصادية بادعاء أن أمور الاقتصاد يجب أن تقوم على المنطق، والأرقام، ولا يمكن أن تقوم على العقائد، ولكن المؤتمرات التي عقدناها في لندن، وباريس، وأميركا أثبتت أنه من السهل إقناع الاقتصاديين الغربيين بالفكرة، ولكن من الصعب إقناع بعض الاقتصاديين المسلمين بها، وهذه هي مشكلتنا الحالية"¹.

وهذه المقولة تطرح الواقع الفعلي الذي تعيشه المصارف الإسلامية، فالغرب مهتمون بنظام المصارف الإسلامية فالاقتصاديون الغربيون يدركون ويفهمون جيدا المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية وما يمكن أن تحققه من استقرار مالي واقتصادي، فهم لذلك نجدهم يركزون على أخلاقيات وأسس النظام الإسلامي (وليس على الجانب الديني والعقائدي فيه) والذي يمكن أن يحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والمالية القائمة.

إضافة إلى وجود نظرة خاطئة لدى الناس باعتقادها بأن المصارف الإسلامية هي جمعيات خيرية يجب أن تمد يد العون والمساعدة إلى كل من يطلبها، وهذه النظرة خاطئة تماما فالمصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية وتهدف إلى تحقيق الربح إضافة إلى أهداف أخرى تدخل في إطار تحقيق التنمية والاستقرار المالي والاقتصادي.

وإضافة إلى المشاكل والعوائق السابقة الذكر التي تواجهها المصارف الإسلامية هناك عوائق أخرى نوجزها فيما يلي:

- قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي.
- ضعف التنسيق والعمل المشترك فيما بين المصارف الإسلامية.
- ضيق السوق من حيث عدم وجود عدد كافي من المصارف الإسلامية في كل دولة من الدول التي تعمل فيها هذه المصارف، الأمر الذي يحرمها من تكوين سوق نشط للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن وجود عدة مصارف إسلامية يساعد في زيادة حدة المنافسة ومن ثم تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة.

¹ - عايد فضل الشعراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 98-99.

- عدم توفر مؤشرات خاصة لقياس أداء المصارف الإسلامية، وافتقار المصارف الإسلامية إلى معايير وإجراءات عمل دقيقة وقواعد مراقبة وتفتيش على غرار ما هو موجود لدى المصارف التقليدية.

2- خصائص ومميزات المصارف الإسلامية وأدوار النظام المصرفي الإسلامي

من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الصيرفة الإسلامية نجد أن هاته الأخيرة تحوز على كثير من الخصائص والمميزات التي تجعلها البديل الأمثل للمصارف التقليدية إن هي وجدت من يطبقها ويطورها ويجعلها تتماشى مع المستجدات والتطورات الحاصلة، خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية البديلة التي يجب أن تكون خاصة بالمصارف الإسلامية كبديل عن الأدوات المالية التي تستخدمها المصارف التقليدية والتي كانت السبب في حدوث العديد من الأزمات المصرفية والمالية، وامتلاك المصارف الإسلامية لهذه الخصائص يجعلها تحقق العديد من الأدوار التي لا تستطيع الصيرفة التقليدية أن تحققها، وتساهم هذه الأدوار التي تقوم بها المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة عن طريق تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، في وقت أصبح فيه النظام المصرفي مرتبطا بكافة المجالات الاقتصادية فيؤثر ويتأثر بها وهذا في ظل العولمة المصرفية التي زادت من حدة هذا الارتباط.

2-1 خصائص ومميزات المصارف الإسلامية

تمتاز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص مقارنة مع المصارف التقليدية ويمكن أن نقسمها إلى خصائص أيديولوجية أو عقائدية وخصائص وظيفية.

2-1-1 الخصائص الأيدولوجية للمصارف الإسلامية

و هذا يعني ان كافة أنشطة المصارف الإسلامية يجب أن تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية، وأن تتحرى التوجهات الدينية في جميع أعمالها، وتمثل هذه الخصائص في:

2-1-1-1 استبعاد التعامل بسعر الفائدة

إن قمة ما يمتاز به المصرف الإسلامي أنه لا يتعامل بالربا (الفائدة) أخذا وإعطاء ولو كان الربا جزء من معاملات المصارف الإسلامية لما كان هناك مبرر لوجود مصارف إسلامية مستقلة، ولقد جاء تحريم الربا في الكتاب والسنة بالنظر إلى الأضرار والمخاطر التي قد يجلبها خاصة في المجال الاقتصادي ونذكر أهمها:¹

- انصراف الناس عن استثمار أموالهم في مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية، لأن مودع الأموال حصل على مبتغاه دون تعب، وحصل على ربح مضمون وهذا يعطل الطاقات والمشروعات المهمة. وهذا يؤدي إلى رفع

¹ - عايد فضل الشعراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

الأسعار لأن رؤوس الأموال تخرج خارج البلد لتحصيل معدلات ربا مرتفعة، فيحرم المجتمع من هذا المال مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، فترتفع الواردات وتنخفض الصادرات، أي أن الربا يعيق التنمية.

- اختيار المرابين والمصارف لتمويل المشروعات الكمالية التي تدر أرباحاً أعلى، والتضحية بالمشروعات الحيوية التي قد يكون فيها فائدة للمجتمع أكبر، لكن أرباحها أقل.

- سيطرة المصارف الربوية والنظام المصرفي العالمي على الثروة وعلى دورة المال في شرايين الاقتصاد العالمي والمحلي، والانطلاق من هذه السيطرة إلى السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي.

- الكساد والتضخم الذي يحدث بين فترة وأخرى هو حصيلة تفاقم ظاهرة الربا وتحكمها في مجريات الاقتصاد.

وبالتالي فإن الفائدة التي هي أساس كل المعاملات في المصارف التقليدية هي أساس كل الأزمات والنكسات

التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي للدول والاقتصاد العالمي من فترة إلى أخرى.

2-1-1-2 توجيه كل الجهد نحو الاستثمار الحلال

وهذا يعني أن المصارف الإسلامية لا تقدم تمويلاً أو تستثمر أموالاً في أي مشروع يمارس أنشطة محرمة أو

مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية كالخمر ووسائل الترفيه المحرمة... الخ¹. ويترتب عن ذلك:²

- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

- تحري أن يقع المنتج سلعة أو خدمة في دائرة الحلال.

- يجب أن تكون كل من مراحل العملية الإنتاجية (تمويل - تصنيع - بيع - شراء) ضمن دائرة الحلال.

- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

2-1-1-3 ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلاً من أصول هذا

الدين، وهذا ما يميز المصرف الإسلامي الذي يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط

الاقتصادي وفي إطار سياسته التنموية والاستثمارية يقوم المصرف الإسلامي بإنشاء بعض المشاريع والمؤسسات

الاقتصادية يهدف توفير مناصب جديدة للشغل وتحقيق رفاهية المجتمع إلى جانب تحقيق الربح.³

1 - محمد حري عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

2 - أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص: 60.

3 - نبيل بوفليح، عبد الله الحرثسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

2-1-2 الخصائص الوظيفية للمصرف الإسلامي

للمصارف الإسلامية خصائص أخرى ترتبط بوظائف والمهام التي تؤديها المصارف الإسلامية والتي وجدت من أجلها، وهي:

2-1-2-1 المصارف الإسلامية هي مصارف استثمارية

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها في أوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية (كالمراجحة ، المشاركة ، السلم ، الإجارة ، الاستصناع .. الخ).
فالمصارف الإسلامية تقدم التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية المشروعة والتي تراعي فيها تحقيق عوائد لأصحاب الودائع، والتقليل من المخاطر، والمحافظة على السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب.

2-2-1-2 المصارف الإسلامية هي مصارف تنموية

تهدف المصارف الإسلامية إلى تعبئة الموارد وتوجيهها لطالبي التمويل بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، ليس بين الطرفين فحسب، إنما النهوض بالمجتمع أساسا، لأن هدف المصارف الإسلامية هو إقامة الاقتصاد الإسلامي على اعتبار أن الهدف لا ينحصر في تحقيق الربح فحسب.¹

2-2-1-3 المصارف الإسلامية هي مصارف اجتماعية

حيث تسعى المصارف لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال الإشراف على صناديق الزكاة أو إدارة حسابات الجمعيات الخيرية فحسب، بل تتعدى هذا إلى جانب الاقتصادي الاجتماعي الهام، وهو توزيع العوائد عن طريق الإسهام في عدم تركيز الثروة في أيدي أفراد أو مؤسسات قليلة في المجتمع.²

و الجدول الموالي سيبين أكثر الخصائص التي تمتاز بها المصارف الإسلامية مقارنة مع خصائص المصارف التقليدية من خلال توضيح أوجه الاختلاف بينهما:

¹ - محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

² - نفس المرجع السابق، ص: 93.

الجدول رقم (3) أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

أوجه الاختلاف	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
آلية العمل	تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة	تعتمد أساسا على معدل الفائدة في كافة معاملاتها
طبيعة التمويل	بيع سلع حقيقية أو إنتاج سلع حقيقية (النظر إلى النقود كوسيلة)	بيع أو تأجير النقود (النظر إلى النقود كسلعة)
رأس المال	يشترط في رأس المال أن يكون مدفوعا بكامله، لا يوجد رأس مال اسمي أو رأس مال مصرح به	يمكن أن يكون رأس المال: حصة بعض المساهمين مستحقة ديناً أو وعدا بالدفع، ولا يشترط أن تكون مدفوعة بالكامل
الاستثمار	يحتل الاستثمار حيزا كبيرا في معاملاته	تقوم بالاستثمار في نطاق ضيق، وتولي الإقراض بفائدة حيزا كبيرا
الخسارة	يتحملها المصرف كامل و إذا كان هو صاحب رأس المال، ويخسر الشريك المضارب جهده فقط	يتحملها المقترض فقط، ولا يكثرث المصرف سواء أحقق المقترض ربحاً أم لحقته خسارة، ويقوم المصرف بمطالبة المقترض الخاسر بكامل المبلغ الذي اقترضه ، إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه
الودائع	تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي ولا تلتزم بردها وتوزع الربح الناتج من التوظيف	تقبل الودائع، وتتعهد بردها والفوائد عليها وفقا لأجل محدد
الرقابة	رقابة داخلية، رقابة خارجية، رقابة شرعية	رقابة داخلية، رقابة خارجية (رقابة البنك المركزي)

<p>قائمة في الدرجة الأولى على فوائد الأموال التي تقرضها، وتأتي في الدرجة الثانية إيرادات الخدمات المصرفية</p>	<p>تأتي من إيرادات الخدمات المصرفية (تحصيل الشيكات، تحويلات نقدية، فتح اعتمادات مغطاة تغطية كاملة، ..) وكذلك إيرادات أرباح المضاربة بأموال المصرف وأموال المودعين، واستثمارات المصرف الإسلامي لأمواله.</p>	<p>الإيرادات</p>
<p>تؤدي أساليب التمويل التقليدي إلى زيادة عرض النقد بشكل ملفت من خلال ما يسمى بخلق النقود وهذا يساهم في زيادة حدة مشكلة التضخم</p>	<p>معظم أدوات التمويل الإسلامي لا تؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة التضخم</p>	<p>المساهمة في التضخم</p>
<p>يساهم في حدوث أزمات مالية عالمية لعدم ارتباطه بالإنتاج الحقيقي ومساهمته الفعالة في زيادة قيمة الأصول المالية عن الأصول الحقيقية.</p>	<p>أنظمة المصارف الإسلامية وأهدافها ونشاطاتها تستطيع التكيف والتلاؤم المستمر مع المتغيرات الهيكلية للاقتصاد ومواجهة الأزمات بصورة مرنة</p>	<p>مواجهة الأزمات المصرفية والمالية</p>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مجموعة من المراجع

2-2 أدوار النظام المصرفي الإسلامي

تحقق الصيرفة الإسلامية مجموعة من الأدوار التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التطور للنظام المصرفي والمالي لأي دولة، ولعل أبرز هذه الأدوار تلك المتعلقة بتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في الوقت الحالي عن طريق المساهمة في تحقيق استقرار النظام المصرفي بالنظر إلى الخصائص التي يمتاز بها والتي تؤهله لذلك وتمثل هذه الأدوار فيما يلي:¹

- **دور المعجل:** أي الإسراع بحركة عوامل الإنتاج من خلال توفير ما تحتاج عليه من رأس مال بتقديم التسهيلات التمويلية لها.

- **دور المضاعف للقدرة الادخارية:** من خلال تعزيز تحويل المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية فتقل عادة الاكتناز، وخاصة الذهب وتزداد الدخول.

¹ - محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

- دور المعزز للكفاءة الإنتاجية: من خلال حث الأفراد على القضاء على الإسراف والتبذير في استخدام عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم وزيادة القدرة الإنتاجية بنفس كمية عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل تكلفة المنتج وبالتالي زيادة ربحية المشروع وتدفقات أمواله التي ستعود على المشروع بالتوسع، وعلى النظام المصرفي بالمدخرات بهدف التوظيف، هذا بالإضافة إلى تعميق النظرة الاقتصادية لعامل الزمن كمحدد لكفاءة عوامل الإنتاج.

- دور الموازن والمصحح لبنان الاقتصاد: من خلال توزيع المشروعات جغرافيا مما يعمل على عدالة توزيع النشاط وعدم حصره في مكان واحد وحرمان باقي المناطق منه وتوزيع المشروعات قطاعيا من صناعة وزراعة وخدمات مما يؤدي إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التكامل والاعتمادية المتبادلة بين المشروعات القائمة ذات العلاقة بالمصرف الإسلامي.

- دور المرشد للاستثمارات: من خلال ترشيد التدفقات الاستثمارية، وترسيخ اتجاهات الاستثمار المدروسة وبالتالي عدم إهدار الموارد المتاحة في المجتمع الإسلامي.

- دور عامل الاستقرار الاقتصادي: من خلال توفير الاحتياطات النقدية اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي وبالتالي الاقتصاد كله.

وهذا الدور بالذات هو الذي يحتاجه النظام الاقتصادي في الوقت الحالي نظرا لكثرة المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي والتي تتسبب في حدوث أزمات مصرفية ومالية لتصبح أزمات اقتصادية عالمية، فلقد أصبح النظام المصرفي العالمي يعاني هشاشة كبيرة في ظل العولمة المصرفية التي هي نتاج النظام الرأسمالي والتي تسهل عملية انتقال المخاطر والأزمات، وقد أصبح من الضروري إيجاد حل جذري للحد من هذه الأزمات وبالتالي الحد من انتقالها وهذا لا يكون إلا بإتباع وتطبيق الصيرفة الإسلامية والتي سيكون لها دور فعال بالتأكيد إن طبقت بكافة المبادئ التي تقوم عليها.

3 - المصارف الإسلامية والأزمات المالية العالمية

لم يكن أحد يتوقع هذا الرواج الكبير للمصارف الإسلامية الذي حققته في العقد الأخير وبالأخص مع حدوث أزمة الرهن العقاري لعام 2008 التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي وظهور مستجدات، وتلاشي مسلمات على الساحة المالية والمصرفية العالمية، كان أهم هذه المستجدات ظهور الصيرفة الإسلامية ونجاحها ولو بشكل نسبي في الصمود أمام هذه الأزمة، وتلاشي بعض قواعد والمسلمات التي كان بعض الاقتصاديين الغربيين والمدافعين عن النظام الرأسمالي يدافعون عنها ويعتبرونها من أسس النظام الرأسمالي التي لا يجب الاستغناء عنها،

ولكن هذه الأزمات أثبتت العكس، و وضعت الصيرفة الإسلامية أمام فرصة إثبات وجودها وتقوية قدراتها أمام المصارف التقليدية، فهل تمكنت هذه المصارف بالفعل من الصمود في وجه الأزمات وكيف كان ذلك؟

3-1 محطات التشبه بالنظام المصرفي الإسلامي

إن المتمعن في أسباب حدوث الأزمات السابقتين و الحلول التي طبقت من أجل الحد منها، والمطلع على آليات عمل المصارف الإسلامية يلاحظ مدى تقارب المحاور الرئيسية التي تركزت عليها تلك الأسباب مع ما يتعارض مع آلية عمل المصارف الإسلامية، وكذلك تقارب بعض الحلول التي تم اللجوء إليها مع آلية عمل المصارف الإسلامية بشكل كبير جدا وهو ما يتأكد لنا من خلال إجراء المقارنة التالية:

3-1-1-3 المقارنة بين أسباب الأزمات وما يتعارض مع آلية عمل المصارف الإسلامية

لقد تشابهت أسباب حدوث الأزمات إلى حد كبير في محاورها الرئيسية وهي مرتبطة في الأساس بما يقوم عليه النظام الرأسمالي وما جاءت به العولمة المالية والمصرفية ، وعلى كل فإن أسباب الأزمات تلخصت في المحاور الرئيسية التالية:

3-1-1-3 الانفصال المتزايد بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي:

ويعني تزايد الاهتمام العالمي بالمعاملات المالية عن المعاملات العينية، والانفصال المتزايد بين الاقتصاد العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات، والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفق النقود والائتمان، حيث أخذت هذه المعاملات تكتسب استقلالية منذ النصف الأول من السبعينات، أي أصبح هناك انفصال بين ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وأصبحت هناك مفاضلة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضا بين المضاربة والاستثمار، وأصبح الربح مفضلا على الربح، وأصبحت الجماعات والمراكز المالية أقوى من الحكومات.¹

فأصبح رأس المال بكافة أنواعه (طويل الأجل، قصير الأجل) غير مرتبط بالإنتاج والتجارة، حتى أن بعض الاقتصاديين يقولون أن الاستثمار المالي وصل إلى 40 ضعف الاستثمار الحقيقي، وهذا نتيجة التوسع في إنتاج الأدوات المالية بمختلف أنواعها من مشتقات مالية، توريق... الخ، والتي استخدمت بشكل فاق كل التوقعات في الأزمات السابقتين وكانت من أسبابها الأساسية.

¹ - عبد القادر دوش، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

ويدافع البعض عن هذه المشتقات ويرى أنها أدوات لنقل المخاطر من الوحدات المنتجة كالشركات التي لا ترغب في تحمل هذه المخاطر، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة، وبذلك ترتفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن ثم مستوى الرخاء الاقتصادي. وهذه العملية هي ما يسمى بـ "التحوط"، أي أنها تقني الشركات والمؤسسات وتجنبها المخاطر. لكن المعارضين يقولون إن المشتقات هي نفسها أدوات المجازفة والرهان على تقلبات الأسعار الاسترباح من ذلك. وواقع الأمر أن المجازفة هي الغالبة على المشتقات، حيث تبلغ نسبة العقود المستخدمة بغرض المجازفة وفق الإحصائيات الرسمية أكثر من 97% من إجمالي العقود، بينما تقتصر أغراض التحوط على أقل من 3%، فالمشتقات المالية إذن هي أدوات للمجازفة والرهان أكثر منها أدوات تحوط.¹ أما فيما يخص آلية عمل المصارف الإسلامية فإنها تعتبر هذه الأدوات المالية بأنها خروج عن قواعد الشريعة الإسلامية وهي القواعد التي تعمل في إطارها المصارف الإسلامية.

فمن مقاصد الشريعة منع أكل المال بالباطل. وهو ما يقتضي أن تكون المبادلات المالية محققة لمصالح الطرفين وليس لأحدهما على حساب الآخر. ولهذا لا تسمح الشريعة الإسلامية بالتعامل بالمشتقات المالية لأنها بحسب طبيعتها تؤدي إلى ربح أحد الطرفين على حساب الآخر. فيكون أحد الطرفين قد انتفع بمال الآخر دون أن يحصل الآخر على شيء مقابل ذلك، وهذا هو أكل المال بالباطل الممنوع بالنص والإجماع. كما أن موقف الشريعة يمنع الدين بالدين أو الكالئ بالكالئ*. فإن هذا الحكم الذي ربما خفيت حكمته على البعض يؤكد أن التبادل لا بد أن يكون مقصوده الانتفاع الحقيقي بالسلع محل التبادل. أما الدين بالدين فهو مبادلة دين بآخر، ومنع الدين بالدين شاهد على إعجاز التشريع الإسلامي، لأن المفاسد الحقيقية لهذا العقد ربما لم تظهر بصورتها الفعلية مثلما ظهرت في هذا العصر - خاصة في السنوات القليلة الأخيرة - من خلال المستقبلات، حتى أن الاقتصادي الفرنسي موريس ألييه الحائز على جائزة نوبل، دعا إلى رفع الهامش المطلوب في المستقبلات بدرجة كبيرة لمنع المجازفات الضارة بالاقتصاد، واشترطت الشريعة الإسلامية ما هو أكثر من ذلك وهو تسليم الثمن كاملاً، وهذا من شأنه تقليص المجازفات على أدنى حد.²

3-1-1-2 معدلات الفائدة (الربا)

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث الأزمات السابقتين هي معدلات الفائدة، والفائدة هي تلك النسبة من رأس المال التي تعود على المقرض، قبل عام 1970 كان سعر الفائدة واحداً (ثابتاً) خلال مدة

¹ - محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 226.

* الكالئ بالكالئ: يعني بيع الدين بالدين.

² - نفس المرجع السابق، ص: 228 - 229.

الاستفادة من القرض، أما بعد هذا التاريخ فقد استحدث نوع جديد من أسعار الفائدة هو سعر الفائدة المتغير وبدأ العمل به في إيطاليا ثم انتشر في مختلف دول العالم. في نظام سعر الفائدة المتغير يتغير سعر الفائدة على القرض بعد تنفيذ عقد القرض إما كل ستة أشهر وإما كل سنة ويُرجع في ذلك إما إلى سعر الفائدة الجاري في السوق وإما إلى القيمة الجارية للأصل الذي منح من أجله القرض. وفائدة قروض الرهن العقاري هي فوائد متغيرة وتعتمد في تغييرها على سعر العقار ولذلك فحتى الذي كان يتنبأ بمقدرته على السداد أصبح بمرور الوقت غير قادر بسبب ارتفاع أسعار المنازل حتى صيف 2007 وبالتالي أسعار الفائدة، أما بعد صيف 2007 فإن أسعار العقارات انخفضت لكن بعدها أصبحت مبالغ الفائدة المطالب بها المقترضين بها كبيرة جدا، فحتى الذين أرادوا بيع منازلهم لتسديد القرض وجدوا أن قيمة المنزل لا تساوي شيئا مقارنة بما ترتب عليه من ديون جراء سعر الفائدة الذي ظل يرتفع طوال الثمانينات والتسعينات وحتى منتصف 2007.¹ أما في أزمة الديون السيادية فقد اعتمدت الدول الأوروبية وخاصة تلك التي عانت من أزمة ديون سيادية حادة، على الاقتراض الخارجي بفائدة لمدة طويلة من الزمن أدت إلى إنتاج أهرامات هائلة من الديون، وهو ما أدى على عجز موازنتها العامة، وبعدها ارتفاع معدلات الفائدة على السندات الحكومية لتلك الدول إلى مستويات لم تعرفها من قبل. فهذه الدول لم تكن قادرة على تسديد مبالغ القروض وفوائدها، فما بالك بالفوائد المركبة. ولقد اتبعت سياسات تكشف قاسية من أجل تسديد نصف مبلغ القرض فقط (مثل ما حدث مع اليونان بعد تشطيط نصف قيمة ديونها). وهو بالتأكيد ما كان له أثر كبير على اقتصاد الدولة وكذلك دول الاتحاد الأوروبي.

وبصفة عامة فإن التمويل الربوي الذي يقوم به الجهاز المصرفي التقليدي اليوم يعني حصول المصرف على أصل الدين زائداً الفوائد الثابتة والمضمونة ، وهي تثبت محاسبياً كديون على الشركة المقترضة ، ولا تتأثر قيمة القرض مضافاً لها الفوائد بالأرباح الناشئة عنها سواء التشغيلية أو الرأسمالية والمنطق هنا يقول أن هذا القرض قد ساهم في الحصول على هذه الأرباح بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا مجرد ذاته يعد ظلماً للمصرف ، فبدلاً أن يعطى نصيبه الحقيقي من الناتج الذي ساهم فيه يعطى مبلغاً مقطوعاً بغض النظر عن نتيجة المشروع سواء ربحاً أو خسارة ، وفي حالة الخسارة يكون الظلم على المقترض ، الذي بناء على علاقة المدين بالدائن سوف يلتزم بسداد القرض مع فوائده وفي هذه الحال سوف تكون خسارته خسارتين خسارة المشروع والخسارة الناتجة عن إلزامية تسديد الدين وفي كلتا الحالتين (الربح والخسارة) لا تتحقق عدالة التوزيع سواء للمصرف الربوي أو

¹ - الطيب لحليح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، المنظم في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر في الفترة من 5 إلى 6 ماي 2009.

المقترض¹. ولذلك كان الربا أو سعر الفائدة في المصرف الإسلامي ممنوعاً ولا يتوافق مع آليات عمله المستمدة من الشريعة الإسلامية و يعوض معدل الفائدة فيه بصيغ التمويل التي يعتمدها والتي تقوم على مبدأ تقاسم الربح والخسارة عوض عن تحمل أحد الطرفين الخسارة لوحده، ويغتم طرف بالربح على حساب الآخر. ويؤدي هذا إلى توزيع المخاطر في الأسواق المصرفية المالية وتجذب تركيزها في مصرف معين وهو ما يشكل بطبيعته منطلقاً لنشوء الأزمات المصرفية والمالية.

3-1-1-3 التداين المفرط

إن أحد الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات السابقتين، هو التداين المفرط، ففي أزمة الرهن العقاري توسعت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في منح القروض بشكل كبير جداً وتقديم تسهيلات من أجل تشجيع المقترضين على الاقتراض خاصة في مجال القروض العقارية. وكذلك الأمر كان بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي التي أفرطت في الإقتراض بشكل كبير جداً أدى إلى تشكل ديون أكبر حتى من دخلها المحلي الإجمالي، فحكومات الدول الأوروبية توسعت في الاقتراض ولم تولي أهمية كبيرة لمستويات التي وصلت إليها الديون مع توقع استمرار التحسن الاقتصادي وهو ما أدى إلى تشكل أزمة ديون سيادية.

ومن وجهة النظر الإسلامية أنه من مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، كراهية المديونية و شغل الذمة أصلاً، لذلك كان الرسول صلى الله عليه و سلم كثيراً ما يتوعد من المأثم و المغموم -المدين- كما كان عليه السلام لا يصلي على من مات وعليه دين، ويقول "نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه" كما جعل الدين مانعاً من دخول الجنة فقد قال "من فارق الروح جسده وهو بري من ثلاث دخل الجنة: الكبر والغلول و الدين" فالدين تقييد لحرية الإنسان في تصرفاته، هذا على الرغم من أن هذه الديون نشأت مقابل منافع حقيقية فما بالك بالدين الذي نشأ دون مقابل لمنافع حقيقية بل وهمية، كما هو الحال في أزمة الرهن العقاري. فقد كان شائعاً عند الرومان استرقاق المدين إذا عجز عن الوفاء، وجاء الإسلام ومنع أي نوع من الديون دون منافع حقيقية للمدين، ومن ثم فالدين تقييد لحرية الفرد الشخصية والاقتصادية، والنظام الرأسمالي رغم زعامته باحترام الحريات الفردية إلا أنه قائم على قواعد تركز الاستعباد لا الحرية، وهي التساهل في الدين و الربا الذي يغرق العباد والبلاد في المديونية، إلا أن سماحة النظام الإسلامي تقضي بالتيسير على المقترض الذي لا يستطيع تسديد دينه

¹ - محمد راتب النابلسي، الأزمة المصرفية المالية في الغرب من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/pdf> تم تصفحه يوم:

لأسباب قهرية و ذلك لقوله تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" - البقرة 280-¹

3-1-2 مقارنة بين الحلول المتبعة للحد من الأزمات و ما يتوافق مع آلية عمل المصارف

الإسلامية

من ينظر في الإجراءات الإصلاحية المتخذة في سبيل الحد من آثار الأزمات يجد أنها حلول حاولت من خلالها السلطات دعم الأنظمة المصرفية خوفا من انهيارها، لأن النظام المصرفي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد المحلي، وأرادت أيضا من خلال هذه الحلول من أن تحدد من انتقال عدوى الأزمات في إطار العولمة المصرفية وبالتالي منع انهيار النظام المصرفي العالمي. ولقد تميزت هذه الحلول بكونها قريبة من آلية عمل المصارف الإسلامية وتمثلت أساسا في:

3-1-2-1 تخفيض معدلات الفائدة وصولا بها إلى العدم

لقد دفعت أزمة الرهن العقاري بالعديد من البنوك المركزية للدول المتضررة بتخفيض معدلات الفائدة بنسب كبيرة جدا. إلى درجة أن بعض الدول قامت بتخفيضها إلى الصفر كاليابان التي إتبعته سياسة معدل الفائدة المعدوم على مدى أعوام وذلك من أجل القضاء على الانكماش.²

ولقد اتبعت الدول سياسة تخفيض معدلات الفائدة من أجل إنعاش وإعادة تحفيز تلك الاقتصاديات حتى تعود عمليات الإنتاج والاستهلاك وبالتالي الخروج من الانكماش الذي أصاب اقتصادياتها.

ولقد جاء في مقال للمحلل الاقتصادي الفرنسي (Vincent Beaufils) نشر في المجلة الاقتصادية (Challenges) تحت عنوان: (البابا أم القرآن؟) أن المصارف العالمية ما كانت ستصل إلى ما وصلت إليه لو احترمت ولو قليلا الشريعة الإسلامية مؤكدا أنه لا ينبغي اعتبار الاقتصاد الإسلامي مجرد تدريب على مبادلات القرون الوسطى، كما بين أنه إن كانت البنوك الخليجية (يقصد الإسلامية) قد خرجت من الأزمة العالمية دون خسائر تذكر ذلك لأنها لم تدخل أصلا. معتبرا في الأخير أن احترام المبدأ القرآني في تحريم الربا من شأنه أن يسهل في التعاملات المالية سواء للأفراد أو المؤسسات ويجنب الجميع الديون المبالغ فيها التي تحطم لاقتصاد.³

1 - عبد القادر لحول، إشكالية تدويل الخطر المالي ومخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 7-8.

2 - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

3 - الحبيب زاوي، طهرات عمار، أثر الأزمة المالية على المؤشرات البنكية دراسة مقارنة بين النموذجين الإسلامي والتقليدي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.

أما موريس آلي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد الذي توقع حدوث الأزمة المالية العالمية وقدم مجموعة من الاقتراحات والإصلاحات أتى بها جميعاً من مصادر الشريعة الإسلامية؛ حيث اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.¹

3-1-2-2 تقييد بعض المعاملات المالية

وهذا ما اقترحه ألمانيا وفرنسا من أجل الخروج من أزمة الاتحاد الأوروبي حين اقترحت فرض ضرائب على المعاملات المالية كما تفرض على السلع والخدمات، وذلك من أجل تقييد بعض المعاملات المالية التي تسببت في تأزم الوضع. كما قامت ألمانيا بفرض حظر فوري على بعض المعاملات المالية.

وهذا دليل آخر على إتجاه هذه الدول إلى تطبيق آليات النظام المصرفي الإسلامي الذي يحرم التعامل بهذه الأدوات القائمة أساساً على مراهنات ومقامرات وبيع الديون، عوضاً عن الانخراط في المخاطر التشغيلية للاقتصاد الحقيقي الذي ينتج السلع والخدمات ويخلق الوظائف. وهو ما تستند إليه المنتجات المالية الإسلامية ومن بينها الصكوك الإسلامية فإن الهيكلية التي تستند إليها هذه الصكوك لا تخرج عن واحدة من ثلاث التزامات للتمويل الإسلامي فتعتمد على المراجعة (مثلاً في القروض الصناعية، وطلبات الشراء)، أو تعتمد على المشاركة / المضاربة (كاتفاقية توزيع الأرباح)، أو على الإجارة (كالبيع - الأجار) أو تركيبة مشتركة، والمنتجات المالية الإسلامية موجهة إلى أفراد (مستثمرين ومدخرين) يرغبون بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية؛ وأهم حكم شرعي هنا هو تحريم التعامل بالفائدة (عند الإقراض أو الاقتراض). كذلك تلزم الأحكام الشرعية بأن تقوم جميع المعاملات المالية على النشاط الاقتصادي الحقيقي - وهذا ما يجعل المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية بمنأى عن الأزمات المالية أو وقوع ضرر أخف عليها بكثير من مثيلاتها التي تتعامل بالفائدة، وتتخذ الأدوات المالية الإسلامية شكل عقود بين الموردين للأموال والمستفيدين منها لإدارة المخاطر.²

وإضافة إلى الحلول السابقة فقد كانت هناك مقترحات بضرورة تنمية الجانب الأخلاقي عند المصرفيين الممارسين لإيجاد نوع من الرقابة الذاتية، لأن القوانين الوضعية ورقابة المؤسسات المتخصصة لن تمنع حدوث مثل هذه المشاكل في ظل غياب الوازع الديني.

ومن خلال ما سبق نجد أن الخروج عن قواعد عمل المصارف الإسلامية الأساسية، تسبب بحدوث الأزمات كيفما كانت بدايتها، فالنظام المصرفي الإسلامي قائم على استبعاد معدل الفائدة، وبيع الديون، وبيع الغرر (تدخل

1 - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

2 - عمرو هشام العمري، أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها المنظم بجامعة جرش، الأردن، يومي 14-16 ديسمبر 2010.

في إطار المشتقات المالية بكافة أشكالها)، تقاسم الربح والخسارة، وتحريم الأنشطة الغير مشروعة وربط التمويل بالنشاط الحقيقي.

3-2 صمود المصارف الإسلامية أمام الأزمات المصرفية والمالية

وتأكيدا لما جاء في محطات تشبه المحاور الرئيسية لأسباب حدوث الأزمات والحلول المتبعة للحد منها مع ما يتعارض ويتوافق مع المبادئ والخصائص الرئيسية لعمل المصارف الإسلامية، يمكن التطرق إلى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود في وجه الأزمات المصرفية والمالية ونخص بالذكر الأزمة المالية العالمية 2008، من خلال تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة، وتقييم أداءها أثناء الأزمة.

3-2-1 تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

أقرت منظمات ومؤسّسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤشرات داو جونز الإسلامية إلى أن مؤسّسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية ذلك أن جوهر الأسباب المؤدية للإعصار المالي هو التوسع في منح الائتمان والمتاجرة بالقروض وخلق الودائع بنسب مفرطة والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسّسات التمويلية ولا تتسق وتصنيفها الائتماني، في حين تقوم المؤسّسات المصرفية والتمويلية الإسلامية على حظر المتاجرة بالقروض واعتماد مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمة.¹

كما أصبح ينظر للمصارف الإسلامية من خلال هذه الأزمة على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية حيث أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية ليس الحل بأكمله، و هي الأقل تأثراً بالأزمة العالمية و ستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات، و من ثم فإن دخول المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.²

و هو إقرار العالم بصلاية الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر الأمر الإقرار بصحة هذه المبادئ إلى الدعوة إلى الأخذ بها.

¹ - مصطفى العرابي، عبد العزيز عبدوس، انعكاسات الأزمة المالية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات، المنظم بجماعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص:4.

² - نفس المرجع السابق، ص:5.

3-2-2 تقييم أداء المصارف الإسلامية خلال الأزمة المالية العالمية

ونستعين هنا بدراسة قام بها الباحثان "Dridi Jemma" و "Hasan Maher" اهتمت هذه الدراسة بتقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية ما بين 2007-2009 ، كما ارتكزت على مجموعة من الدراسات الحديثة حول أثر الأزمة على البنوك الإسلامية حيث ركز الباحثان على تأثير الأزمة على الائتمان، الربحية ، نمو الأصول البنكية والتقييم الخارجي في الأسواق المالية (وكالات التقييم) في مجموعة من البلدان* التي تسيطر فيها البنوك على حصة كبيرة من نشاط السوق.

ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:¹

- ساعدت العوامل المتصلة بنموذج الأعمال (القروض بدون فائدة) الخاص بالمصارف الإسلامية احتواء الأثر السلبي على الربحية في سنة 2008 م ، في حين أن نقاط الضعف في إدارة المخاطر في بعض البنوك التقليدية أدى إلى أكبر انخفاض في الربحية خلال سنة 2009 م، والالتزام بمبادئ الشريعة تمنع الوسطاء من التمويل أو الاستثمار في هذا النوع من الصكوك التي أثرت سلبا على تنافسية البنوك التقليدية.

- رغم ارتفاع ربحية البنوك الإسلامية خلال فترة ما قبل الأزمة العالمية (2005 - 2007) إلا أنه لوحظ تراكم ربحية متوسطة خلال فترة الأزمة (2008-2009) مرتفعة نسبيا عند المصارف الإسلامية الكبيرة الحجم مقارنة بالصغيرة، وهذه النتائج الإيجابية قبل و بعد الأزمة تفسر عبر سلوك إستراتيجية فعالة في إدارة المخاطر (التنوع في المحفظة المالية ، اقتصاديات الحجم تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة ، الضمانات و الرهون، التأمين التكافلي الالتزام بمعايير الرقابة الدولية ، نظام المشاركة و المراجعة و تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في هذه الدول مقارنة بحجم الاستثمارات في مختلف القطاعات.

- تضاعف حجم القروض الممنوحة و تطور الأصول لدى البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية أثناء الأزمة مما يشير إلى تنامي الحصة السوقية لها خاصة في القطاع الاستهلاكي في العينة محل الدراسة

- أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على تحمل الصدمات أثناء الأزمة العالمية. كما سلطت الضوء على الحاجة إلى معالجة التحديات الهامة كمخاطر السيولة، والحاجة إلى كفاءة البنك في اتخاذ القرارات الفعالة . و بذلك يتعين تأمين البنية التحتية الرقابية والقانونية المشرفة على النظام المصرفي (لجنة بازل 1 و2) حتى تصبح مرجعية سليمة

* دول مجلس التعاون الخليجي، تركيا، ماليزيا.

- الحبيب زواوي، طهرات عمار، أثر الأزمة المالية على المؤشرات البنكية دراسة مقارنة بين النموذجين الإسلامي والتقليدي، الملتقى الدولي الأول¹ حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.

توفر المناخ الملائم لعمل المصارف الإسلامية في ظل التطورات العالمية في مجال الوساطة المالية الإسلامية. كما ينبغي توحيد جهود الإصلاح العالمي في هذا المجال لتأمين سيورته و كفاءة الرأس المال البشري لهذه الصناعة الجديدة. ما نستخلصه من هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية تمكنت من تحقيق أرباح والصمود في وجه الأزمة المالية العالمية، في الوقت الذي عانت فيه المصارف العالمية الكبيرة من خسائر كبيرة أدت إلى انهيار العديد منها وإفلاسها.

فقد حققت المصارف الإسلامية أرباحاً تجاوزت 3.5 مليار دولار فيما وصلت قيمة موجداتها نهاية العام نحو 800 مليار دولار عام 2009¹. وبالتالي فقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على الصمود أمام الأزمات، وهو ما يعني نجاعتها في الحد من الأزمات وانتقالها مستقبلاً إن اتبع القائمون على إدارتها احترام المبادئ والخصائص التي تقوم عليها والتي يمكن أن نجتمعها في خمسة مبادئ أو كما يسميها البعض بالأركان الخمسة للتمويل الإسلامي وهي:

ü تحريم الربا (الفائدة)؛

ü تحريم الغرر والمجازفة؛

ü الاشتراك في الربح والخسارة؛

ü تحريم تمويل بعض القطاعات والأنشطة؛

ü ربط التمويل بالنشاط الحقيقي.

وأخيراً نختتم بما جاء على لسان الاقتصاديين والمحللين الغربيين فيما يخص الصيرفة الإسلامية إعترافاً منهم بفساد النظام المصرفي الاقتصادي القائم على المعاملات الربوية بكافة أشكالها وأنواعها، وإقرارهم بضرورة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي وإعجابهم بطريقة وآلية عمله

- لقد صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسي تقرير يتناول النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهاراً واضحاً ، وقد أكد هذا التقرير أن النظام المصرفي الإسلامي مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين ويمكن تطبيقه في جميع البلاد فضلاً عن كونه يلبي حاجات أساسية عند الإنسان لذلك يحث هذا التقرير على فتح مصارف إسلامية في فرنسا أو إقامة نظم تشريعية وضريبية على التراب الفرنسي تراعي قواعد الشريعة الإسلامية في المجال المالي.²

¹ - تأثيرات الأزمة المالية على الدول العربية ومنظمة الأوبك، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان 2009، ص:15.

² - محمد راتب النابلسي، مرجع سبق ذكره.

- قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009 إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية.¹

- قال "رولان لاسكين" رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال فينانس": "لقد آن الأوان لان يعتمد "وول ستريت" يقصد سوق المال على الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي، لوضع حد للأزمات التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل، والإفراط في المضاربات الوهمية المشروعة.²

- ويقول بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة تشالينجر: لا بد لنا أن نقرأ القرآن ونتبع آياته، للخروج من الأزمة المالية، ولتطبيق ما فيه من أحكام تخص مبادئ الإسلام في الاقتصاد، لأنه لو حاول القائمون على بنوكنا احترام ما ورد في القرآن الكريم من تعاليم و أحكام وطبقوها لما كان قد حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، ولما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود.³

1 - مصطفى العربي، عبد العزيز عبدوس، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

2 - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

3 - نفس المرجع السابق، ص: 236.

خلاصة الفصل الثالث

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نبين أهم ركائز الصيرفة الإسلامية التي بفضلها استطاعت أن تكون نموذجاً ناجحاً ولو نسبياً في الحد من الأزمات المصرفية والمالية لأن مجال الصيرفة الإسلامية مجال واسع وعميق ولا يتسع أن ندرسه كله في هذا البحث، ونستطيع من خلاله أن نقول بأن الصيرفة الإسلامية استطاعت أن تجد مكاناً لها في القطاع المصرفي العالمي، بسبب الأزمات المصرفية والمالية العالمية وخاصة أزمة الرهن العقاري لعام 2008، التي لم تتأثر بها بسبب أنها تقوم على مجموعة من الخصائص القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تقضي بتحريم الفائدة المصرفية باعتبارها من الربا المحرم، كما أن النظام المصرفي الإسلامي يقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر فيسهم بذلك في توزيع المخاطر بشكل يحول دون تركيز المخاطر الذي يشكل بطبيعته منطلقاً لنشوء الأزمات المصرفية والمالية. وبالتالي تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، وستكون المصارف الإسلامية أكثر فعالية في قدرتها على الحد من الأزمات مستقبلاً إن تمكنت من مواكبة التطورات التي حصلت ومازالت تحصل على الساحة المالية والمصرفية العالمية.

الختامة

إنه لا يوجد شك حول قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الاستقرار المصرفي والاقتصادي في ظل العولمة المصرفية، فالجانب العقائدي والوظيفي الذي يتجلى في الخصائص المميزة للصيرفة الإسلامية، جعلها تكون محط أنظار الدول الغربية قبل الدول الإسلامية التي هي الأحق بالاهتمام وتطوير النظام المصرفي الإسلامي، وذلك بعد أن أظهرتها الأزمات المصرفية والمالية المتلاحقة إلى الواجهة، والتي إن دلت على شيء فإنها تدل على هشاشة النظام المصرفي والنظام الاقتصادي القائم رغم ما وصل إليه من تطور وتقدم لكنه عجز أمام ما أنتجته النظم والمبادئ التي يقوم عليها من أزمات أصبحت تنخر في جسده إلى أن تكشف عن نظام هش ليست له أسس ومبادئ واضحة مقارنة مع النظام المصرفي الإسلامي، وهو أحد وأكبر أوجه الاقتصاد الإسلامي القائم على أسس ومبادئ متينة وسليمة، ولعل هذا الأمر الذي تفتن له الغرب في النهاية، ويحاول البعض في البلدان العربية بالأخص تجنبه وتجنب التطرق إليه، بدلا من المضي قدما في تطويره ليكون نموذجا يطبق في كافة أقطار العالم مقابل النظام المصرفي التقليدي.

أولا: نتائج البحث

- ✓ إن العولمة بالرغم من إيجابياتها التي تمثلت في تطوير القطاع المالي وبالأخص القطاع المصرفي، إلا أنها كادت تقضي على هذه الإيجابيات إذا ما قورنت بما أنتجته من مخاطر مست بالدرجة الأولى القطاع المصرفي.
- ✓ لقد أصبح القطاع المصرفي أكثر حساسية وأكثر عرضة للمخاطر من ذي قبل وذلك بسبب إفرزات التطورات الاقتصادية وأبرزها العولمة المالية والمصرفية.
- ✓ إن أبرز خطر أفرزته العولمة المصرفية هو حدوث الأزمات المصرفية والمالية وسرعة انتقالها، وعجز التشريعات والحلول الدولية الحالية عن وقف الأزمات المصرفية والمالية أو على الأقل الحد منها، أو التنبؤ بها، بالرغم من التقنيات والتطورات الحديثة المستخدمة في هذا المجال.
- ✓ أن أسباب الأزمات المصرفية والمالية العالمية من منظور الاقتصاد الوضعي ترجع أساسا إلى زيادة حدة المخاطر المصرفية، وتفشيها بسبب إزالة الحواجز بين الأسواق المصرفية والمالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخطر النظام. أما من منظور الاقتصاد الإسلامي فهي ترجع أساسا إلى زيادة التعامل بالمشتقات المالية بكافة أشكالها، وهو الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات المالية بشكل فاق الاستثمارات الحقيقية، وكذلك الاعتماد على معدلات الفائدة بكافة أنواعها وفي كافة المعاملات المالية.
- ✓ إن الحل للحد من الأزمات المصرفية والمالية أو على الأقل التقليل منها لا يكمن في عدم التعامل لأن العولمة المصرفية واقع لا بد من التعايش معه، والحل يكمن في تبني النظام المصرفي الإسلامي وإحترام كافة المبادئ

والقواعد التي يقوم عليها، وتطويرها لتواكب التطورات والمستجدات الحاصلة على الساحة المالية والمصرفية ليكون النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً كاملاً قادراً على تحقيق الاستقرار المصرفي والاقتصادي.

V إن الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هو تطبيق المعاملات المالية والمصرفية التي تتطابق مع الشريعة الإسلامية، والتي تقوم أساساً على المشاركة مع المتعاملين في الربح والخسارة بدل من علاقة الدائن والمدين في المصارف التقليدية، ولا تتعامل بالفائدة، وهي مصارف متعددة الوظائف، تؤدي دور المصارف التجارية ومصارف الاستثمار، ومصارف التنمية، وتعتمد على تمويل الاقتصاد الحقيقي وغيرها من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، وتجعلها البديل الأمثل لها.

ثانياً: الاقتراحات والتوصيات

من خلال ما سبق ومن خلال النتائج السابقة، يمكن طرح مجموعة من التوصيات والاقتراحات، والتي تتلخص في ضرورة النهوض بالقطاع المصرفي الإسلامي، ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار للقطاع المصرفي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي عن طريق الحد من الأزمات أو التقليل منها، ولكن أيضاً لأنه يساهم في تطوير القطاع المصرفي، وعلى العموم يمكن أن نوجز أهم الاقتراحات والتوصيات في ما يلي:

E إزالة العوائق أمام المصارف الإسلامية، وخاصة تلك التي تتعلق بالمصارف المركزية من أجل تسهيل عمل المصارف الإسلامية خاصة في الدول الإسلامية والعربية.

E تطوير الأدوات والمنتجات المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية لتكون البديل للأدوات المالية التقليدية والقائمة أساساً على التعامل بالفائدة.

E وضع كافة الجهود في الدول الإسلامية والعربية من أجل تطوير الجهاز المصرفي الإسلامي ليواجه متطلبات العملة المصرفية، ويكون منافساً للمصارف التقليدية.

E تشجيع إنشاء المصارف الإسلامية في الدول العربية خاصة التي تعاني من نقص أو انعدام هذه المؤسسات كالجوائز.

E إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية، ليسهم في إثراء القرارات الشرعية.

E تفعيل دور المؤسسات التي تتولى التحقق من الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية.

E الاهتمام أكثر بالاستثمار في تدريب وتنشيف الموارد البشرية وتأهيلها لإدارة المصارف الإسلامية لما لها من آثار، ومردودات إيجابية على العمل المصرفي الإسلامي.

ثالثاً: آفاق البحث

إن بحثنا هذا لا يعدوا أن يكون محاولة لإثراء وتأكيد ما جاء في أهمية النظام المصرفي الإسلامي لتحقيق الاستقرار المصرفي والاقتصادي المحلي والدولي في خضم الأزمات المصرفية والمالية العالمية التي يمكن أن تعصف باستقرار النظام المصرفي في أي لحظة ما لم يتم تبني النموذج المصرفي الإسلامي. ونرجو أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في تقديم وعرض ومناقشة هذا البحث، تاركين المجال مفتوحاً لإثراء هذا الموضوع والتعمق فيه أكثر بتبني إشكاليات وبحوث أخرى يمكن أن تكون حول:

- ✓ أهمية النظام المصرفي الإسلامي في تطوير وتنمية القطاع المصرفي؛
- ✓ التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة المصرفية؛
- ✓ العوائق التي تقف أمام مسيرة المصارف الإسلامية؛
- ✓ إدارة السيولة والمخاطر في المصارف الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها)، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2008.
3. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.
4. أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009.
5. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2009.
6. جلال البدري، البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
7. حسين عمر، الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
8. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، النقود و اقتصاديات البنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011.
9. خالد رميح المطيري، البنوك و عمليات غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
10. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار، قسنطينة، الجزائر، 2008.
11. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي، تكاملي، تحليلي، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2001.
12. رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار الوراق، عمان، الأردن، 2007.
13. سامر الجلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009.
14. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005.
15. شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار المجدلاوي، مصر، 2008.
16. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
17. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2009.

18. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، مجموعة النيل، القاهرة، مصر، 2003.
19. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
20. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
21. طارق عبد العال حماد، اندماج و خصخصة البنوك،الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.
22. عاطف السيد، العجات و العالم الثالث، مجموعة النيل، القاهرة، مصر، 2002.
23. عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطورها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
24. عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية: دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2007.
25. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
26. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
27. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
28. عبد الرزاق رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
29. عبد القادر متولي السيد، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
30. عبد الله خبابه، الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
31. فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2004.
32. محسن أحمد الخيضري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000.
33. محسن حاكم الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، عولمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
34. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

35. محمد أحمد غانم، التوريق (الماهية، المزايا، الإجراء، العناصر، التوريق في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها على بعض البلدان العربية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.
36. محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.
37. محمد عبد الوهاب العزواي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، دار إثراء، عمان، الأردن، 2010.
38. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الإئتمان المصرفي، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
39. محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
40. محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر، مصر، 2009.
41. محمود صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء، عمان، الأردن، 2009.
42. محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
43. ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
44. ناصر داداي عدون، محمد متناوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
45. هيفاء عبد الرحمن ياسين التنكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد، عمان، الأردن، 2010.
46. يحيوش حسين، محاضرات في الاقتصاد الدولي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.
- II - المذكرات والرسائل:
1. آمال شطيبي، الأزمات الاقتصادية: دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929 وأكتوبر 2008، رسالة ماجستير، جامعة خنشلة، 2010.
2. زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2007.
3. زهير زواش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011.
4. سفيان علامة خوجة، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد المغاربي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2007.
5. عبد الحميد بوشمرة، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2010.

6. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
7. عبد القادر دبوش، انعكاسات سياسات التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية وإستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2009.
8. كميلية بوكرة، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011.
9. نسرين بن زواي، آثار العولمة المالية على فعالية سوق رأس المال مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2010.

III - الملتقيات

1. إبراهيم رافعة الحمداي، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال و الجهود الدولية لمكافحةها، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنظم بجامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، يومي 15-16 مارس 2005.
2. الحبيب زاوي، طهرات عمار، أثر الأزمة المالية على المؤشرات البنكية، دراسة مقارنة بين النموذجين الإسلامي و التقليدي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.
3. الطيب لحيلح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، المنظم في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، في الفترة من 5 إلى 6 ماي 2009.
4. بوعلام ولهي، نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي السادس حول الأزمة المالية و العالمية و الآفاق المستقبلية، المنظم بالأردن، مكتبة الجمع العربي، عمان، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2011.
5. رمضان علي الشراح، بدر جاسم الفلكاوي، التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول العولمة و أبعادها الاقتصادية، المنظم بجامعة الزرقاء، الأردن، في الفترة 8-10 أوت 2000.
6. سمر كوكب الجميل، تحديات العولمة وخيارات الاستجابة: تحليل اتجاهات التحرر المالي اتجاه الاستثمارات الأجنبية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول حول العولمة و أبعادها الاقتصادية، المنظم بجامعة الزرقاء، الأردن، في الفترة 8-10 أوت 2000.
7. سعيدي وصاف، عتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية المنظم بجامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

8. صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، المنظم بجامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
9. عبد الغني الحريري، دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، المنظم بجامعة سطيف ، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
10. عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي و عدوى الأزمات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
11. عبد القادر لحول ، إشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، المنظم في جامعة بشار، يومي 28-29 أبريل 2010.
12. عبد الكريم قندوز، نور الدين بومدين، الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي العلمي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، المنظم في جامعة الشلف، يومي 27-28 نوفمبر.
13. عبد الله الحرسي حميد، نبيل أبو فليح، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، المنظم بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 6-7 أبريل 2009.
14. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
15. عمرو هشام العمري، أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها، و تداعياتها، و علاجها المنظم بجامعة جرش، الأردن، يومي 14-16 ديسمبر 2010.
16. مصطفى العرابي، عبد العزيز عبدوس، انعكاسات الأزمة المالية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول الأزمة المالية و انعكاساتها المنظم بجامعة غرداية.
17. وليد حنا عبد الأحد عزيز، السياسة المالية في الأردن و الأزمة المالية في الأردن و الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السادس حول الأزمة العالمية و الآفاق المستقبلية المنظم بالأردن، مكتبة الجمع العربي، عمان، الأردن الطبعة الأولى، الجزء الرابع، 2011.

IV - المجالات:

1. أحمد بوراس، العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد 11، 2007.

2. حدة رايس، الآثار الاقتصادية لأزمة العقود العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 16 ، مارس 2009.
3. رابح عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 6، السداسي الأول 2009.
4. زهية بركان، الاندماج المصرفي بين العولمة و مسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 2، 2005.
5. قويدر عياش، إبراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 2، ماي 2005.
6. لمياء عماني، العوامة المالية ديناميكية رأس المال المالي و تطلعاته، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 31، جوان 2009.
7. تأثيرات الأزمة المالية على الدول العربية و منظمة الأوبك ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 12، الجزائر، 2009.

V - مواقع الأنترنت

1. فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، من الموقع : www.ahewar.org/debat/show.art ، تم تصفحه يوم: 2012/02/13.
2. التكتلات الاقتصادية الدولية ومكانتها في النظام العالمي الجديد، من الموقع: www.boxiz.com/blogs/4005 ، تصفح يوم: 2012/01/13.
3. أحمد السيد الكردي، بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، من الموقع الإلكتروني: <http://kenanonline.com> ، تم تصفحه يوم: 2012/03/23.
4. كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة، من الموقع الإلكتروني: www.khantaji.com ، تم تصفحه يوم: 2012/04/07.
5. العولمة المصرفية، إضاءات نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، سبتمبر 2010، من الموقع الإلكتروني: www.kibs.edu.kw تم تصفحه يوم: 2012/03/10.
6. الديون السيادية من الموقع الإلكتروني: www.aljazira.net/businss/pages ، تم تصفحه يوم 2012/04/16.
7. أحمد مصطفى، أزمة الديون السيادية: هيكلية أكثر منها مالية، من الموقع الإلكتروني: www.Bbc.co.uk/arabic/business/2011 ، تم تصفحه يوم: 2012/04/26.
8. اندريه كاربانيس، العجز في الحوكمة الاقتصادية داخل منطقة اليورو (أزمة الديون السيادية في اليونان)، من الموقع الإلكتروني: www.chaos-international.org تم تصفحه يوم: 2012/04/27.

9. بسبب أزمة ديون اليونان... استمرار نزيف الخزائن للبنوك الأوروبية، من الموقع الإلكتروني: www.gulfbaze.com/ar/news، تم تصفحه يوم: 2012/04/12.
10. هل ستدفع أزمة الديون الأوروبية اليورو إلى حافة الهاوية، من الموقع الإلكتروني: www.ecpulse.com/ar/studiez/2012، تم تصفحه يوم: 2012/04/25.
11. محمد إبراهيم السقا، مأزق الاتحاد الأوروبي، من الموقع الإلكتروني www.aleqt.com، تم تصفحه يوم: 2012/04/25.
12. مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي، من الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/tag/eu-summit>، تم تصفحه يوم: 201/04/09.
13. إقتراح رئيس مجموعة اليورو، من الموقع الإلكتروني: www.Uaeec.com، تم تصفحه يوم: 2011/11/21.
14. صالح بكر الطيار، ألمانيا تقود معركة حماية اليورو، من الموقع الإلكتروني: <http://www.madarpeerss.com/pdf>، تم تصفحه يوم: 2011/11/21.
15. محمد راتب النابلسي، الأزمة المصرفية المالية في الغرب من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/pdf>، تم تصفحه يوم: 2012/04/12.
- ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- Les livres :

1. Mahfoud Lacheb, traduit par Mahmoud Zououi, Organisation commerce mondial, office des publication universitaires, Algérie, 2008.
2. Marie Henry Gérard, L'OMC, groupe studrama, France, 2006.
3. Marie Henry Gérard, Vincent Baudrand, comprendre la mondialisation, studrama, France, 2006.

قائمة الأشكال والمداول

قائمة الأشكال والجداول

أولاً: قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	عولمة النشاط المصرفي وحدوث الأزمات	شكل (1)
60	سيناريو أزمة مالية اقتصادية ناتجة عن القطاع المصرفي	شكل (2)
68	أزمة ديون سيادية ناتجة عن أزمة مصرفية	شكل (3)

ثانياً: قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	جدول (1)
17	تاريخ بداية التحرير المالي في بعض الدول	جدول (2)
63	الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة 1 سبتمبر - 4 ديسمبر 2008	جدول (3)
91	أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	جدول (4)

الفهرس

04.....	المقدمة
10.....	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالي و انعكاساتها على القطاع المصرفي
11.....	تمهيد
12.....	1- التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية
12.....	1-1 ماهية التكتل الاقتصادي ومراحله
12.....	1-1-1 ماهية التكتل الاقتصادي
13.....	1-1-2 مراحل التكتل الاقتصادي
14.....	2-1 مقومات وأهداف إنشاء تكتل اقتصادي
14.....	1-2-1 مقومات إنشاء تكتل اقتصادي
15.....	2-2-1 أهداف إنشاء تكتل اقتصادي
16.....	3-1 أهم التكتلات الاقتصادية
16.....	4-1 أثر التكتلات الاقتصادية
17.....	2- قيام منظمة التجارة العالمية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية
17.....	1-2 قيام منظمة التجارة العالمية
18.....	1-1-2 نشأة منظمة التجارة العالمية
21.....	2-1-2 ماهية منظمة التجارة العالمية
22.....	2-2 اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية
22.....	1-2-2 الإطار النظري للاتفاقية
24.....	2-2-2 ماهية التحرير المالي والمصرفي

- 29.....3-2-2 مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية
- 29.....3- تنامي ظاهرة العولمة المالية بمختلف أبعادها
- 30.....1-3 مفاهيم حول العولمة والعولمة المالية
- 30.....1-1-3 مفهوم العولمة
- 31.....2-1-3 مفهوم العولمة المالية
- 32.....2-3 أسباب تنامي ظاهرة العولمة المالية
- 32.....1-2-3 تصاعد الأسهم المالية
- 32.....2-2-3 عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية
- 33.....3-2-3 الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصال
- 34.....4-2-3 ظهور الابتكارات المالية
- 34.....5-2-3 إعادة هيكلة صناعة الخدمات
- 35.....3-3 العولمة المالية في وحداتها
- 35.....1-3-3 العولمة المصرفية
- 35.....2-3-3 عولمة أسواق الصرف
- 35.....3-3-3 عولمة أسواق رؤوس الأموال
- 36.....4- الاتجاهات الحديثة في مجال العمل المصرفي
- 36.....1-4 تنوع النشاط المصرفي والاتجاه المتزايد نحو التعامل في المشتقات المالية
- 38.....2-4 الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة والاندماج المصرفي
- 38.....1-2-4 الصيرفة الشاملة
- 40.....2-2-4 الاندماج المصرفي

41.....	3-4 الاتجاه نحو الصيرفة الالكترونية.....
42.....	1-3-4 مفهوم عمليات الصيرفة الالكترونية.....
42.....	2-3-4 أشكال الصيرفة الالكترونية.....
44.....	3-3-4 أهمية الصيرفة الالكترونية.....
45.....	4-4 الاتجاه نحو الصيرفة الإسلامية.....
47.....	خلاصة الفصل الأول.....
48.....	الفصل الثاني: عولمة النشاط المصرفي وحدوث الأزمات المصرفية والمالية.....
49.....	تمهيد.....
50.....	1- العولمة المصرفية والتحديات الجديدة أمام القطاع المصرفي.....
50.....	1-1 العولمة المصرفية.....
50.....	1-1-1 مفهوم العولمة المصرفية.....
51.....	2-1-1 دوافع ومبررات العولمة المصرفية.....
52.....	3-1-1 متطلبات العولمة المصرفية.....
53.....	2-1 التحديات الجديدة أمام القطاع المصرفي.....
54.....	1-2-1 غياب تنظيم السوق.....
55.....	2-2-1 غسيل الأموال.....
56.....	3-2-1 احتدام المنافسة في السوق المصرفية.....
56.....	4-2-1 ضعف الإشراف المصرفي والسياسة النقدية.....
57.....	5-2-1 حدوث الأزمات وسرعة انتقالها.....
57.....	2- المخاطر المصرفية وحدوث الأزمات المصرفية والمالية.....
58.....	1-2 المخاطر المصرفية وأنواعها.....

- 58.....1-1-2 المخاطر المالية.
- 61.....2-1-2 المخاطر غير المالية.
- 62.....2-2 الأزمات المالية والمصرفية.
- 62.....1-2-2 مفهوم الأزمة المصرفية.
- 63.....2-2-2 أسباب الأزمات المصرفية.
- 65.....3-2-2 أسباب انتقال الأزمات المصرفية المحلية لتصبح عالمية.
- 67.....3- الأزمات المالية المعاصرة.
- 68.....1-3 أزمة الرهن العقاري.
- 68.....1-1-3 أسباب أزمة الرهن العقاري.
- 71.....2-1-3 انعكاسات ومخلفات الأزمة.
- 72.....3-1-3 الإجراءات المتخذة للحد من الأزمة.
- 74.....2-3 أزمة الاتحاد الأوروبي.
- 75.....1-2-3 ماهية أزمة الاتحاد الأوروبي.
- 76.....2-2-3 أسباب أزمة الإتحاد الأوروبي.
- 79.....3-2-3 آثار أزمة الاتحاد الأوروبي.
- 80.....4-2-3 الإجراءات المتخذة للحد من الأزمة.
- 84.....خلاصة الفصل الثاني.
- 85.....الفصل الثالث: الصيرفة الإسلامية وكيف تحد من خطر عولمة النشاط المصرفي.
- 86.....تمهيد.
- 87.....1 - مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية.

- 1-1 مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية.....87
- 1-1-1 مفهوم المصارف الإسلامية.....87
- 2-1-1 نشأة وتطور المصارف الإسلامية.....88
- 2-1 مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وأساليب التمويل فيها.....90
- 1-2-1 مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.....90
- 2-2-1 صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.....92
- 3-1 المعوقات التي تعترض مسيرة المصارف الإسلامية.....94
- 1-3-1 معوقات المصارف المركزية.....94
- 2-3-1 المعوقات الاقتصادية.....95
- 3-3-1 معوقات سوء فهم المبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية.....97
- 2- خصائص ومميزات المصارف الإسلامية وأدوار النظام المصرفي الإسلامي.....98
- 1-2 خصائص ومميزات المصارف الإسلامية.....98
- 1-1-2 الخصائص الأيدولوجية.....98
- 2-1-2 الخصائص الوظيفية.....100
- 2-2 أدوار النظام المصرفي الإسلامي.....102
- 3- المصارف الإسلامية والأزمات المالية العالمية.....103
- 1-3 محطات التشبه بالنظام المصرفي الإسلامي.....104
- 1-1-3 المقارنة بين أسباب الأزمات وما يتعارض مع آلية عمل المصارف الإسلامية.....104
- 2-1-3 المقارنة بين الحلول المتبعة للحد من الأزمات وما يتوافق مع آلية عمل المصارف الإسلامية.....108
- 2-3 صمود المصارف الإسلامية أمام الأزمات المالية والمصرفية.....110

110.....	1-2-3 تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008
111.....	2-2-3 تقييم أداء المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008
114.....	خلاصة الفصل الثالث
115.....	الخاتمة
119.....	قائمة المراجع
127.....	قائمة الأشكال والجداول

الملخص:

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية العالمية إلى جعل القطاع المصرفي أكثر حساسية وعرضة لكثير من المخاطر، مما ساهم في زيادة حدوث الأزمات المصرفية والمالية، وأدت عوامة النشاط المصرفي إلى تدويل وانتقال الأزمات، ولعل هذا من أهم التحديات والآثار السلبية للعوامة المصرفية، لذلك أصبح من الصعب الحديث عن الاستقرار المصرفي والمالي في ظل هذه الأزمات التي لا تكاد تنقضي أزمة حتى تليها أزمة أخرى، وهو ما حدث في آخر أزميتين، فما كادت تنتهي أزمة الرهن العقاري لعام 2008، والتي كانت لها آثار كارثية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والقطاع المصرفي والمالي بصفة خاصة، الأمر الذي فتح المجال أمام المصارف الإسلامية التي أثبتت قدرتها على الصمود في وجه الأزمات وبالتالي قدرتها على الحد منها، لأنها تعارض كافة المعاملات المالية التي تقوم على الفائدة بكافة أنواعها وأشكالها، وتعتمد على تمويل الاقتصاد الحقيقي، وهذا ما أظهرته الأزميتين السابقتين سواء من ناحية الأسباب التي تتعارض مع تلك المبادئ، أو الحلول التي جاءت متشبهة بما تقوم عليه آلية عمل المصارف الإسلامية، وهو اعتراف ضمني بقدرة النظام المصرفي الإسلامي على الحد من الأزمات، وأكدته الاعتراف الصريح للمنظمات الاقتصادية الدولية واعتراف الكثير من الاقتصاديين والمحللين الغربيين بنجاعة وقدرة المصارف الإسلامية على الحد من الأزمات المصرفية والمالية في ظل العوامة المصرفية.

The abstract :

The economic and global financial developments have resulted to make the banking sector more sensitive and to display of the many risks, which contributed to the increased incidence of banking and financial crises, also it led to the globalization of banking activity to the internationalization of the crisis movement, and perhaps the most important challenges and the negative effects of globalization of banking became difficult to talk about stability of financial banking in the light of these crises which could hardly expire crisis even followed by another crisis, which is what happened in the last two crises, what was about to end the mortgage crisis in 2008 which had disastrous effects on the global economy in general and the banking and financial sector in particular, which has opened the way for islamic banks that have proven their ability to survive in the midst of crises and thus its ability to reduce them, because they rely on financing the real economy, and this is shown crises preceding both in terms of reasons that are inconsistent with those principles or solutions that came the ability of the islamic banking system to reduce crises and stressed the explicit recognition of the international economic organisation, and recognition by many western economists and analysts effectively and the ability of islamic banks to reduce banking and financial crisis in globalized a banking.